



المجلة الأفريقية للمراجعة الشاملة

الجمعية العامة السادسة عشرة للأفروساي



عدد خاص

العدد الثامن والعشرون

تصدر المجلة الأفريقية للمراجعة الشاملة سنوياً خلال شهر ديسمبر من كل عام بثلاث لغات هي العربية والإنجليزية والفرنسية لإطلاع كافة أعضاء الأجهزة العليا للرقابة بالمنظمة الأفريقية (الأفروساى) على مختلف الموضوعات الفنية والأخبار الإقليمية والدولية المتعلقة بالعمل الرقابي. ويصدر عدد خاص إضافي بعد عقد الجمعية العامة للمنظمة يختص بعرض وقائع الجمعية العامة والقرارات والاتفاقيات التي صدرت عنها بالإضافة إلى الأبحاث التي فازت في المسابقة العلمية للأفروساى.

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
الإدارة المركزية للعلاقات الدولية
 مدينة نصر- طريق صلاح سالم
 جمهورية مصر العربية - القاهرة
 ص.ب: ١١٧٨٩
 هاتف: ٠٠٢-٠٢-٢٤٠١٨٣١٠
 فاكس: ٠٢-٢٤٠١٨٣٢٢/٢٤٠١٧٠٨٦
 العناوين الإلكترونية للجهاز:
ircdept@yahoo.com
ircdept@asa.gov.eg
 الموقع الإلكتروني للجهاز:
<https://asa.gov.eg>

هيئة تحرير المجلة

الرئيس

الجهاز الأعلى للرقابة بجمهورية مصر العربية

الأعضاء

الجهاز الأعلى للرقابة بتونس

ممثلا عن المنظمة شبه الإقليمية الناطقة باللغة العربية

الجهاز الأعلى للرقابة بليبيا

ممثلا عن المنظمة شبه الإقليمية الناطقة باللغة الإنجليزية

الجهاز الأعلى للرقابة بجيبوتي

ممثلا عن المنظمة شبه الإقليمية الناطقة باللغة الفرنسية

إدارة الاتصالات بالإدارة التنفيذية للأفرو ساي

بالجهاز الأعلى للرقابة بالمملكة المغربية

الكلمة الافتتاحية للعدد الخاص	٤
خطاب افتتاح الدورة السادسة عشره للجمعية العامة للأفروسي	١٠
نبذة عن الجمعية العامة السادسة عشرة للأفروسي	١٤
قرارات الجمعية العامة السادسة عشرة للأفروسي	١٧
الأبحاث العلمية الفائزة في المسابقة العلمية للأفروسي ٢٠٢٤	٢٦
بحث من الجهاز الأعلى للرقابة بالسنغال	٢٧
بحث من الجهاز الأعلى للرقابة بكينيا	٤٦
بحث من الجهاز الأعلى للرقابة بليبيا	٨٠
اتفاقية طرابلس	١٠٥

الكلمة الافتتاحية

يسعدني أن أضع بين أيديكم العدد الاستثنائي
الثامن والعشرين من المجلة الإفريقية للمراجعة الشاملة،
الصادر بمناسبة انعقاد الجمعية العامة السادسة عشرة
للمنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية
والمحاسبة (الأفروساي)، التي تم تنظيمها في مدينة
طرابلس بدولة ليبيا، خلال الفترة من ٢ إلى ٦ ديسمبر ٢٠٢٤،
لتشكل محطة بارزة في مسيرة العمل الرقابي الإفريقي
المشترك، وتجسيدا حيا لإرادة التطوير والتحديث التي
يتبناها مجتمعنا الرقابي.

لقد جاءت هذه الجمعية العامة لتجدد التأكيد على
التزام أجهزتنا العليا للرقابة بترسيخ مبادئ الشفافية
والمساءلة والحوكمة الرشيدة، وتعزيز استقلالية العمل
الرقابي وفاعليته، وتطوير أدواته المهنية بما يواكب
التحولات المتسارعة في بيئات العمل العام. وقد مثلت
القرارات الصادرة عنها إطاراً توجيهياً متكاملاً وخارطة
طريق استراتيجية تدعم جهودنا الجماعية في الارتقاء
بالقدرات المؤسسية، وتعميق التكامل المهني، وتكريس
الدور الرقابي في دعم مسارات التنمية المستدامة وصون
المال العام.

افتتاحية العدد



سيادة المستشار

محمد الفيل يوسف

رئيس

الجهاز المركزي للمحاسبات - مصر

رئيس هيئة تحرير المجلة

الأفريقية للمراجعة الشاملة

ويضم هذا العدد الخاص عرضاً وافياً للقرارات الصادرة عن الجمعية العامة السادسة عشرة، إلى جانب الأبحاث العلمية الفائزة في المسابقة العلمية للأفروساى لعام ٢٠٢٤، التي جاءت تحت عنوان (دور الأجهزة العليا للرقابة في تقييم التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة)، وهو موضوع يعكس إدراكاً متقدماً لدور الرقابة في مواكبة القضايا العالمية ذات الصلة بالاستدامة والمسؤولية المؤسسية. كما يتضمن العدد نص اتفاقية طرابلس بوصفها وثيقة مستقلة ذات أهمية خاصة، لما تنطوي عليه من مضامين استراتيجية تعزز دور الأجهزة العليا للرقابة في القضايا المالية ذات البعد القاري، وتمثل مرجعاً مهماً لدعم مسارات الحوكمة والمساءلة في القارة الافريقية.

لا يسعني في هذا السياق إلا أن أتقدم بخالص التهئة إلى الباحثين الفائزين وأجهزتهم العليا للرقابة التي ينتمون إليها والمتمثلة في كل من جمهورية السنغال، وجمهورية كينيا، ودولة ليبيا، على الفوز بهذه الأبحاث المتميزة وعلى ما تم تقديمه من إسهام علمي رصين يجسد عمق الخبرة وتراكم التجربة الرقابية الإفريقية. إن هذا التميز العلمي يعكس حيوية مؤسساتنا وقدرتها على إنتاج معرفة رقابية متخصصة تثري الفكر المهني وتدعم صناعة القرار.

كما يؤكد هذا العدد، من خلال ما يتضمنه من موضوعات وتجارب وطنية وإقليمية، أن التنوع اللغوي والثقافي والتنظيمي الذي تتميز به الأجهزة العليا للرقابة في إطار الأفروساى يمثل مصدر قوة حقيقية وميزة تنافسية فريدة. فهذه التعددية، بما تحمله من رؤى وخبرات ومدارس رقابية مختلفة، تنعكس إيجاباً على جودة المخرجات وثرء النقاشات وعمق التوصيات، بما يرسخ مكانة الأفروساى وثقلها داخل المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساى)، ويؤكد دورها الفاعل ذو الأثر الشمولي في صياغة توجهات العمل الرقابي على المستوى الدولي.

وإذ نثمن الجهود الكبيرة التي بذلتها قيادة المنظمة خلال الفترة الماضية، فإننا نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى معالي السيد/ مامادو فاي؛ الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات بالسنگال، رئيس منظمة الأفروساي المنتهية ولايته، وإلى معالي الوزيرة المفوضة/ مباح أشا روز فومندام؛ رئيس الجهاز الأعلى للرقابة بالكاميرون، الأمين العام السابق للمنظمة، على ما قدماه من عطاء مخلص وجهد مقدر أسهم في تعزيز مكانة الأفروساي وترسيخ إنجازاتها خلال فترة ولايتهما. كما نهنئهما على ما تحققت للمنظمة من مكتسبات نوعية في عهدهما، ستظل ركيزة تبنى عليها المراحل المقبلة.

وفي الوقت ذاته، يسعدنا أن نتقدم بخالص التهئة إلى معالي السيد/ خالد شكشك؛ رئيس ديوان المحاسبة الليبي، بمناسبة توليه رئاسة منظمة الأفروساي، وإلى معالي السيدة/ زينب العدوي؛ الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية، لتوليها مهام الأمانة العامة واستضافة المقر الدائم للمنظمة. ونحن - الأجهزة العليا للرقابة أعضاء الأفروساي - على يقين تام بأن مسيرة الإنجازات ستتواصل بخطى واثقة تحت قيادتهما، مؤكدين استعدادنا الكامل للتعاون الصادق وتكريس إمكاناتنا كافة دعماً لأهداف منظمنا وتعزيزاً لدورها.





وفي سياق مخرجات وقرارات الجمعية العامة، فإننا نغتني هذه المناسبة لتهنئة الجهاز الأعلى للرقابة في جمهورية كينيا على اعتماد استضافته للجمعية العامة السابعة عشرة للأفرو ساي والمقرر عقدها في عام ٢٠٢٧، معربين عن ثقتنا في قدراته التنظيمية والمهنية لتنظيم حدث قاري ناجح يعكس الوجه المشرف للعمل الرقابي الإفريقي، ومتطلعين إلى هذا الاستحقاق بشغف وتقدير. ونوجه كذلك التهنئة إلى جميع الأجهزة العليا للرقابة التي تم اعتماد تعيينها كمراجعين خارجيين للمنظمة، وكذلك التي انضمت إلى عضوية اللجان الفنية، متمنين للجميع التوفيق في أداء مهامهم بما يعزز العمل المؤسسي ويعمق التكامل المهني.

وفي سياق الجهود الفكرية والمؤسسية المصاحبة لأعمال الجمعية العامة، تبرز اتفاقية طرابلس بوصفها وثيقة مرجعية ذات أهمية خاصة، تناولت أحد أكثر الملفات حيوية في القارة الإفريقية، والمتمثل في تحديات الدين الخارجي، وما يرتبط به من أعباء مالية وتنموية، فضلاً عن دور الأجهزة العليا للرقابة في مراجعة المنح والمساعدات المالية، وتعزيز التنسيق بين مختلف الأطراف المعنية لترسيخ الحوكمة المالية والمساءلة.

وقد أكدت الاتفاقية على ضرورة تكثيف العمل لتبني أفضل الاستراتيجيات والممارسات في إدارة الدين العام والمخاطر الكامنة، وإنشاء آليات رقابية فعّالة لتعزيز الاستفادة من المنح والمساعدات،

إلى جانب تعزيز إشراك منظمات المجتمع المدني والمواطنين بما يساهم في تحسين أثر عمليات المراجعة وبناء ثقة أصحاب المصلحة الرئيسيين. ومن هذا المنطلق، فإننا ندعو مجتمع الرقابة الإفريقي إلى الاطلاع المتعمق على هذه الوثيقة، واستلهام ما تتضمنه من توجهات عملية وإجراءات هادفة، دعماً لمسارات الإصلاح المالي وتعزيزاً للدور الاستراتيجي للأجهزة العليا للرقابة في هذا المجال.

وانطلاقاً من مسؤوليتنا المؤسسية، فإن الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية - بصفته رئيس المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنكوساي) - لا يألو جهداً في دعم أنشطة منظمة الأفروساي وتعزيز مسارات عملها، إيماناً منا بأهمية التكامل الإقليمي كركيزة أساسية لتطوير منظومة الرقابة على المستويين الإقليمي والدولي. ويتسق هذا الالتزام اتساقاً تاماً مع الرؤية التي طرحناها وحظيت باعتماد المجتمع الرقابي الدولي خلال فعاليات المؤتمر الدولي الخامس والعشرين للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنكوساي ٢٥)، الذي استضافته مدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية، والتي أكدت على ضرورة تعميق أطر التعاون بين المنظمات الإقليمية، وتيسير تبادل الخبرات والمعرفة، وتعزيز التنسيق المؤسسي بما يحقق أثراً تنموياً مستداماً وشاملاً. وفي هذا السياق، سنواصل أداء دورنا الريادي في دعم جهود الأفروساي، وتسخير خبراتنا وإمكاناتنا لترسيخ مكانتها وتعظيم إسهامها في صياغة مستقبل العمل الرقابي الدولي.

ختاماً، فإن هذا العدد الاستثنائي لا يمثل مجرد توثيق لوقائع جمعية عامة، بل يجسد مرحلة متقدمة من النضج المؤسسي والتكامل المهني الذي بلغته الأفروساي. وإننا نأمل أن يشكل إضافة نوعية للباحثين والمهنيين، ومنصة معرفية تساهم في إثراء الفكر الرقابي الإفريقي، وتعزيز جسور التعاون، ودعم مسيرة التطوير المستدام لمنظومتنا الرقابية، بما يحقق تطلعات شعوب قارتنا نحو إدارة رشيدة للموارد العامة وحوكمة مالية قائمة على النزاهة والمساءلة والشفافية.

خطاب افتتاح الدورة السادسة عشرة للجمعية العامة للأفروسي



"الشفافية والمساءلة هما الركيزتان
اللتان تبنى عليهما ازدهار الأمم،
في غيابهما، تتدهور الثقة ويتعثر التقدم."



معالي السيد/ خالد شكشك

رئيس الجهاز الأعلى للرقابة بليبيا

الرئيس الجديد لمنظمة الأفروسي

السادة الرؤساء،

السادة أعضاء الوفود الموقرين،

وأعضاء الأفروسي الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نيابة عن الدولة الليبية وبإسم ديوان المحاسبة الليبي، نتشرف بالترحيب بكم في الجمعية العامة السادسة عشرة للأفروسي، يسعدنا استضافة هذا الحدث الهام في طرابلس، عروس البحر الأبيض المتوسط، وبوابة افريقيا، التي لا تزال شاهدة على حضارات متعددة عبر العصور، فهي ليست عاصمة ليبيا فقط، بل هي قلب نابض يحتضن التنوع الثقافي والجغرافي، وممر للتواصل بين الشمال والجنوب، وبين افريقيا وأوروبا.

ترتكز منظمة الأفرو ساي على القيم التي تحدد مهمتها وتعزز تأثيرها في جميع أنحاء القارة وفقاً للمبادئ التالية:

١. **الاستقلالية:** أمر حيوي لضمان أن تظل عمليات التدقيق لدينا تتسم بالموضوعية والموثوقية، وخالية من أي تأثير خارجي، ومبنية على السعي وراء الحقيقة.
 ٢. **النزاهة:** تعكس التزامنا الراسخ بالسلوك الأخلاقي والشفافية، وهو أمر ضروري لتعزيز الثقة والمصادقية مع العامة.
 ٣. **الاحترافية:** تدفعنا للالتزام بأعلى المعايير في عملنا، مما يضمن أننا نتعلم باستمرار ونبتكر ونحقق نتائج مؤثرة.
 ٤. **التعاون والتضامن:** يوحدنا عبر التنوع اللغوي والثقافي والجغرافي. معاً، نتشارك المعرفة وأفضل الممارسات والموارد لتحقيق الأهداف المشتركة.
 ٥. **المساءلة والشفافية:** هما جوهر رسالتنا. ليس فقط كمخرجات نسعى لتعزيزها في الحوكمة، بل أيضاً كقيم نلتزم بها داخل مؤسساتنا.
- هذه القيم ليست مبادئ نظرية مجردة؛ بل تمثل الإطار الذي يمكننا من تحقيق مهمتنا المشتركة المتمثلة في تعزيز المساءلة العامة، وتشجيع الحوكمة الرشيدة، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء إفريقيا.
- السادة الحضور، بينما نجتمع من خلال هذه الجمعية العامة، ننتهز الفرصة لتجديد التزامنا بالمبادئ والقيم والتأكيد على أهميتها، في توجيه كل جانب من الجوانب المتعلقة بعملنا وتنعقد هذه الجمعية في لحظة محورية، حيث تتزايد التحديات العالمية التي تتطلب منا اتخاذ إجراءات وتظافر الجهود، إن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة عبر قارتنا لديها دور حيوي في حماية الموارد العامة، وتعزيز الشفافية، وضمان الحوكمة الرشيدة. معاً، نمتلك مفاتيح بناء الثقة بين الحكومات ومواطنيها.
- ان استضافة ليبيا لهذه الجمعية العامة هي رمز لإرادتنا المشتركة لتجاوز العقبات، فعلى الرغم من التحديات التي نواجهها كدولة، فإننا نقف مثلاً لما يمكن تحقيقه عندما تعطي المؤسسات الأولوية للمساءلة.

ان شراكتنا مع الأفرو ساي تسلط الضوء على أهمية التعاون في بناء القدرات وتعزيز التميز المؤسسي وتطوير الأداء المهني.

لعل إحدى الركائز الأساسية لتقدمنا الجماعي هي الخطة الاستراتيجية ٢٠٢٢ - ٢٠٢٧، التي لعبت دورًا حيويًا في تعزيز رسالتنا من خلال هذه الخطة، قدمت للأفرو ساي دعمًا للمبادرات الهادفة إلى بناء القدرات الفنية والمؤسسية، وأتاحت مشاركة معرفية قوية، وشجعت ممارسات تدقيق مبتكرة. ومن النجاحات البارزة التي حققتها الخطة زيادة انخراط الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية في حالة ذات تأثير كبير مثل تدقيق الديون العامة، والمسؤولية البيئية، ومكافحة الفساد. وتسهم هذه الجهود ليس فقط في تعزيز الحوكمة، بل أيضاً في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في جميع أنحاء إفريقيا بشكل مباشر.

السادة رؤساء الأجهزة، نتطلع في اجتماعات الجمعية على مدار الأيام القادمة، إلى مناقشة موضوعات حيوية، حيث تتمثل المداولات ما يلي:

- بناء القدرات الفنية والمؤسسية، مع التركيز على تمكين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لمواجهة التحديات الناشئة.
 - الدين العام الخارجي للدول الأفريقية، حيث سنناقش الدور الأساسي للأجهزة العليا في الرقابة على الدين العام والخاص بضمان الاستدامة المالية.
 - تدقيق المنح والمساعدات المالية، والذي يُعتبر أمرًا حيويًا ومهماً نظراً لخصوصية دورها في تعزيز ثقة الجهات المانحة وتعظيم تأثير الأموال المخصصة للتنمية.
 - مشاركة المجتمع المدني والمواطنين، مع التأكيد على أهمية الثقة العامة في الحوكمة.
- هذه النقاشات ليست مجرد إجراءات تنظيمية؛ بل هي أساسية لتأطير مستقبل المساءلة في القطاع العام والحوكمة في جميع أنحاء إفريقيا.

بينما نعمل معًا، دعونا نؤكد التزامنا بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، خاصة:

- **هدف التنمية المستدامة رقم (٤): التعليم الجيد** - فالتعليم هو حجر الزاوية لتنمية المجتمعات. ومن خلال ضمان النزاهة المالية في نظم التعليم، يمكن الأجيال القادمة من الازدهار.
 - **هدف التنمية المستدامة رقم (١٣): العمل المناخي** - رغم أن الدول الإفريقية تساهم بأقل نسبة في انبعاثات الغازات العالمية، فإننا نتحمل العبء الأكبر من العواقب لتأثير التغيرات المناخية على الاستقرار الاقتصادي ومتطلبات الأمن الغذائي. وتلعب الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة دورًا حيويًا في تدقيق المشروعات المتعلقة بالمناخ لضمان الفعالية والمساءلة وبالتالي فإن تدقيق المشاريع والسياسات المتعلقة بالمناخ، وضمان المساءلة في تمويلها أمر بالغ الأهمية.
- وفي هذا السياق، يسرني أن أعلن أن الدولة الليبية وبتوجيه وتنسيق من لجنة التنمية المستدامة في البرلمان بصدد إطلاق قمة مخصصة للعمل المناخي. وهذه المبادرة الجديدة ستشكل فرصة للأجهزة العليا الأعضاء لتبادل المعرفة واستكشاف الحلول المبتكرة، وتعزيز القدرات لتدقيق ومعالجة التحديات المتعلقة بالمناخ.
- **هدف التنمية المستدامة رقم (١٧): الشراكات من أجل الأهداف** - التعاون هو أساس التقدم. وهذا الاجتماع يمثل فرصة كبيرة لتعزيز الشراكات داخل الأفرو ساي وما وراءها، وخلق أطرًا تزيد من تأثيرنا الجماعي.
- بينما نبدأ هذه الرحلة معًا، أود أن أحت كل واحد منا على حمل المسؤولية الجماعية تجاه دولنا والقارة الأفريقية بشكل عام، والعمل الذي نقوم به هنا سيرتد صدها بعيدًا عن هذه القاعات، حيث سيؤثر في ممارسات الحوكمة، والثقة العامة، والتنمية المستدامة في جميع أنحاء القارة.
- دعونا نقرب من نقاشاتنا بروح منفتحة، ونتخذ قراراتنا بحكمة، إذ يمكننا تحويل التحديات إلى فرص ورسم طريق حول مستقبل أكثر إشراقًا ومساءلة لإفريقيا.
- شكرًا لكم، ومرحبًا بكم مجددًا في ليبيا - حللتم اهالاً ونزلتم سهلا وطاب مقامكم في دولة التاريخ والمستقبل والصمود والأمل. متمنيًا لكم إقامة طيبة. لعل هذه الجمعية العامة تكون علامة بارزة في سعيينا المشترك نحو التميز والتقدم والرقى بأوطاننا وقارتنا.

نبذة عن الجمعية العامة السادسة عشرة للأفرو ساي

نبذة عن الجمعية العامة السادسة عشرة

طرابلس ليبيا - ٢ - ٦ ديسمبر ٢٠٢٤



عقدت الجمعية العامة السادسة عشرة للأفروسيائي خلال الفترة من ٢ - ٦ ديسمبر ٢٠٢٤ في مدينة طرابلس بدولة ليبيا، والتي استضافها ديوان المحاسبة الليبي بحضور ٣٧ جهازاً من الأجهزة العليا للرقابة أعضاء الأفروسيائي.

سبق فعاليات اجتماع الجمعية العامة، الاجتماع الـ ٦٠ للمجلس التنفيذي للأفروسيائي برئاسة معالي السيد/ مامادو فاي، رئيس محكمة المحاسبات بالسنغال ورئيس منظمة الأفروسيائي حيث تم اعتماد كافة الموضوعات المقرر عرضها على الجمعية العامة للمصادقة عليها وإعتمادها.

فيما يخص اجتماع الجمعية العامة السادسة عشرة للأفروسيائي:

افتتح معالي السيد/ مامادو فاي رئيس محكمة المحاسبات بالسنغال ورئيس الاجتماع أعمال الجمعية العامة يوم الأربعاء ٤ ديسمبر ٢٠٢٤ بحضور السيد رئيس المجلس الرئاسي الليبي، وقد رحب بالسادة الحضور وأثنى على استضافة ليبيا وديوان المحاسبة الليبي للجمعية العامة.

ألقى معالي السيد خالد شكشك / رئيس ديوان المحاسبة الليبي كلمة رحب فيها برؤساء الأجهزة العليا للرقابة وكافة الوفود المشاركة في الدورة السادسة عشرة للجمعية العامة للأفروساي مؤكداً على أهمية العمل المشترك والتنسيق المستمر لتطور عمل المنظمة.

وفيما يلي أهم ما جاء باجتماع الجمعية العامة السادسة عشرة للأفروساي:-

- ١- تم تعيين رئيس منظمة الافروساي الجديد معالي السيد/ خالد شكشك رئيس الجهاز الأعلى للرقابة بليبيا وتسليمه مهام رئاسة المنظمة.
- ٢- تم اعتماد تقرير رئيس المجلس التنفيذي المنتهية ولايته وكذلك تقرير الأداء للأمين العام للمنظمة عن الثلاث سنوات.
- ٣- تم انتخاب الجهاز الأعلى للرقابة بالمغرب لإستضافة المقر الدائم للأفروساي. وإعتباراً من يناير ٢٠٢٥ يكون الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية هو الأمين العام لمنظمة الأفروساي.
- ٤- ثم تسمية الجهاز الأعلى للرقابة بكينيا لإستضافة الجمعية العامة السابعة عشرة للأفروساي.
- ٥- تم اعتماد التشكيل الجديد للمجلس التنفيذي للأفروساي.
- ٦- تم اعتماد نتائج المسابقة العلمية للأفروساي ٢٠٢٤ والتي أقرها المجلس التنفيذي حيث أسفرت نتيجة تقييم الأبحاث العلمية المشاركة فى المسابقة عن فوز عضو من الجهاز الأعلى للرقابة بالسنغال وعضو من الجهاز الأعلى للرقابة بكينيا وعضو من الجهاز الأعلى للرقابة بليبيا بالثلاث جوائز المقررة للمسابقة.





قرارات

الجمعية العامة

السادسة عشرة

للأفرو ساي

قرارات الجمعية العامة السادسة عشرة

المنعقدة في طرابلس ليبيا في الفترة من ٢ إلى ٦ ديسمبر ٢٠٢٤

إن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأفريقية المجتمعة في طرابلس في جمهورية ليبيا، بمناسبة الجمعية العامة السادسة عشرة للمنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأفروساى)، المنعقدة من ٢ - ٦ ديسمبر ٢٠٢٤.

تقرر

اعتمدت القرارات التالية:

المادة: ١

يُعين السيد/ محمد بسطاوي، الموظف بالمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية، مديرًا تنفيذيًا للأفروساى لمدة (٥) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، اعتبارًا من تاريخ توقيع هذا القرار.

المادة: ٢

يُحدد المجلس التنفيذي إجراءات عمل الإدارة التنفيذية للأفروساى.

المادة: ٣

شروط عمل المدير التنفيذي للأفروساى هي تلك المعمول بها في المملكة المغربية.

المادة: ٤

يستفيد المدير التنفيذي من المزايا التي توفرها نصوص الأفروساى وتلك التي يمنحها استثنائيًا الأمين العام للأفروساى.

المادة: ٥

يتولى الأمين العام للأفروساى تطبيق هذا القرار.

المادة: ٦

يُسجل هذا القرار باللغات الأربع (٤) للأفروساى ويُنشر حيثما كان ذلك ضروريًا.

القرار رقم 001/2024/16AG-AFROSAI

الصادر في ٦ ديسمبر ٢٠٢٤ بشأن تعيين المدير التنفيذي لمنظمة الأفروساى

أخذًا في الاعتبار النظام الأساسي لمنظمة الأفروساى؛

أخذًا في الاعتبار القرار رقم

(008/2022/15AG2/AFROSAI) الذي اعتمد

الهيكل التنظيمي للإدارة التنفيذية المؤقتة لمنظمة الأفروساى؛

أخذًا في الاعتبار القرار رقم

(001/2022/58 CD) الذي أعتمد جدول رواتب

موظفي الإدارة التنفيذية؛

مع الأخذ بعين الاعتبار القرار

(003/2024/16AG-AFROSAI) المؤرخ ٦ ديسمبر

٢٠٢٤ بانتخاب المقر الدائم للأفروساى؛

ونظرًا لمتطلبات الخدمة؛

بعد تقديم الترشيح لمنصب المدير التنفيذي

للافروساى من قبل الرئيس الأول للمجلس الأعلى

للحسابات بالمغرب؛ الأمين العام للافروساى؛

القرار رقم (002/2024/16AG/AFROSAI) الصادر بتاريخ ٦ ديسمبر ٢٠٢٤ بشأن اعتماد بنود أخرى مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة السادسة عشرة لمنظمة الأفروساي.

مع الأخذ في الاعتبار النظام الأساسي لمنظمة الأفروساي؛
مع الأخذ في الاعتبار اللوائح المالية لمنظمة الأفروساي؛
مع الأخذ في الاعتبار دليل الجمعية العامة؛
مع الأخذ في الاعتبار القواعد الإجرائية للجمعية العامة السادسة عشرة؛

مع الأخذ في الاعتبار الحضور الفعلي لسبعة وثلاثين (٣٧) رئيسًا للأجهزة العليا للرقابة أو ممثليهم في الجمعية العامة السادسة عشرة؛

مع الأخذ في الاعتبار تبادل الآراء ومساهمات الأعضاء في كل بند من البنود المدرجة على جدول الأعمال؛
بعد دراسة واعتماد البنود الاربعة عشر (١٤) المدرجة في جدول الأعمال المعدل؛

تقرر

البند الأول

دراسة تقرير رئيس المجلس التنفيذي للأفروساي المنتهية ولايته)

إن الوفود أو ممثليهم،

بعد أن تلقوا ودرسوا تقرير رئيس المجلس التنفيذي للأفروساي المنتهية ولايته، عقب تقديمه من قبل الرئيس الاول لمحكمة المحاسبات في السنغال:

قرروا بالإجماع:

- اعتماد التقرير المُقدم من الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات في السنغال، رئيس المجلس التنفيذي لمنظمة الأفروساي المنتهية ولايته.
- طلب من الرئيس القادم مواصلة العمل الذي بدأه الرئيس المنتهية ولايته بشأن اللجنة المختصة لتحصيل المتأخرات.
- التعبير عن شكرهم للجهاز الأعلى للرقابة بالسنغال على خدماته والجهود المبذولة لتنشيط الأفروساي.

البند الثاني

دراسة تقرير الأداء للأمين العام لمنظمة الأفروساي لفترة ثلاثة سنوات)

إن الوفود أو ممثليهم،

بعد أن تلقوا ودرسوا تقرير الأداء لفترة ثلاثة سنوات للأمين العام لمنظمة الأفروساي، عقب تقديمه من قبل ممثله.

قرروا اعتماده بالإجماع.

البند الثالث

دراسة تقرير الإدارة التنفيذية لمنظمة الأفروساي لفترة ثلاثة سنوات)

إن الوفود أو ممثليهم،

بعد أن تلقوا ودرسوا تقرير الإدارة التنفيذية لمنظمة الأفروساي لفترة ثلاثة سنوات، عقب تقديمه من قبل أحد أعضاء الإدارة التنفيذية؛

قرروا بالإجماع:

- اعتماد تقرير الإدارة التنفيذية لمنظمة الأفرو ساي لفترة ثلاثة سنوات؛
- الإحاطة علمًا بالتنفيذ الجزئي للموازنة؛
- التصريح بتنفيذ الأنشطة المتبقية الجارية للفترة الإنتقالية التي ستنتهي في يونيو ٢٠٢٥
- رفض طلب العضوية في منظمة الأفرو ساي الذي قدمته محكمة الحسابات في جمهورية أفريقيا الوسطى.

البند الرابع

(دراسة تقارير اللجان الفنية التابعة لمنظمة الأفرو ساي)

إن الوفود أو ممثليهم،

بعد أن تلقوا ودرسوا تقارير اللجنتين الفئيتين التابعتين لمنظمة الأفرو ساي، عقب عرضها من قبل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في كينيا والمغرب؛

قرروا بالأجماع.

- اعتماد تقرير نشاط لجنة بناء القدرات الفنية والمؤسسية (ITCBC)، وكذلك خططها التشغيلية لعام ٢٠٢٥.

- اعتماد تقرير نشاط لجنة بناء القدرات التنظيمية (OCBC)، وكذلك خططها التشغيلية لعام ٢٠٢٥.

البند الخامس

(دراسة تقرير أنشطة هيئة تحرير المجلة الإفريقية للمراجعة الشاملة)

إن الوفود أو ممثليهم، بعد أن تلقوا ودرسوا تقرير أنشطة هيئة تحرير المجلة الإفريقية للمراجعة الشاملة بعد عرضه من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات في مصر:

قرروا بالإجماع اعتماده وخطة عملها لعام ٢٠٢٥.

البند السادس

(دراسة تقارير المنظمات شبه الاقليمية)

بعد أن تلقوا ودرسوا تقارير المنظمات شبه الاقليمية، عقب العروض التي قدمها الامانة العامة للأفرو ساي العربية والأمانة العامة للأفرو ساي الإنجليزية والأمانة العامة للكريفياف. وقرروا بالإجماع أن يأخذوا علمًا بهذه التقارير.

البند السابع

(دراسة موازنة الأفرو ساي الانتقالية لعام ٢٠٢٥)

إن الوفود أو ممثلوهم،

بعد أن تلقوا ودرسوا مشروع موازنة الأفرو ساي الانتقالية لعام ٢٠٢٥ عقب عرضه من قبل ممثل الإدارة التنفيذية للأفرو ساي؛

قرروا بالإجماع اعتماد موازنة الأفرو ساي الانتقالية لعام ٢٠٢٥، بإجمالي إيرادات ونفقات يبلغ ٢١٨ ألف دولار أمريكي، موزعه على النحو التالي:

الإيرادات			
البند	البيان	ملاحظات	القيمة USD
الإيرادات النظامية			
٧١٠١	المساهمات السنوية للأجهزة العليا للرقابة	١	١٥١٠٠٠
٧٢٠١	الديون المتأخرة على الأجهزة العليا للرقابة	٢	٦٧٠٠٠
الإيرادات الأخرى			
٧٤٠١	المنح التشغيلية المستلمة	٣	-
	إجمالي الإيرادات		٢١٨٠٠٠
المصروفات			
	برنامج تدريبي من ١٠ أجزاء	٤	
٦١٣٣	مراقبي الحسابات		٤٨٤٩
	الإجمالي		٤٨٤٩
	برنامج الدعم - ٤٠	٥	
	١- مصروفات الموظفين		
	صافي رواتب الموظفين المتعاقدين		٨٣٥٢٠
	المساهمات الاجتماعية		٤٥١١
	الضرائب والمدفوعات ذات الصلة		١٠٦١
	الإجمالي		٨٩٠٩٢
	٢- الأنشطة الدولية المتبقية	٦	
	البدلات (أكاديمية القيادة النسائية، التدفقات المالية غير المشروعة)		١٠٠٠٠
	الانتقالات (أكاديمية القيادة النسائية، التدفقات المالية غير المشروعة)		١٠٠٠٠
	الإجمالي		٢٠٠٠٠
	٣- تسوية الديون		
٦٧٢١	الديون الاجتماعية		٢٢٨٩٧
٦٧٢٢	الديون المستحقة لموظفي الأمانة العامة لمنظمة الأفراساي مكافآت الأداء (٢٠٢٣-٢٠٢٤)		١٨٢٠٢
٦٧٢٣	الديون الضريبية		٢٩٦٤٥
٦٧٢٤	ديون الموردين		١١٣١٥
٦٧٢٥	الديون المستحقة لجوائز المسابقة العلمية		٣٠٠٠
٦٧٢٦	الديون المستحقة للجهاز الأعلى للرقابة في جيبوتي لتنظيم الاجتماع الثامن والخمسين للمجلس التنفيذي		١٠٠٠٠
٦٧٢٧	الديون المستحقة للجهاز الأعلى للرقابة بمصر (المجلة الإفريقية للمراجعة الشاملة)	٧	٩٠٠٠
	الإجمالي		١٠٤٠٥٩
	إجمالي المصروفات		٢١٨٠٠٠

البند الثامن

(تسمية الجهاز الأعلى للرقابة لاستضافة الجمعية العامة القادمة

في عام ٢٠٢٧)

إن الوفود أو ممثليهم،

بعد أن تلقوا ودرسوا طلب الجهاز الأعلى للرقابة في كينيا لاستضافة الجمعية العامة السابعة عشرة لمنظمة الأفروساوي، عقب عرضه من قبل المراجع العام بكينيا؛

قرروا بالأجماع قبول الطلب المذكور من الجهاز الأعلى للرقابة في كينيا لاستضافة الجمعية العامة السابعة عشرة لمنظمة الأفروساوي، المقرر عقدها في عام ٢٠٢٧.

البند التاسع

(تجديد مدة ولاية كيانات الأفروساوي)

إن المندوبون أو ممثليهم،

وفقاً لأحكام المادة ١١ من النظام الأساسي للأفروساوي؛

يقررون اعتماد التشكيل التالي للمجلس التنفيذي للأفروساوي:

الرئيس: ديوان المحاسبة الليبي، بصفته الجهاز الأعلى للرقابة المضيف للجمعية العامة السادسة عشرة للأفروساوي؛

النائب الأول للرئيس: مكتب المراجع العام بكينيا، الذي سيستضيف الجمعية العامة السابعة عشرة للأفروساوي.

النائب الثاني للرئيس: محكمة المحاسبات بالسنگال بصفتها المزدوجة كجهاز أعلى للرقابة استضاف الجمعية العامة الخامسة عشرة للأفروساوي وممثلاً للأفروساوي في المجلس التنفيذي للإنتوساوي.

الأعضاء:

الأمانة العامة لمنظمة الأفروساوي: المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية؛

جهازان (٢) أعلى للرقابة يمثلان أفروساوي - العربية: الجهاز الأعلى للرقابة بموريتانيا والجهاز الأعلى للرقابة بتونس.

جهازان (٢) أعلى للرقابة يمثلان أفروساوي - الإنجليزية: الجهاز الأعلى للرقابة بإريتريا والجهاز الأعلى للرقابة بليبيريا.

جهازان (٢) أعلى للرقابة يمثلان كيريفاف: الجهاز الأعلى للرقابة بجمهورية الكونغو الديمقراطية والجهاز الأعلى للرقابة بجيبوتي.

الجهاز الأعلى للرقابة الذي يترأس هيئة تحرير المجلة الأفريقية للمراجعة الشاملة الجهاز المركزي للمحاسبات بمصر؛

بعد أن تلقوا ودرسوا مقترحات المجلس التنفيذي بشأن تعيين الأجهزة العليا للرقابة أعضاء الأفروساي كممثلين للأفروساي في المجلس التنفيذي للإنتوساي؛

قرروا بالإجماع تعيين الأجهزة العليا للرقابة في السنغال والكاميرون كممثلين للأفروساي في المجلس التنفيذي للإنتوساي لفترة ٦ سنوات بدأ من الإنكوساي الـ ٢٥.

البند الثاني عشر

(رسالة من الشركاء الفنيين والماليين)

إن الوفود أو ممثليهم،
بعد الاستماع إلى العروض التي قدمها الشركاء الفنيون والماليون الحاضرون في الجمعية العامة؛
يقررون أن يأخذوا علماً بالمعلومات التي نقلها الشركاء الفنيون والماليون وأن يعربوا عن امتنانهم العميق لدعمهم المتعدد الأشكال.

البند الثالث عشر

(مراجعة بعض أحكام القرار رقم

n°004/2022-58CD المؤرخ ١٣ أكتوبر ٢٠٢٢
الذي يعتمد القواعد الإجرائية للجان الفنية
التابعة لمنظمة الأفروساي)

إن الوفود أو ممثليهم،

■ الجهاز الأعلى للرقابة الذي يتألف لجنة بناء القدرات التابعة للإنتوساي؛ المراجع العام بجنوب إفريقيا؛
■ ممثل الأفروساي في المجلس التنفيذي للإنتوساي: الجهاز الأعلى للرقابة بالكاميرون.

البند العاشر

(تعيين المراجعين الخارجيين لمنظمة الأفروساي)

إن الوفود أو ممثليهم،

بعد أن تلقوا ودرسوا مقترحات المجلس التنفيذي بشأن تعيين المراجعين الخارجيين لمنظمة الأفروساي؛
قرروا بالإجماع تعيين:

■ الأجهزة العليا للرقابة في بوركينا فاسو وجامبيا كمراجعين خارجيين لمنظمة الأفروساي؛
■ الجهاز الأعلى للرقابة في نيجيريا كبديل.

البند الحادي عشر

(تعيين الأجهزة العليا للرقابة

أعضاء الأفروساي كممثلين للأفروساي في المجلس التنفيذي للإنتوساي)

إن الوفود أو ممثليهم،

بالمراجعة البيئية والأعضاء الجدد في اللجان الفنية على النحو التالي:

١. لجنة بناء القدرات التنظيمية.

- الرئيس: محكمة المحاسبات في تشاد

الأعضاء الجدد:-

- الجهاز الأعلى للرقابة في مالي.

- محكمة المحاسبات التونسية.

٢. لجنة بناء القدرات الفنية والمؤسسية.

الأعضاء الجدد:-

- ديوان المحاسبة الليبي.

- الجهاز الأعلى للرقابة في مالي.

- محكمة المحاسبات التونسية.

- محكمة المحاسبات الموريتانية.

- مكتب المراجع العام لإسواتيني.

- رئيس مجموعة العمل المعنية بالمراجعة البيئية:

مكتب المراجع العام لتنانيا.

القرار رقم **003/2024/16AG/AFROSAI** المؤرخ

في ٦ ديسمبر ٢٠٢٤ بشأن اختيار المقر الدائم

لمنظمة الأفروساى

مع الأخذ في الاعتبار النظام الأساسي لمنظمة

الأفروساى؛

بعد أن تلقوا ودرسوا مقترحات الإدارة التنفيذية بشأن مراجعة بعض أحكام القرار رقم 004/2022/58CD المؤرخ ١٣ أكتوبر ٢٠٢٢ الذي يعتمد القواعد الاجرائية للجان الفنية التابعة لمنظمة الأفروساى.

الموافقة بالأجماع على مراجعة الفقرتين ٢,١,٢ و ٢,٢,٢ من القواعد الإجرائية للجان الفنية على النحو التالي:

"مدة ولاية رؤساء الأولويات وأعضاء اللجان الفنية هي ٣ سنوات؛ قابلة للتجديد مرة واحدة.

ومع ذلك، في حالة تعسر رؤساء الأولويات ورؤساء مجموعات العمل وأعضاء اللجان وفقًا لما أشير إليه من قبل الإدارة التنفيذية، فإنها تحتفظ بالحق في طلب من المجلس التنفيذي استبدال الأجهزة العليا للرقابية العليا المتعسرة"

الباقي دون تغيير.

البند الرابع عشر

(انتخاب الرؤساء والأعضاء الجدد في

اللجان الفنية ومجموعات العمل)

انتخب الوفود أو ممثلوهم، بعد التشاور مع الأعضاء الحاضرين في الجمعية العامة السادسة عشرة الرؤساء الجدد لـ لجنة بناء القدرات التنظيمية ومجموعة عمل الأفروساى المعنية

تقرر

المادة رقم ١: انتخب الوفود أو الممثلون السبعة والثلاثون (٣٧)، بأغلبية الثلثين، المملكة المغربية لإستضافة المقر الدائم للأفروساى، اعتباراً من يناير ٢٠٢٥.

المادة رقم ٢: اعتباراً من يناير ٢٠٢٥، سيكون الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية هو الأمين العام لمنظمة الأفروساى.

المادة رقم ٣: إن مذكرة التفاهم الموقعة بين الأمين العام لمنظمة الأفروساى ورئيس ديوان المحاسبة الليبي، الرئيس الحالي لمنظمة الأفروساى، سوف تنفذ قانوناً الالتزامات الذي يعهد بها المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية، وفقاً لطلبه.

المادة رقم ٤: يجب تسجيل هذا القرار باللغات الأربع (٤) لمنظمة الأفروساى ونشره حيثما كان ضرورياً.

مع الأخذ في الاعتبار الخطاب التعميمي رقم 2024/1 المؤرخ ١٤ فبراير ٢٠٢٤ والمتعلق بدعوة تقديم طلبات لاستضافة المقر الدائم لمنظمة الأفروساى؛

مع الأخذ في الاعتبار القرار رقم 532 D/PR/AFROSAI المؤرخ ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٤ والذي يحدد تشكيل اللجنة المختصة المسئولة عن تقييم طلبات استضافة المقر الدائم للأفروساى؛

مع الأخذ في الاعتبار، محضر اجتماع أعمال اللجنة المختصة المسئولة عن تقييم ملفات الترشيح لاستضافة المقر الدائم للأفروساى؛

مع الأخذ في الاعتبار محضر عملية الاقتراع الخاصة باختيار دولة مقر الأفروساى.

فيما يتعلق بالمعلومات الواردة في طلب استضافة الجهاز الأعلى للرقابة في المغرب.





دور الأجهزة العليا للرقابة في تقييم التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG).

السيدة أليماتو ديالو ساو

مساعد تدقيق، غرفة المنشآت العمومية، محكمة المحاسبات بالسنگال

ملخص

في السنوات الأخيرة، أصبح مفهوم التنمية المستدامة جوهريًا، إذ يجمع بين التقدم الاجتماعي والاقتصادي وحماية البيئة. وفي عالم دائم التطور، تواجه الشركات سواءً في القطاعين الخاص والعام بصفتها جهات فاعلة رئيسية في التنمية قيدًا إضافيًا يتمثل في المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG). وتُعد هذه المعايير مؤشرات حقيقية على الأداء غير المالي للشركات.

"التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة" هو تقرير يناقش الأداء البيئي والحوكمة. تقدّم هذه الدراسة الخيارات المتاحة للأجهزة العليا للرقابة فيما يتعلق باستخدام هذه التقارير.

وأتاح تعريف المفاهيم وتحليلها المتعمق تحديد خيارين للأجهزة العليا للرقابة. يتمثل الخيار الأول في الإشهاد حول أداء الجهات من حيث التنمية المستدامة، بينما يتمثل الخيار الثاني في إجراء تدقيق أداء باستخدام المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة كمعايير تدقيق.

تُبين دراسة مبنية على تحليل التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة بأنه سيكون من المهم توحيد منهجية إعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة في القطاع العام بهدف تسهيل تحليلها والسماح مستقبلاً بإصدار تصنيف للجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة لشركات القطاع العام.

الفهرس

١. المقدمة

١/١ الإطار العام

٢/١ الأهداف

٣/١ أهمية الدراسة

٤/١ الإطار المنهجي

٢. المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG).

١/٢ المعيار البيئي

٢/٢ المعيار الاجتماعي

٣/٢ معيار الحوكمة

٤/٢ التمييز بين معايير المسؤولية المجتمعية للشركات والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة

٣. تقييم التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة من قبل الأجهزة العليا للرقابة

١/٣ ضمان تدقيق الأداء في الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة

١/١/٣ فحص نظام الجمع والمتابعة

٢/١/٣ تقييم التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة من خلال مقارنة المؤشرات المحددة بالنتائج

٣/١/٣ تحديد نقاط الضعف والقوة لإبداء الرأي

٢/٣ استخدام بيانات التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة كمعايير في تقارير رقابة الأداء

٤. سيناريو واقعي: استغلال التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

٥. الخلاصة

الاختصارات:

SDG: أهداف التنمية المستدامة
SAI: الجهاز الأعلى للرقابة
COP26: مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي
IFRS: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
ISSB: المجلس الدولي لمعايير الاستدامة
ESG: البيئة والمجتمع والحوكمة
AMF: هيئة الأسواق المالية
RSE: المسؤولية المجتمعية للشركات
ESRS: معايير الإبلاغ بشأن الاستدامة الأوروبية
CSRD: توجيه الإبلاغ عن الاستدامة للشركات
SMART: محدد - قابل للقياس - قابل للتحقيق - ذات صلة - محدد زمنياً
ISSAI: المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة
ISAM: نموذج مبادرة الإنتوساي للتنمية بشأن الرقابة على أهداف التنمية المستدامة

الأشكال:

الشكل رقم ١: مفاهيم الجوانب البيئة والاجتماعية والحوكمة
الشكل رقم ٢: ربط العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة بأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر

المقدمة

١.

١/١ الإطار العام

يقوم مفهوم الخدمة العامة على ضرورة تلبية احتياجات المصلحة العامة. وهي تسعى إلى تحقيق أهداف تتعلق بالنظام والتنظيم، والاقتصاد، والحماية الاجتماعية والصحية، والتعليم، والثقافة.

ولضمان الفعالية والكفاءة التشغيلية، تُنفَّذ السياسات العامة وفقًا لنهج قائم على الأداء في تقديم الخدمات للمواطنين كما تدعو إليه أهداف التنمية المستدامة. وبحلول عام ٢٠٣٠، تكون الدول قد أدمجت بالفعل أهداف التنمية المستدامة في مختلف السياسات القطاعية من خلال مواءمة الأهداف والمؤشرات مع استراتيجياتها الإنمائية الوطنية.

وللأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الحق في الإشراف على تجسيد جوانب التنمية المستدامة في السياسات العامة في إطار دورها في تعزيز الحوكمة الرشيدة ودعم التنفيذ الناجح لأجندة ٢٠٣٠.

في الإنكوساي الثاني والعشرين عام ٢٠١٦ في أبو ظبي، شلّط الضوء على دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في رصد ومراقبة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. تماشيًا مع هذا التدخل من قبل الجهاز الرقابي الأعلى، صرّح الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في قمة القادة عام ٢٠٢٠ بأن "أهداف التنمية المستدامة يمكن

أن تكون أداة جاهزة للارتقاء بالتقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة إلى مستوى أعلى". كما يطرح تحقيق أهداف التنمية المستدامة تحديات كبيرة في الإدارة المالية يُظهر الحاجة إلى إنتاج معلومات الاستدامة لضمان الشفافية والمساءلة.

تسلّط جميع هذه المبادئ التوجيهية الضوء على أهمية تحليل المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة في الدوائر والهيئات الحكومية. وفي السياق نفسه، مثل مؤتمر الأطراف السادس والعشرون في غلاسكو عام ٢٠٢١ مناسبةً لإعلان معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) عن إنشاء المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)، وهي منظمة مسؤولة عن توحيد معايير المعلومات المتعلقة بالبيئة والاجتماعية والحوكمة بحيث تكون ذات جودة عالية وقابلة للمقارنة عالميًا.

ويُمثّل نشر معايير الاستدامة الجديدة عام ٢٠٢٣ بداية دمج بيانات الاستدامة والمناخ في إفصاحات البيانات المالية. وسيكون القطاع الخاص أول من يسلك هذا المسار، لكن القطاع العام سيتبعه، لا سيما وأن المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة تُعدّ مؤشرات أداء تُركّز على التنمية المستدامة. وبهذا المعنى، تُعدّ مؤشرات أساسية للأداء طويل الأجل والجدوى، وضمانًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- تحديد المفاهيم الأساسية للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة؛
- تحديد الاستخدامات المحتملة التي يمكن للأجهزة العليا للرقابة اعتمادها للتقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

٣/١ أهمية الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد كيفية استغلال البيانات المتعلقة بالمجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة لدى الأجهزة العليا للرقابة . وتهدف هذه المقالة إلى تشجيع الأجهزة العليا للرقابة على تنسيق وتوحيد مفاهيم ومنهجيات استغلال التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

٤/١ الإطار المنهجي

تعتمد هذه الدراسة على منهجية بحث نوعية، تركز على تفسير التجارب وتحليلها .

وضعنا المفاهيم الأساسية للحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة من خلال تحليل الوثائق المتاحة حول هذا الموضوع. وقد مكن جمع المعلومات حول تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة من معالجة البيانات المتاحة في السنغال من خلال تحليل هذه البيانات وكيفية استخدامها من قبل محكمة المحاسبات، مع تحديد حدود تدخله.

وفي ضوء جميع هذه المتطلبات مع اقتراب خطة عام ٢٠٣٠، يجب على دولنا المعنية اللحاق بالركب من خلال اعتماد استراتيجيات استثمار مسؤولة وضمن تنفيذ سياسات وخطط عمل ذات أولوية قائمة على الاستدامة .

يجب دعم جهود الحكومة في هذا المسعى بجودة أعمال التدقيق التي تجريها الأجهزة العليا للرقابة . وفي هذا السياق، يهدف هذا البحث إلى تحديد دور الأجهزة العليا للرقابة في تقييم التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة وتحديد أنواع الاستنتاجات التي ينبغي استخلاصها من استخدام هذه التقارير

يستعرض هذا التقرير، إلى جانب تعريف معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة في القطاع العام، مناهج الأجهزة العليا للرقابة في تقييم مراعاة الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة لشركات القطاع العام.

٢/١ الأهداف

الهدف العام من هذا البحث هو تحديد دور الأجهزة العليا للرقابة في تقييم التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة. وسيشمل ذلك بشكل مفصل ما يلي:

معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG).

في عام ١٩٩٨، نشر جون إكينجتون، المؤسس المشارك لأول شركة استشارات بريطانية في مجال استراتيجيات الاستدامة، كتاب "الخلاصة الثلاثية" (الأداء الثلاثي أو الخلاصة الثلاثية)، الذي أوضح فيه أن على الشركات مراعاة "العناصر الثلاثة": الناس، الكوكب، والربح (أصحاب المصلحة، البيئة، والاقتصاد) في إدارتها.

وبعد تحديث هذا المفهوم، برزت المعايير البيئية واجتماعية ومعايير الحوكمة، تُبنى عليها مبادئ الاستثمار المستدام حالياً. وتعدّ الشركات الراغبة في دمج مناهج التنمية المستدامة في أنشطتها الفئة الرئيسية المستهدفة للمعايير البيئية

والاجتماعية والحوكمة التي تُعتبر الركائز الثلاث الجديدة لقياس الأداء.

وفقاً لتعريف هيئة السوق المالية، تُمكن هذه المعايير غير المالية من "تقييم أي جهة اقتصادية خارج المعايير المالية المعتادة للربحية وسعر السهم وآفاق النمو". يُلخص الرسم البياني التالي بإيجاز مكونات مفهوم الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة.

عند النظر فيها واحدة تلو الأخرى، تدعم المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة البيانات المالية وتأخذ التنمية المستدامة في الاعتبار لتحليل التحديات طويلة الأجل التي تواجه الشركة.



الشكل ١: مفهوم الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية
المصدر: البيئة. الشؤون الاجتماعية. الحوكمة - ديدالوس فرنسا

١/٢ المعيار البيئي

- تدريب الموظفين وتوفير تعويضات مناسبة لهم؛
- الممارسات التي تعزز رفاهية الموظفين؛
- دمج الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- دعم المشاريع الخيرية أو المحلية؛
- احترام الحوار الاجتماعي في سياسة الإدارة؛
- تمثيل الجنسين، إلخ.

٣/٢ معيار الحوكمة

- يُقيم هذا المعيار الأخير المتعلق بالحوكمة مدى ميل الشركة للعمل بشفافية وعدالة. ويتعلق بعملية اتخاذ القرارات في المؤسسة وفقًا للقوانين واحتياجات أصحاب المصلحة، ويتم تقييم هذا المعيار من خلال تحليل:
- استقلالية مجلس الإدارة؛
- سياسة مكافحة الفساد؛
- وجود لجنة تدقيق؛
- إجراءات مكافحة الفساد؛
- الشفافية فيما يتعلق بمكافآت المديرين التنفيذيين؛
- وجود لجنة تدقيق الحسابات؛
- طريقة إدارة المؤسسة (استقلالية الإدارة ومجلس الإدارة)؛
- علاقات المساهمين ودورهم، إلخ.

يقيس هذا المعيار إدارة المخاطر وتأثير الشركة على بيئتها. ويُقيم موقف المؤسسة تجاه البيئة والتزامها بالتنمية المستدامة. ويُقيم التأثير المباشر أو غير المباشر على البيئة عمومًا بناءً على عدة معايير، منها:

- إدارة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وغازات الاحتباس الحراري بهدف تقليل انبعاثات الغازات واستهلاك الطاقة من خلال إعطاء الأولوية لاستخدام الطاقة المتجددة؛
- إدارة النفايات من خلال نظام إعادة تدوير مناسب؛
- إدارة المخاطر المتعلقة بالكوارث الصناعية المحتملة (انسكابات النفط، تلوث التربة، إلخ)؛
- احترام التنوع البيولوجي، إلخ.

٢/٢ المعيار الاجتماعي

- يشمل البعد الاجتماعي التعاون والإدارة والحوار بين مختلف أصحاب المصلحة المشاركين في هذا النهج ومن بينهم، على سبيل المثال لا الحصر، موظفو الشركة والعملاء والموردون والنقابات والمجتمعات المحلية وغيرهم. وبالتالي، يمكن قياس الأداء الاجتماعي من خلال:
- احترام حقوق الموظفين ومعايير العمل (بناءً على المعايير الدولية)؛

أصبحت هذه المفاهيم المفصلة أعلاه أساسية في التمويل المستدام والإدارة المسؤولة اجتماعيًا. فإلى جانب الأداء المالي، يُتوقع من الشركة الآن أن تكون قادرة على التحكم في تأثيرها السلبي على المجتمع (البيئة والمناخ)، بل والأهم من ذلك أن تكون قادرة على التغلب عليه والمساهمة في الصالح العام مع تحقيق أهدافها في خلق القيمة وخاصةً المالية.

٤/٢ التمييز بين معايير المسؤولية المجتمعية للشركات والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة

يجب التمييز بين المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة والمفاهيم ذات الصلة مثل المسؤولية المجتمعية للشركات وهما مفهومان يتم عادة الخلط بينهما.

المسؤولية المجتمعية للشركات هي سياسة تنمية مستدامة تُنفذ داخل جهة خاضعة للرقابة وتتألف من دمج طوعي لقضايا التنمية المستدامة في استراتيجية الشركة، وتتوافق مع مسؤولية الشركة تجاه المجتمع والبيئة.

من ناحية أخرى، يمثل مفهوم الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة مجموعة العوامل المستخدمة لتقييم أو قياس أداء المسؤولية المجتمعية للشركات، وبالتالي فإن هذين المفهومين

وثيقي الصلة ويختلفان في نهجهما. باختصار، تُركز المسؤولية المجتمعية للشركات على كيفية دمج الشركات للمخاوف الاجتماعية والبيئية في عملياتها اليومية، بينما تحدد معايير البيئة والاجتماعية والحوكمة مجموعة من البيانات المحددة والقابلة للقياس التي تسمح بتحليل تأثير الشركات على البيئة والمجتمع وجودة حوكمتها. وبالتالي، فإن التحليل الجيد للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة يوفر فرصًا لقياس المسؤولية الاجتماعية للشركات داخل الشركة بمعنى أنه يركز على العوامل البيئية والاجتماعية وعوامل الحوكمة التي يمكن أن تؤثر على أداء الشركة.

تقييم التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة من قبل الأجهزة العليا للرقابة

لم يُعد حاليًا أخذ المعايير غير المالية بعين الاعتبار خيارًا متاحًا فهي مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بأداء الشركات وخلق القيمة على المدى الطويل. لذلك من الضروري بل الجوهري ترسيخ استخدام أدوات وضع تصورات التنمية المستدامة ومنها التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة في إطار دورها المتمثل في مراجعة أداء مؤسسات القطاع العام وفقًا لمبادئ الكفاءة والاقتصاد والفعالية وسعيها إلى التحقق من التقدم المحرز نحو التنمية المستدامة على المستوى الوطني،

في هذا السياق، ووفقاً للمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة (ISSAI 5130) بشأن "التنمية المستدامة: دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة"، من المهم التأكيد على أن "عمليات تدقيق التنمية المستدامة يجب أن تمتثل لجميع المعايير المتعارف عليها التي يلتزم بها الجهاز الأعلى للرقابة، مثل المعايير التي وضعتها المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (INTOSAI) وأي معايير وطنية أخرى. قد تتسم التنمية المستدامة بخصائص أكثر تعقيداً من العديد من مواضيع التدقيق الأخرى ولكن هذا لا يعني ضرورة تخفيف معايير التخطيط وجمع الأدلة والتحليل وإعداد التقارير"، وبالتالي تتكفل الأجهزة العليا للرقابة بما يلي:

- التصديق على أداء الجهات فيما يتعلق بالتنمية المستدامة باستخدام بيانات من التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة؛ أو أيضاً؛

- استخدام أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة كمعايير أو توقعات في عمليات التدقيق لتحسين جودة التقارير المتعلقة بهذا الموضوع وملاءمتها.

١/٣ ضمان تدقيق الأداء في الجوانب

البيئية والاجتماعية والحوكمة

على غرار تدقيق التصديق على تقارير الأداء، يمكن للأجهزة العليا للرقابة إبداء رأي وتقديم

توصيات بشأن تحقيق الجهة الخاضعة للرقابة للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المحددة مسبقاً، يمكن للأجهزة العليا للرقابة في هذه العملية وفقاً للتسلسل الزمني تنفيذ ما يلي:

- مراجعة نظام جمع ومراقبة المؤشرات البيئية والاجتماعية والحوكمة؛

- تقييم التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة بمقارنة المؤشرات المحددة بالنتائج؛

- تحديد نقاط الضعف والقوة لإصدار رأي.

١/١/٣ فحص نظام الجمع والمتابعة

قد تختلف المؤشرات المستخدمة لكل واحدة منها نظراً للطبيعة الخاصة لكل جهة خاضعة للرقابة. علاوة على ذلك، من الضروري اختيار المؤشرات المناسبة ومعرفة كيفية الاستفادة منها، لذلك يجب على الجهاز الأعلى للرقابة ضمان أن تقيس المؤشرات المحددة بوضوح مستوى تحقيق الأهداف المحددة مسبقاً، وتقييم الأداء المطلوب بموضوعية قدر الإمكان، كما يجب أن تتوافق المؤشرات مع المعايير والقواعد الدولية وأن تكون واضحة ومتوافقة تماماً مع أهداف الشركة، مع الإشارة إلى أن بعض المؤشرات مشتركة بين كل جهة خاضعة للرقابة وتشمل هذه المؤشرات:

- كمية غازات الاحتباس الحراري المنبعثة من كل جهة خاضعة للرقابة والتي تُعرف عادةً بالبصمة الكربونية، وهي أداة يُحدث قياسها ورصدها تأثيرًا كبيرًا على البيئة. قد يتطلب ذلك مهارات وأدوات حسابية خاصة أو حتى تعاونًا مع خبراء. وتُمكن هذه النتائج من تنفيذ مبادراتٍ مثل عمليات توفير الطاقة والحد من النفايات وغيرها.

- يتعلق معيار التنوع والشمول ببيئة العمل والمساواة وظروف العمل، ويمكن تتبع المؤشرات ذات الصلة من خلال معدلات التوظيف ومعدلات الترقية ومعدل التدوير الوظيفي وأسباب الاستقالة وغيرها.

- يمكن استخدام مشاركة الموظفين لقياس الاستدامة الاجتماعية، وينبغي لهذا الغرض قياس الرضا الوظيفي للعاملين ومعدلات ترقيتهم الداخلية وغيرها.

- تهدف استدامة سلسلة الإمدادات حصرًا إلى قياس أداء المزودين.

- التأثير على المجتمعات المحلية.

- استقلالية مجلس الإدارة وغيرها.

يتعين على الجهاز الأعلى للرقابة عند مراجعة مجموعة المؤشرات التأكد من امتثالها للمعايير الأوروبية لإعداد تقارير الاستدامة (ESRS)، وهي مؤشرات ومعايير تحدد كيفية إعداد التقارير

وُضعت بموجب توجيهات إعداد تقارير الاستدامة للشركات (CSRD) والتي دخل حيز التنفيذ في ١ يناير ٢٠٢٤. ولزم بإعداد تقارير الاستدامة غير المالية. كما من المهم ضمان جودة المعلومات المُقدمة وشموليتها وصحتها لتجنب التحليلات المتحيزة.

٢/١/٣ تقييم التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة من خلال مقارنة المؤشرات المحددة بالنتائج

بعد التحديد الجيد لمؤشرات محدّدة وقابلة للقياس وممكن تحقيقها وذات صلة ومحددة المدة (SMART) ومرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالجهة الخاضعة للرقابة، يصبح تحليل مدى تحقيق الأهداف المحددة مسبقًا أمرًا سهلًا، لذلك يتعين على المدقق مقارنة الإنجازات بالتوقعات أو القيم المستهدفة وتُتيح له النتائج تحديد مواطن الضعف والقوة وتقديم مقترحات للتعديلات اللازمة عند الحاجة.

٣/١/٣ تحديد نقاط الضعف والقوة لإبداء الرأي.

يُمكن جمع مستوى تحقيق الأهداف من إعداد جدول يلخص جميع الفجوات ونقاط القوة ويساعد بذلك في إبداء رأي حول تقرير الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة المُقدّم والتحقق من أداء الجهة الخاضعة للتدقيق في مجال التنمية المستدامة.

٢/٣ استخدام بيانات التقارير البيئية

والاجتماعية والحوكمة كمعايير

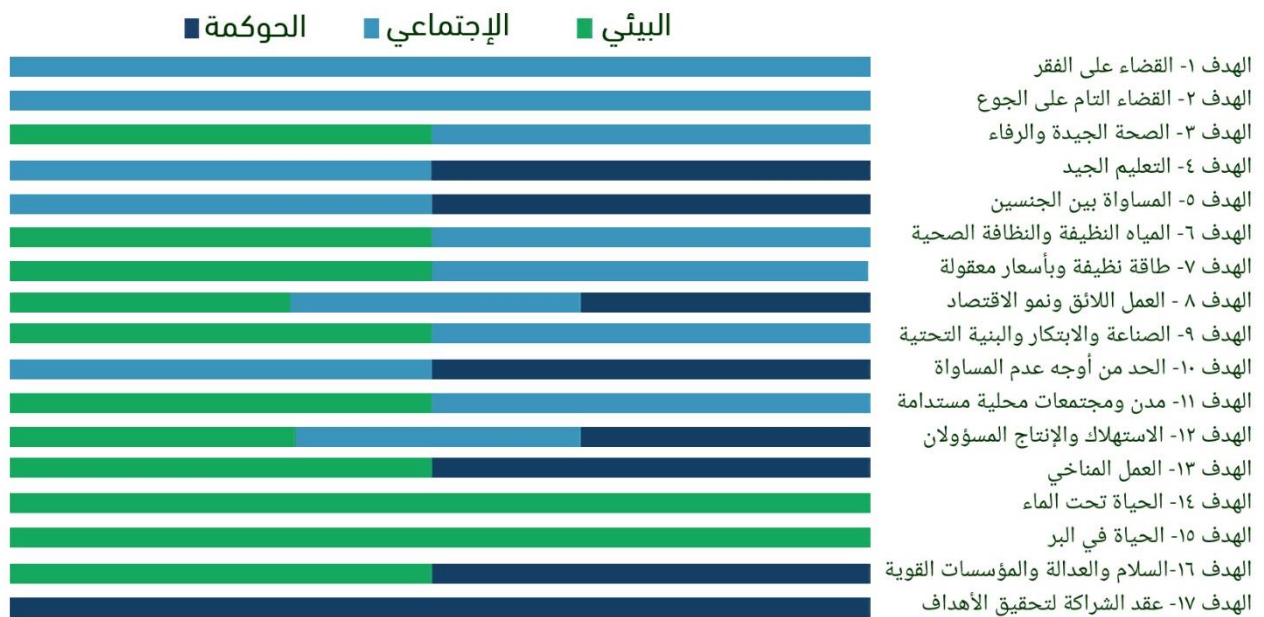
في تقارير رقابة الأداء

إنّ دمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة

مع أهداف التنمية المستدامة كمعايير بيئية

واجتماعية وحوكمة في تقارير الأداء، يعني أخذ

أهداف التنمية المستدامة في الاعتبار عند تدقيق الأداء. وكما هو موضح في الرسم البياني أدناه، يمكن ربط كل هدف من أهداف التنمية المستدامة بمعيار واحد أو أكثر من معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.



الشكل ٢: رسم خريطة لعوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.
المصدر: <https://www.ipsasb.org/publications/document-de-consultation-promouvoir-l-information-sur-la-durabilitedans-le-secteur-public>

يمكن للأجهزة العليا للرقابة ضمن هذا الخيار دمج أهداف التنمية المستدامة في عمليات التدقيق بطرق متعددة، إلا أن النهج الموصى به هو تدقيق من المستوى الثاني قائم على نموذج مبادرة تنمية الانتوساي للرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (ISAM)، حيث تُستخدم أهداف التنمية المستدامة كتوقعات من خلال تضمينها في أسئلة ومعايير التدقيق. وبالتالي ستوفر المعلومات المقدمة في التقارير أساسًا عمليًا وتُستخدم المعايير كمراجع.

يمكن دمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في مختلف مراحل عملية التدقيق على النحو التالي:

مرحلة تدقيق الأداء	مستوى دمج البيانات البيئية والاجتماعية والحوكمة
التعرف على الجهة الخاضعة للرقابة	- جمع القضايا التي تؤثر على الجهة ومجال نشاطها وأصحاب المصلحة فيها، على غرار مكافحة تغير المناخ وظروف العمل واحترام حقوق الإنسان وحماية البيانات الشخصية وإدارة سلسلة الإمدادات؛ - تحديد المخاطر والفرص الرئيسية المتعلقة بالعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة؛ - تعريف وتقييم ومعالجة المخاطر المتعلقة بالعوامل بالبيئية والاجتماعية والحوكمة؛ - تقييم هياكل حوكمة الجهة الخاضعة للرقابة وسياساتها وإجراءاتها.
تحديد نطاق الرقابة	من الضروري عدم الاقتصار في التركيز على أنشطة الجهات، بل أيضًا على المزودين والعملاء والمستفيدين والمنتجات والخدمات (سلسلة القيمة بأكملها).
صياغة أهداف التدقيق وتحديد أسئلة الرقابة	ترتبط أهداف وخطوط التدقيق بالمخاطر المختلفة التي تم تحديدها خلال مرحلة التعرف على الجهة الخاضعة للرقابة.
اختيار معايير التدقيق	يتم اختيار معايير التدقيق على أساس المبادئ التوجيهية لإعداد التقارير حول الاستدامة، ومعايير فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS S2) إضافة إلى المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام والمدونة البيئية وما إلى ذلك.
تحديد نهج التدقيق	لمحة عن الأداء والقضايا المرتبطة بالعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة ومجالات الاهتمام، والمشاركة في تحديد أولويات القضايا المتعلقة بالعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة للجهة الخاضعة للرقابة.
تحديد الاستنتاجات المحتملة	إصدار التوصيات بشأن إدارة الجهة الخاضعة للرقابة للتنمية المستدامة.

إن أخذ هذه المؤشرات في الاعتبار عند تنفيذ عملية تدقيق الأداء من شأنه أن يسمح للجهاز الأعلى للرقابة بتدوين النتائج وإصدار التوصيات عند الاقتضاء فيما يتعلق بالتنمية المستدامة استناداً إلى المعلومات التي تم جمعها في تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة التي قدمتها الجهات الخاضعة للرقابة.

٤. سيناريو واقعي: استخدام التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة

لتدعيم ما سبق طرحه، رأينا من المناسب وضع خيارات استخدام التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة التي نقترحها على الأجهزة العليا للرقابة في سياقها وذلك من خلال تحليل تقرير الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة الصادر عن شركة مساهمة عامة مملوكة للدولة بنسبة ١٠٠٪، والتي سنطلق عليها اسم "اكس". تجدر الإشارة إلى أن هذا التقرير هو الوحيد المتاح من جهة حكومية بشأن الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة حسب ما قمنا به من أبحاث.

الشركة "اكس" هي صندوق بدأ عملياته عام ٢٠١٤ بهدف تحفيز التحول الاقتصادي من خلال الاستثمار في مشاريع تحويلية ذات إمكانات تأثير

اقتصادي عال. ويتمثل التقرير المقدم عبارة في وثيقة من ١٨ صفحة مقسمة إلى جزأين:

- عرض تقديمي للجهة

- وإنجازات الجهة.

لا تقدم الوثيقة أي بيانات كمية أو تحليل مقارن.

نظرًا للتنسيق المستخدم لعرض إنجازات الهيكل في الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة، فقد رأينا أنه من الأنسب دمج بيانات التقرير كمعايير في تدقيق الأداء. في الواقع وفي ظل غياب البيانات الكمية ومعلومات التنبؤ، لا يمكن تنفيذ الخيار الأول وهو التصديق على أداء الشركة "اكس" في الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة، وبالتالي ووفقًا لعملية تخطيط تدقيق الأداء، سنقدم مصفوفة منطقية حول فحص دمج معايير التنمية المستدامة في أنشطة "اكس".

مجال المراجعة: دمج معايير التنمية المستدامة في أنشطة "اكس"

الهدف: التأكد من أن آليات الحوكمة والإدارة الخاصة بـ "اكس" تضمن تأثيرًا بيئيًا واجتماعيًا إيجابيًا

معايير الرقابة	الأسئلة التي يجب التحقق منها لتلبية المعايير	المعلومات المطلوبة ومصدرها	طرق جمع وتحليل البيانات	نطاق أعمال التثبيت	القيود	ما الذي تمكن الرقابة من الإفصاح عنه
----------------	--	----------------------------	-------------------------	--------------------	--------	-------------------------------------

مجال الاستفسار رقم ١، ١: إطار الإدارة البيئية

ينفذ الهيكل "اكس" المبادرات التي تعزز حماية البيئة.	هل يتم تنفيذ سياسة لتحسين استهلاك المياه والطاقة ضمن «اكس»؟ - هل توجد أي آليات لإعادة تدوير النفايات داخل "اكس"؟ - هل يتم إجراء دراسات الأثر البيئي كشرط مسبق لتمويل كل مشروع؟ - هل يعزز "اكس" تمويل مشاريع الطاقة المتجددة؟	معلومات - القرارات الداخلية المتعلقة بتحسين الموارد - أساليب تدخل الشركات المسؤولة عن إعادة تدوير النفايات - الأثر البيئي للمشاريع الممولة - معايير اختيار التمويل المصادر - قانون المبادئ الأساسية لحماية البيئة - قانون البيئة السنغالي معايير المنظمة الدولية للتوحيد القياسي عدد 14001:2015، و١٤٠٠٤:٢٠١٦، و١٤٠٠٤:٢٠١٦ المتعلقة بأنظمة الإدارة. - ملاحظات الخدمة المتعلقة بالممارسات الداخلية لتحسين الموارد - أوراق مشاريع الاستثمار	- مراجعة وثائقية - مقابلات	٢٠٢١-٢٠١٥	عدم وجود بيانات كمية	"اكس" تنفذ المبادرات والممارسات الجيدة في مجال حماية البيئة
---	---	--	-------------------------------	-----------	----------------------	---

مجال الاستفسار رقم ٢,١: الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية

يتم أخذ الجوانب الاجتماعية في الاعتبار في أسلوب عمل وإدارة "اكس".	- هل ظروف العمل داخل "اكس" مواتية لأداء الموظفين؟ - هل يستفيد الموظفون من فرص التدريب أو الترقية الداخلية بناءً على معايير موضوعية؟ - هل للاستثمارات "اكس" تأثير على المجتمعات المحلية؟ إذا كان الأمر كذلك، فهل يتم قياس هذا التأثير؟ - هل يوجد نظام دعم اجتماعي للأشخاص الذين يعيشون في مواقع المشروع؟ - هل قامت "اكس" بتوفير فرص تدريبية للمواطنين في مجال الطاقة المتجددة وحماية البيئة وتمكين المرأة؟	معلومات - الموظفون وظروف العمل والموارد المادية والمالية المتاحة - سياسة الترويج الداخلي - تأثير المشاريع على السكان - دعم المجتمعات المحلية المصادر - الملف الشخصي - سجل تقدم الموظفين - شروط مرجعية للشركات الجامعية - شروط مرجعية لإنشاء التعاونيات - محاضر اجتماعات مع أصحاب المصلحة - ملف مشروع مستشفى كلية الطب بجامعة مثلابول فوزيني، بوليميد، إلخ.	- مراجعة وثائقية - مقابلات - استخدام الملفات (محاضر الاجتماعات، المراسلات، الاتصالات، الشروط المرجعية، إلخ.)	٢٠٢٢-٢٠١٥	- غياب جميع أصحاب المصلحة - عدم وجود معلومات شاملة	تطبق "اكس" إدارة مسؤولة لمواردها البشرية ولها تأثير إيجابي على أصحاب المصلحة
---	---	--	--	-----------	---	--

مجال الاستفسار رقم ٣,١: إطار الحوكمة

إطار حوكمة "اكس" يضمن استدامة أنشطتها.	- هل يتم تشكيل مجلس الإدارة بشكل منتظم ويتم استبدال الأعضاء بشكل دوري؟ - هل يتم تنفيذ القرارات التي يتخذها مجلس الإدارة ومراقبتها؟	معلومات - قرارات مجلس الإدارة - آليات تدخل لجنة للجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة - صلاحيات ومسؤوليات أصحاب المصلحة				
--	---	---	--	--	--	--

				- هل توجد لجنة للجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن "اكس"؟ - إذا كان الأمر كذلك، فهل هي تعمل وترفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة؟ - هل يتم الإشراف والمراقبة على العلاقة مع أصحاب المصلحة؟ - هل تساهم تصرفات "اكس" في تعزيز مشاركة الشركات الخاصة في الشراكات بين القطاعين العام والخاص؟ المصادر - وثائق التعيين، ومدة العضوية وتجديدها والمسؤوليات واللوائح الداخلية ومداولات مجلس الإدارة - مدونة الحوكمة الرشيدة للشركات السنغالية - ميثاق لجنة للجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة - اللوائح الداخلية لإطار التشاور - محاضر اجتماعات أصحاب المصلحة - ميثاق أصحاب المصلحة - خطة عمل الشراكة بين القطاعين العام والخاص	
--	--	--	--	---	--

مصفوفة منطقية للجهة "اكس": مجال التثبيت: دمج معايير التنمية المستدامة في الإدارة

بداية مشروع التنمية المستدامة للمؤسسة يُشكل قيّدًا على استخدام هذا التقرير، وسيكون التقرير أكثر ملاءمةً لو بين الأهداف وآليات التنفيذ التي حددتها لجنة للجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة مما يُتيح تحديد فرص التحسين واقتراح إعادة توجيه الموارد المُستخدمة.

إنّ تطبيق إجراءات العناية الواجبة المشار إليها في هذه المصفوفة من شأنه أن يُتيح فهمًا أعمق لأداء الجهة "اكس" فيما يخص الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة، استنادًا إلى التقرير المتاح. تجدر الإشارة أيضًا إلى أنّ نقص البيانات الكمية والدراسة المقارنة مع الوضع المنشود في



م- الخلاصة

ارتكز هذا البحث على الدور الرقابي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تنفيذ المبادئ التوجيهية والسياسات وتنسيق استراتيجيات التنمية المستدامة، وقد تمّ استعراض دورها في تقييم التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة. واستنادًا إلى تحليل المقالات والبحوث المتعلقة بهذا الموضوع، لاحظنا أنّ الأجهزة العليا للرقابة قادرة على الاستفادة بشكل كبير من التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة من خلال إجراء تقييمها، وقد يشمل ذلك تدقيقًا لإثبات أداء الجهة الخاضعة للتدقيق من حيث الحوكمة والبيئة والقضايا الاجتماعية. كما يمكن كذلك استخدام بيانات تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة كمدخلات في عمليات تدقيق الأداء لتكون بمثابة معايير وتوقعات.

علاوة على ذلك، فإنّ استغلال أحد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة النادرة لجهة ذات مساهمة حكومية كبيرة، يدفعنا إلى إصدار توصيات للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وإلى الجهات الخاضعة للتدقيق. لذلك، نوصي بضمان:

- منهجية إعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة على مستوى الإدارة العامة وفروعها؛
- مواءمة منهجية إعداد التقارير للجهات بشأن الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة؛
- تطبيق لوائح أكثر شمولاً تتجاوز المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ٥١٣٠ من خلال إنشاء أدوات لإعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة واستخدامها من قبل الأجهزة العليا للرقابة.

إنّ تنفيذ هذه التوصيات من شأنه أن يضمن التكامل المثالي لمفاهيم التنمية المستدامة داخل هياكل القطاع العام ويسهل استخدام هذه التقارير من قبل الأجهزة العليا للرقابة، ويمكنها من الوفاء بدورها الكامل في رصد ومراقبة تحقيق الأهداف التي حددتها خطة ٢٠٣٠.

المراجع

- L'ESG aiguillon de la performance des entreprises Denis Terrien, Harvard Business Review, France du 11 octobre 2021.
<https://www.hbrfrance.fr/chroniques-experts/2021/10/39818-lesg-aiguillon-de-laperformance-des-entreprises>
- Développement durable, critères ESG : Une valeur ajoutée au processus de transfert d'entreprises du 28septembre 2023 par (IMAQ).
<https://www.linkedin.com/in/michel-paradis-b-sc-ll-b-adm-a-med-acc-imaq-11b6ab7b/>
- Intégrer la perspective des objectifs de développement durable dans les audits de performance par Sherazade Shafiq et Kimberley Leach.
<https://intosaijournal.org/fr/journal-entry/incorporating-a-sustainable-developmentgoal-lens-in-performance-audits>
- Le développement durable au profit de la performance du 19 décembre 2022 par. Céline Riboulot
<https://solutions.lesechos.fr/business-development/c/le-developpement-durable-au-profit-de-la-performance-34586>.
- Rapport sur le développement durable en Afrique 2024 du 16 juillet 2024
<https://www.undp.org/fr/africa/publications/rapport-sur-le-developpement-durableen-afrique-2024>
- Comment mesurer la performance ESG selon PWC canada
<https://www.pwc.com/ca/fr/today-s-issues/environmental-social-andgovernance/measure-esg-performance.html>
- Critère ESG: Comprendre et utiliser les indicateurs de performance responsable du 17 novembre 2023 par Fanny Raimbault.
<https://zei-world.com/blog/articles/criteres-esg-comprendre-et-utiliser-lesindicateurs-de-performance>
- Le développement les plus importants les plus récents de l'ESG du 2 juillet 2024.

Apiday

<https://fr.apiday.com/blog-posts/discover-the-latest-sustainability-recentdevelopments-to-improve-your-companies> - 5 indicateurs ESG à suivre pour une stratégie de développement durable performante du 2 juillet 2024.

<https://fr.apiday.com/blog-posts/5-esg-metrics-to-track-for-a-performingsustainability-strategy> - Déchiffrer les ESRS pour comprendre votre impact environnemental et sociétal du 8 avril 2024 par Jennifer Montéréal.

<https://www.appvizer.fr/magazine/impact/rse-management/esrs>

- L'ère du développement durable : un guide complet du 28 janvier 2024 par Dr Elizabeth Green
<https://sigmaearth.com/fr/l%27%C3%A8re-du-d%C3%A9veloppement-durable-unguide-complet/>
- Guide d'audit de performance à l'usage des juridictions financières des états membres de l'UEMOA
- Le dictionnaire encyclopédique du développement durable - 3ème édition (Pierre Jacquemot), Sciences Humaines Eds, Collection : Petite Bibliothèque De Science.
- Audit de la mise en œuvre des objectifs de développement durable (ODD), How to Understand a Nationally Agreed Target - extracted from ISAM – page 25.
- Outil de sélection des thèmes de l'audit des ODD ; ODD cours Sénégal 2023 FCAR.

COUR DES COMPTES SENEGAL.

- Document cadre de financement durable SENEGAL.
- Promouvoir l'information sur la durabilité du secteur public, international public sector accounting standards board.
- Normes ISSAI 5130



تأثير الأطر التنظيمية على إعداد التقارير في المجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة في كينيا: دراسة حالة الجهات العامة المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية (NSE).

Muthuri Paul Arithi¹

مدير المراجعة، مكتب المراجع العام بكينيا

ملخص

تناولت هذه الدراسة تأثير الأطر التنظيمية على إعداد التقارير في المجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) الصادرة عن الهيئات العامة المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية (NSE) بكينيا. ودرس البحث طبيعة الأطر التنظيمية، ومتطلبات الإفصاح، وإشراك أصحاب المصلحة من قبل الجهات العامة المدرجة في البورصة. كما استعرضت الدراسة دور مكتب المراجع العام في التأثير على الأطر التنظيمية لإعداد التقارير في المجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) الصادرة عن الجهات العامة المدرجة في البورصة. جمع البحث البيانات من خلال الاستبيانات ومراجعة الوثائق والمقابلات مع المستجيبين. وتم تحليل البيانات باستخدام الحزمة الإحصائية لعلماء الاجتماع (SPSS) ٢٦.

كشفت نتائج الدراسة أن طبيعة الأطر التنظيمية، ومتطلبات الإفصاح، وإشراك أصحاب المصلحة لها تأثير إحصائي على إعداد التقارير في المجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) للجهات العامة المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية (NSE). ويوصي البحث وجود واعي السياسات التنظيمية لإعداد أطر محددة وإلزامية التي ستوجه تطور إعداد التقارير في المجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة في كينيا. وستوفر نتائج هذه الدراسة لأصحاب المصلحة المتعددين فهماً أعمق لأهمية وجدوى التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

الكلمات الرئيسية: التقارير في المجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة، الأطر التنظيمية، الأداء في المجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة، الإفصاح الطوعي.

١. إدارة مراجعة مساءلة المواطنين، مكتب المراجع العام، جامعة واي، كينيا. البريد الإلكتروني: paul.muthuri@oagkenya.go.ke.

أشهد بأن هذه الدراسة هي تجميعي الأصلي ولم يتم تقديمها لأي غرض آخر. وأؤكد كذلك أن جميع الآراء والاستنتاجات هي آرائي ولا تعكس آراء مكتب المراجع العام.

جدول المحتويات

ملخص

١. المقدمة

١/١ خلفية الدراسة

٢/١ بيان المشكلة

٣/١ أهداف الدراسة

٤/١ فرضية الدراسة

٥/١ حدود الدراسة

٦/١ أهمية الدراسة

٢. مراجعة الأدبيات

١/٢ الأطر التنظيمية

٢/٢ الإطار النظري

٣/٢ المراجعة التجريبية

٤/٢ الجهاز الأعلى للرقابة والأطر التنظيمية والتقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة

٥/٢ فجوة الدراسة / البحث

٦/٢ تفعيل المتغيرات

٧/٢ الإطار المفاهيمي

٣. منهجية البحث

١/٣ عرض البيانات وتحليلها ومناقشتها

١/١/٣ الإحصاءات الوصفية

٢/٣ تحليل الانحدار الترتيبي

١/٢/٣ اختبار افتراض التعدد الخطي

٣/٣ نتائج النموذج والتفسير

١/٣/٣ ملائمة النموذج بشكل عام

٢/٣/٣ اختبار نتائج تأثيرات النموذج

٣/٣/٣ تفسير النتائج

٤. الملخص والتوصيات

٥. المراجع

٦. الملاحق

الملحق الأول: استبيان البحث.

الملحق الثاني: قائمة بالجهات العامة المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية المستخدمة للدراسة

الملحق الثالث: العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة المستخدمة

قائمة الجداول

- الجدول ١: تفعيل المتغيرات
- الجدول ٢: الإحصاءات الوصفية
- الجدول ٣: معاملات اختبار التعدد الخطي
- الجدول ٤: اختبار الخطوط المتوازية
- الجدول ٥: نتائج اختبار نسبة الاحتمالية
- الجدول ٦: اختبارات تأثيرات النموذج

قائمة الأشكال

- الشكل ١: الإطار المفاهيمي

قائمة الاختصارات والأحرف الأولى من الكلمات

CDP	مشروع الإفصاح عن الممارسات المناخية
CSRD	ارشادات إعداد التقارير المتعلقة بإستدامة للشركات
EU	الاتحاد الأوروبي
ESG	المجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة
GHG	غازات الاحتباس الحراري
GRI	المبادرة العالمية لإعداد التقارير
IFRS	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
ISSAI	المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة
INTOSAI	المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة
NSE	بورصة نيروبي للأوراق المالية
NFRD	التقارير غير المالية
SAIs	الأجهزة العليا للرقابة
SASB	مجلس معايير المحاسبة للاستدامة
TCFD	فريق المهام المعني بالإفصاح المالي المتعلق بالمناخ

تعريف المصطلحات

الإطار التنظيمي للمجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة - يشير إلى القوانين واللوائح ومجموعات السياسات والمبادئ التوجيهية و/أو الوثائق الخاصة بالمنظمة، بشأن البيئة والمجتمع والحوكمة.

الأداء في المجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة - مدى نجاح الجهة أو المنظمة في إدارة عملياتها وعلاقاتها مع أصحاب المصلحة بشأن المجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة.

إعداد التقارير في المجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة - يعني الإفصاح العام عن المعلومات عن مدي التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة، التي تتضمن المعلومات غير المالية، بما في ذلك العوامل المتعلقة بالبيئة والمجتمع وحوكمة الشركات.

العوامل في المجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة - مقاييس نوعية وكمية يفكر للمنظمات أو صناع السياسات استخدامها لتحديد الأهداف ورصد وتقييم تحقيق الأهداف في المجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة.

الإفصاح - يشير إلى الإصدار أو الإبلاغ في الوقت المناسب عن معلومات إيجابية وسلبية مهمة حول جهة ما تؤثر على قرارات المستثمرين.

الغسل الأخضر - العملية التي تقوم بها الشركات بالترويج عن منتجاتها أو خدماتها أو أنشطتها بطريقة صديقة للبيئة أو مستدامة لجذب المستثمرين أو المستهلكين.

أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: وهي ١٧ هدفًا اعتمدتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ (قرار الجمعية العامة A/RES/70/1 المؤرخ ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٥) كجزء من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

الجهة العامة - شركة تمتلك الحكومة حصة الأغلبية فيها بأكثر من (٥٠) سهمًا أو أكثر

أصحاب المصلحة: يقصد بهم السلطات العامة والشركات وممثلي المجتمع المدني والمجتمع المحلي والمساهمين (إن وجدوا) والمجتمعات المحلية المقيمة في إقليم التواجد والمؤسسات المالية وما إلى ذلك الذين قد يكونون مهتمين بنتائج الأنشطة و/أو قد يكون لهم تأثير ملموس على الأنشطة البيئية والاجتماعية والحوكمة أو صنع القرار.

١. المقدمة

١/١ خلفية الدراسة

وفقًا لسبيتز وآخرون (٢٠٢٢)، فإن مدى نجاح المؤسسة في إدارة القضايا المتعلقة بالمجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) يؤثر على استدامتها واستمراريتها على المدى الطويل. يشير إعداد التقارير المعنية بالمجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG إلى الإفصاح العام عن المعلومات غير المالية المتعلقة بالإنجازات في مجال التنمية المستدامة، وهو يستلزم إفصاح المنظمات عن معلومات تتعلق بالأثر البيئي والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة. وقد أثارت مخاوف أصحاب المصلحة والسلطات الحاكمة اهتمامًا عالميًا بإعداد التقارير في المجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG. وقد قدمت أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إرشادات تتعلق بالقضايا في المجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG، والتي تشمل انتهاء الجوع، والقضاء على الفقر، والحصول على المياه النظيفة، والعمل المناخي، والمساواة بين الجنسين. وقد أوجدت متطلبات أصحاب المصلحة من الجهات بشأن الإبلاغ عن المقاييس غير المالية إلى الحاجة لوضع أطر عمل تلي توقعاتهم.

تشمل العوامل البيئية تأثير الجهة على البيئة الطبيعية، بما في ذلك إدارة النفايات، والتلوث، وانبعاثات الكربون، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وكفاءة الطاقة. أما العوامل الاجتماعية، فتشير إلى كيفية إدارة الجهة على علاقاتها مع الموظفين، والموردين، والعملاء، والمجتمعات التي يعمل فيها. ومن الأمثلة على ذلك حقوق الإنسان، وممارسات العمال، والصحة والسلامة، والمشاركة المجتمعية، والشمول والتنوع. أما عوامل الحوكمة، فتشير إلى كيفية إدارة الجهة وكيفية إدارتها لعملياتها وهيكلها الداخلية. وتشمل عوامل الحوكمة حقوق المساهمين، وإجراءات مكافحة الفساد، والشفافية، وتنوع مجلس الإدارة. يُعدّ إعداد تقارير في المجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) أمرًا بالغ الأهمية للأجهزة لإدارة المخاطر وتحديد الفرص المتعلقة بالاستدامة.

لقد اجبر التحدي بسبب تغير المناخ، وضغوط المجتمع وأصحاب المصلحة (برادفورد وآخرون، ٢٠١٧)، الجهات الحاكمة والحكومات إلى وضع أطر تنظيمية تُوجّه عملية إعداد تقارير في المجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة. وقد دفع الاهتمام المتزايد بالاستدامة العديد من المؤسسات إلى اعتماد أطر تنظيمية متعلقة بالمجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة (كوك هو، ٢٠٢٣).

ويهدف هذا الإطار إلى تنظيم أداء الجهات في مجال المسؤولية للمجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة، لضمان تحقيق الشفافية ومنع التلاعب بالمعلومات المتعلقة بالاستدامة. ويختلف إعداد التقارير في المجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة اختلافاً كبيراً عن الاختصاص القضائي، حيث تفرض بعض الدول متطلبات إعداد تقارير إلزامية، بينما تعتمد دول أخرى على أطر طوعية.

وفقاً لـ (ويلر وآيكن، ٢٠٢٣)، تُقدم الأطر لإعداد التقارير البيئية والاجتماعية في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية أمثلة قيمة للاقتصادات النامية. يتميز نموذج الاتحاد الأوروبي بالشمولية والإلزام، حيث تتطلب إرشادات رئيسية، مثل لوائح الاتحاد الأوروبي للتصنيف، وتوجيه (NFRD)، وتوجيه تقارير إرشادات إعداد التقارير المتعلقة باستدامة للشركات (CSRD)، إفصاحات مفصلة عن الاستدامة. أما الولايات المتحدة الأمريكية، فتجمع بين المتطلبات الطوعية والإلزامية والمعايير الطوعية، مثل تلك الصادرة عن مفوضية الأوراق المالية والبورصة (SEC) ومجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB). ورغم أن هذا يسمح بالمرونة، إلا أنه قد يؤدي إلى ضعف الاتساق في تقارير الاستدامة البيئية والاجتماعية (Houston et al. (2023).

وفقاً لرويفينن (٢٠٢٤)، إن تطوّر أطر العمل البيئية والاجتماعية والحوكمة، مثل المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، وفريق المهام المعني بالإفصاح المالي المتعلق بالمناخ (TCFD)، ومجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB)، معايير إعداد تقارير استدامة موثوقة ومتسقة وقابلة للمقارنة. تُقدّم المبادرة العالمية لإعداد التقارير إرشادات لإعداد التقارير حول الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، بينما يركّز وفريق المهام المعني بالإفصاح المالي المتعلق بالمناخ على المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ، مع مساعدة الجهات على إعداد التقارير حول الاستراتيجية والحوكمة وإدارة المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، تُوجّه أطر عمل مثل المجلس الدولي للتقارير المتكاملة (IIRC)، ومشروع الإفصاح عن الممارسات المناخية (CDP)، والبروتوكول الخاص بغازات الاحتباس الحراري (GHG) وأيضاً إعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة. كما يُقدّم المعياران S1 و S2 من المعايير الدولية لإعداد (IFRS) إرشادات مُفضّلة حول الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة، والتي تشمل العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG). ويُوجّه المعيار IFRS S2 المخاطر والفرص المالية المتعلقة بالمناخ.

تستلهم لوائح التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة في الاقتصادات الناشئة من أطر العمل في الاقتصادات المتقدمة التي تنص على متطلبات إعداد تقارير طوعية وإلزامية. يُعد إعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة في كينيا طوعيًا، ولا يتسم بشموليته مقارنةً بنظيره في الاقتصادات المتقدمة. وقد كانت بورصة نيروبي للأوراق المالية (NSE) في كينيا سبّاقة في تطوير التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة من خلال إعداد دليل إرشادي لإفصاحات التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة. يهدف الدليل إلى تحسين وتوحيد معلومات التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة التي تُبلغ عنها الجهات المدرجة في بورصة نيروبي. كما يُرشد الدليل الشركات المدرجة إلى كيفية دمج اعتبارات التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة في ممارساتها.

سعت المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (INTOSAI) إلى تعزيز التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة للقطاع العام من خلال تطوير المبادئ التوجيهية لعمليات مراجعة التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة (مجموعة عمل 2024، INTOSAI). توفر المبادئ التوجيهية نهجًا احترافيًا لإجراء عمليات مراجعة التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة من قبل الأجهزة العليا للرقابة (SAIs). تلعب الأجهزة

العليا للرقابة دورًا حاسمًا في التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة من خلال توفير أطر تنظيمية للضمانات وضعتها الحكومات. يوجه المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ISSAI100 بشأن المبادئ الأساسية لمراجعة القطاع العام بينما يوفر المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ISSAI4000 بشأن معايير مراجعة الالتزام معايير وإرشادات مهنية بشأن مراجعة الامتثال. وبالتالي فإن تقييم الالتزام ومراجعة الأطر القانونية والتنظيمية المعمول بها والتي تشمل أطر التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة في القطاع العام تقع ضمن اختصاص الأجهزة العليا للرقابة (SAIs).

طبقت الدراسة ثلاث نظريات تعكس أهداف استدامة الأعمال، وهي: نظرية أصحاب المصلحة لفريمان (١٩٨٤)، والنظرية الشرعية، والنظرية الحوكمة. تُقدم هذه النظريات نموذجًا لتطبيق العلاقة بين الأطر التنظيمية والتقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

٢/١ بيان المشكلة

لا تزال مراجعة القطاع العام وإعداد التقارير بشأن العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في مراحلها الأولى من التطوير. تنص وثيقة الإنتوساي P-12 -

حول قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة. وعلى أهمية إحداث فرق في حياة المواطنين، حيث ينبغي للأجهزة العليا للرقابة إجراء عمليات مراجعة لضمان محاسبة الحكومة والهيئات العامة على استخدام الموارد العامة. وبالتالي، فإن مراجعة الأجهزة العليا للرقابة وإعداد التقارير بشأن العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة يُعزز المساءلة في استخدام الموارد العامة. كما يلزم المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ISSAI 4000 بشأن معايير مراجعة الالتزام والتي تتطلب من الأجهزة العليا للرقابة بإجراء عمليات مراجعة التزام لجهات القطاع العام لتقييم التزامها للأطر القانونية والتنظيمية، بما في ذلك أطر التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة. شهدت الاقتصادات الناشئة، مثل كينيا، تباطؤًا في تطوير ونمو الأطر القانونية والتنظيمية المتعلقة بالتقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة. ويُعد تطبيق التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة في كينيا طوعيًا حتى الآن، حيث وضعت بورصة نيروبي للأوراق المالية (NSE) إرشادات للإفصاح بشأن التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة. وتوفر هذه الإرشادات خارطة طريق للتنفيذ للجهات المدرجة.

تُلزم المادة ٢٢٩ (٦) من دستور كينيا لعام ٢٠١٠ المراجع العام بالتأكد من استخدام الموارد العامة

بشكل قانوني وفعال. كما يلزم قانون الرقابة العامة لعام ٢٠١٥ المراجع العام بإجراء عمليات مراجعة التزامها على الأجهزة العامة للتأكد من التزامها للأطر القانونية والتنظيمية القائمة، بالإضافة إلى موضوعات مراجعة أخرى. وبالتالي، فإن الجهاز الأعلى للرقابة الكيني مُكلف قانونيًا بمراجعة الجهات العامة الممولة من الأموال العامة.

يؤدي مكتب المراجع العام دورًا محوريًا في إعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) من خلال ضمان التزام الجهات العامة بالمعايير والقوانين المهنية المعمول بها، والتي تشمل عوامل التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG). ومن خلال تقييم الالتزام للمعايير والقوانين، يُعزز المكتب الشفافية والمساءلة بشأن (ESG) في مجال الجهات العامة.

تؤثر الأطر القانونية والتنظيمية على إفصاح الشركات عن التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة (مجموعة، 2024، GL). لذلك، سعت الدراسة إلى دراسة كيفية تأثير الأطر التنظيمية التي تتبناها الجهات العامة المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية على إعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة في كينيا. كما استعرضت دور مكتب المراجع العام في التأثير على الأطر التنظيمية وإعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

٣. مدى تأثير مشاركة أصحاب المصلحة على التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة للجهات العامة المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية في كينيا.

أسئلة الدراسة

هدفت الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

١. ما هو الإطار التنظيمي لإعداد التقارير المتعلقة بالبيئية والاجتماعية والحوكمة المطبقة على الجهات العامة المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية في كينيا؟

٢. ما هي متطلبات الإفصاح التي وضعها الإطار وتأثيراتها على التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة للجهات العامة المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية في كينيا؟

٣. كيف يؤثر إشراك أصحاب المصلحة على التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة للجهات العامة المدرجة في بورصة NSE في كينيا؟

٤/١ فرضية الدراسة

HO1: تستخدم الجهات العامة المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) للإبلاغ عن العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG.

شملت الدراسة جهات عامة تملك الحكومة أغلبية أسهمها، وهي مدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية (NSE). وقد وضعت البورصة دليلاً للإفصاح عن التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة يُرشد عملية إعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة. أما الجهات العامة الأخرى في كينيا، فلا تمتلك إطاراً محدداً يُرشد عملية إعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

٣/١ أهداف الدراسة

الهدف العام

دراسة كيفية تأثير الأطر التنظيمية على التقارير التي تشمل العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) للجهات العامة المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية (NSE).

الأهداف المحددة

وعلى وجه الخصوص، قامت الدراسة بتقييم

١. طبيعة أطر إعداد التقارير التي تطبقها الجهات العامة المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية في كينيا؛

٢. مدى الالتزام لمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في الأطر التنظيمية الوطنية أو غيرها وتأثيرها على التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة للجهات العامة المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية في كينيا.

HO2: متطلبات الإفصاح التي وضعتها الأطر التنظيمية لا تؤثر على تقارير ESG التي تقدمها الجهات العامة المدرجة في بورصة NSE في كينيا.

HO3: لا يؤثر إشراك أصحاب المصلحة على تقارير ESG من قبل الجهات العامة المدرجة في بورصة NSE في كينيا.

0/1 حدود الدراسة

١. ونظراً لضيق الوقت والموارد، اقتصرَت الدراسة على الجهات العامة المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية في كينيا.
٢. استندت الدراسة إلى ولاية قضائية واحدة في كينيا، وهي اقتصاد ناشئ، وركزت على الجهات العامة المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية. لذلك، قد لا تُعمم نتائج الدراسة على أنواع أخرى من الجهات والولايات القضائية الأخرى.

1/1 أهمية الدراسة

ستساعد نتائج هذه الدراسة صانعي السياسات والمشرعين في كينيا عن طريق تقديم رؤية قيمة حول الوضع الراهن لإعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في الجهات

المدرجة في البورصة. وسيساعد ذلك على تحديد الثغرات في الأطر التنظيمية الحالية ووضع سياسات فعالة لتعزيز المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG).

ستستفيد الهيئات المهنية، كالمؤسسات المحاسبية والمالية، من نتائج الدراسة من خلال وضع إرشادات مُصممة خصيصاً لإعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة. وتلعب هذه الهيئات دوراً محورياً في وضع المعايير التي تضمن الشفافية والاتساق في إعداد التقارير على مستوى قطاع الشركات.

تُعد هذه الدراسة مهمة للمستثمرين والمساهمين، إذ تُقدم تحليلاً شاملاً للتقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة في كينيا، مما يُمكنهم من اتخاذ قرارات أكثر استنارة. ومن خلال فهم كيفية امتثال الشركات للأطر البيئية والاجتماعية والحوكمة، يُمكن للمستثمرين تقييم المخاطر وتحديد فرص الاستثمار المستدامة.

بالنسبة للمواطنين، تعمل الدراسة على تعزيز الوعي بأهمية العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في الجهات العامة مما يساعد على بناء الثقة في المؤسسات.

٢. مراجعة الأدبيات

١/٢ الأطر التنظيمية

وضعت المنظمات العالمية أطرًا تنظيمية لإعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة. وتشمل هذه الأطر أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNSDGs)، ومبادرة إعداد التقارير العالمية (GRI)، ومجلس معايير المحاسبة للاستدامة (SASB)، وفريق المهام المعني بالإفصاح المالي المتعلق بالمناخ (TCFD)، والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS). تتضمن هذه الأطر قوائم مرجعية لما يجب الإبلاغ عنه في أنشطة الاستدامة، مثل الأنظمة البيئية، وعلاقات العمل، وحقوق الإنسان، وأنظمة الإدارة والحوكمة. تُرشد مبادرة إعداد التقارير العالمية (GRI) أداء الاستدامة، والذي يتضمن معلومات عن الآثار البيئية، وحقوق العمل وحقوق الإنسان، وحوكمة الشركة. أما مجلس معايير المحاسبة للاستدامة (SASB)، فيُرشد كيفية إبلاغ المساهمين بمعلومات الاستدامة. إن معايير SASB خاصة بقطاعات محددة، وتُستخدم في معالجة قضايا الاستدامة لدى الجهات.

٢/٢ الإطار النظري

اعتمدت الدراسة على ثلاث نظريات لتبرير دور الأطر التنظيمية في إعداد التقارير البيئية

والاجتماعية والحوكمة. وهذه النظريات هي: النظريات الشرعية، والمؤسسية وأصحاب المصلحة.

١/٢/٢ النظرية المؤسسية

نشأت النظرية المؤسسية من أعمال علماء الاجتماع وأصحاب النظريات التنظيمية جون ديلو ماير وبريان روان وتم تطويرهم في أواخر سبعينيات القرن الماضي. تُقدّم هذه النظرية إطارًا يصف من خلاله الأفراد كيفية استقرار المنظمات من خلال الرجوع إلى معايير المجتمع وقيمه وقواعده. وتنص على أنه من خلال تبني هياكل وممارسات تنظيمية رسمية معروفة بالفعل على نطاق واسع، تدّعي المؤسسات أنها عقلانية ومنظمة مع المجتمع، حتى دون أن تكون منتجة. تُساعد النظرية المؤسسية في شرح الأطر التنظيمية والتقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة في كينيا، وخاصةً بين الجهات العامة المدرجة في بورصة NSE، من خلال تقديم منظور للأسس العقلانية لمختلف الجهات الفاعلة وعملياتها لتبني أشكال معينة من تنظيم التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

٢/٢/٢ النظرية الشرعية

وُضع مفهوم النظرية الشرعية من قبل المنظّر التنظيمي مارك سوشمان، الذي ادّعى أنه لكي تكون أي منظمة شرعية، يجب أن تتوافق مع المقاييس والقيم والتوقعات المجتمعية، وهي أمور حيوية لضمان استمرار المنظمة وأدائها الأمثل. وفي سياق التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة، تُشير النظرية إلى أن الجهات تُطبق ممارسات مستدامة وتُبلّغ عنها من خلال أطر عمل لتلبية توقعات أصحاب المصلحة وإخفاء مقاييس السلوك الأخلاقي. وفي كينيا، تُساعد هذه النظرية على فهم أسباب احتمال اختيار الجهات العامة المُدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية للمشاركة في التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

٣/٢/٢ نظرية أصحاب المصلحة

صاغ ر. إدوارد فريمان نظرية أصحاب المصلحة في كتابه "الإدارة الاستراتيجية: نهج أصحاب المصلحة" (١٩٨٤). ويرى فريمان أنه ينبغي على جميع المنظمات ضمان تحقيق التوازن بين مصالح جميع أصحاب المصلحة، وليس فقط مصالح المساهمين. ويشمل ذلك العملاء والموظفين والموردين والمجتمعات المحلية والبيئة. وبالتالي،

فإن العمل على تلبية احتياجات واهتمامات الفئات المعنية يضمن استدامة المنظمات لأنه يتم تلبية احتياجات جميع أصحاب المصلحة ومطالبهم.

تتوافق المبادئ التوجيهية العالمية لإعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، والاستدامة بما في ذلك المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، وفريق المهام المعنى بالإفصاح المالي المتعلق بالمناخ (TCFD)، والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، ومجلس معايير المحاسبة للإستدامة (SASB)، مع نظرية أصحاب المصلحة، حيث تُحفز الشركات على إعداد تقارير منهجية حول التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة في ضوء قضايا أصحاب المصلحة. في هذا السياق، تُقدم النظرية إطارًا لشرح ضرورة اتباع الجهات نهجًا شاملاً لإعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة، يُعالج مخاوف أصحاب المصلحة.

٣/٢ المراجعة التجريبية

وفقًا لتشوي (٢٠٢٤)، أصبحت بورصة هونغ كونغ خلال السنوات الثماني الماضية ملزمة بتقديم التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة. قُيِّمت الدراسة ما إذا كانت زيادة متطلبات تقديم التقارير

٤/٢ الجهاز الأعلى للرقابة والأطر التنظيمية

والتقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة

يؤدي مكتب المراجع العام في كينيا دورًا محوريًا في تعزيز التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة من خلال ضمان امتثال الجهات العامة للأطر القانونية والتنظيمية. ويتحقق ذلك من خلال ضمان امتثال الجهات للمبادئ التوجيهية واللوائح والقوانين المنصوص عليها في المادة ٢٢٩ (٦) من دستور كينيا لعام ٢٠١٠، والتي تلزم المراجع العام بتقييم وتأكيد إذا كانت الجهات العامة تستخدم الموارد العامة تستخدم الموارد الموكلة إليها بشكل قانوني وفعال.

كما يلزم البند ٧ (١) من قانون المراجعة العامة لعام ٢٠١٥ المراجع العام بتقديم ضمانات معقولة بشأن إدارة المخاطر والضوابط الداخلية وعمليات الحوكمة. ويشمل ذلك تقييم كيفية تعامل الجهات مع المخاطر البيئية والاجتماعية، وفحص جودة عمليات إدارة المخاطر وفعالية هياكل الحوكمة. ويضمن ذلك الامتثال للأطر القانونية والتنظيمية، بما في ذلك الأطر البيئية والاجتماعية والحوكمة.

البيئية والاجتماعية والحوكمة قد حسنت مستوى الإفصاح لدى ١٠٠ شركة صينية مُدرجة في هونغ كونغ بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٢١. وأظهر البحث أن اللوائح التنظيمية الصارمة أدت إلى تحسين جودة الإفصاحات البيئية.

وفقًا لبحث أجراه تانغ (٢٠٢٣)، ثبت أن قرار مالىزيا بتضمين التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة أدى إلى الحد من ممارسات التضليل البيئي من جانب شركات. التضليل البيئي هو عملية تروج فيها الجهات لمنتجاتها أو خدماتها أو أنشطتها على أنها صديقة للبيئة لجذب المستثمرين أو المستهلكين. وتوصلت الدراسة إلى أن الإجراءات التنظيمية في مالىزيا ركزت على القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة، مثل الشفافية وحقوق الإنسان ومكافحة الفساد والعناية الواجبة.

وفقًا لـ (Kimilu, 2021)، أثبت البحث ارتفاع مستوى الإفصاح عن القضايا البيئية والاجتماعية مقارنةً بحوكمة الشركات. كما أثبتت الدراسة أن تحسين الإفصاح عن القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة يعزز قيمة الشركة من خلال العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE).

ويتطلب قانون الشركات لعام ٢٠١٥ أيضًا من المراجع أن يقدم تقريرًا عن امتثال الجهات لمتطلبات القوانين واللوائح الأخرى.

وبالتالي، فإن مراجعة الأطر البيئية والاجتماعية والحوكمة من قبل المكتب يدعم السعي إلى مساعدة إدارة الجهة على تحمل المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة، وتعزيز ثقة أصحاب المصلحة ومصادقية الجهات العامة.

٥/٢ فجوة الدراسة / البحث

أبرزت نتائج بحثية مختلفة كيفية تأثير الأطر التنظيمية على الإفصاح عن التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة (Kimilu, 2021). تستند غالبية الدراسات إلى اقتصادات متقدمة اعتمدت متطلبات إفصاح إلزامية. يُعد الإبلاغ عن اعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة في كينيا طوعيًا، حيث تقود بورصة نيروبي للأوراق المالية الطريق من خلال وضع إرشادات الإفصاح عن اعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة كما ينشأ الإبلاغ عن التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة في القطاع العام مع قيام المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (INTOSAI) بوضع إرشادات مراجعة التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة في عام ٢٠٢٤. وبالتالي، ستسد هذه

الدراسة الفجوة من خلال التحقيق في كيفية تأثير الأطر التنظيمية على الإبلاغ عن التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة للجهات العامة المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية (NSE). ونظرًا لكون كينيا اقتصادًا ناشئًا، ستضيف الدراسة إلى مجموعة المعارف المتعلقة بالإبلاغ عن التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة مع التركيز بشكل خاص على اختصاص القطاع العام.

٦/٢ تفعيل المتغيرات

وقد تم ترسيخ الدراسة في ظل المتغيرات التالية؛

١/٦/٢ المتغيرات المستقلة

المتغيرات المستقلة هي الأطر التنظيمية. ويشمل ذلك طبيعة الأطر، ومتطلبات الإفصاح، وتحليل الوضع، الذي يتضمن إشراك أصحاب المصلحة لبناء الثقة.

٢/٦/٢ المتغيرات التابعة

تشير المتغيرات التابعة إلى إفصاحات عن التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة. وتتناول التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة كيفية إفصاح الجهات عن المعلومات المتعلقة بالعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة التي تؤثر الأعمال التجارية وتقديم معلومات عامة عنها.

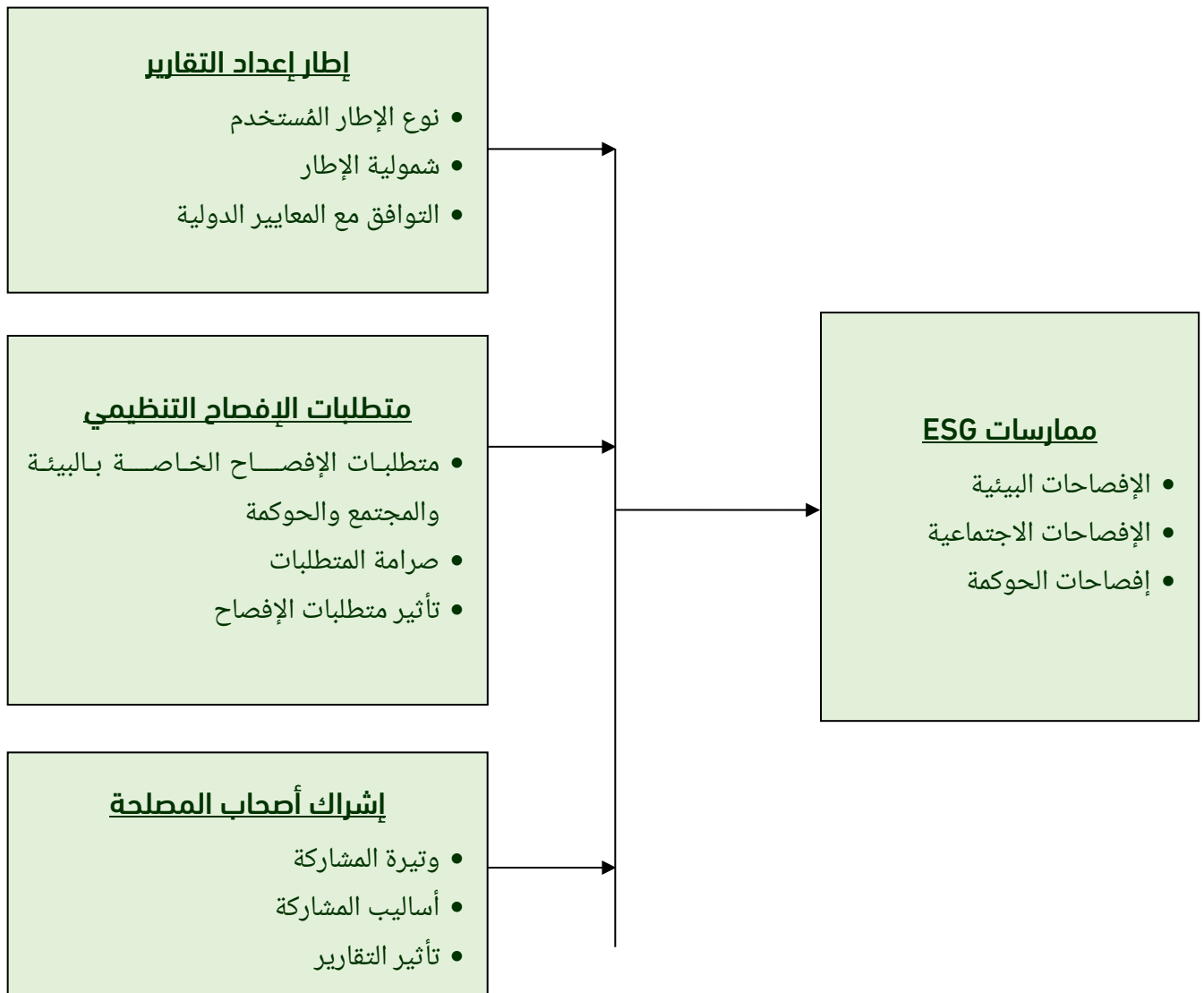
الجدول ١: تفعيل المتغيرات

مسلسل	الأهداف	المتغيرات	طريقة التحليل	النظرية داعمة
١	لتحديد طبيعة أطر إعداد التقارير التي تطبقها الجهات العامة المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية	المتغير المستقل - طبيعة الأطر المتغير التابع - التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة	الإحصاء الوصفية	النظرية المؤسسية النظرية الشرعية
٢	لتقييم متطلبات الإفصاح حسب الإطار التنظيمي وتأثيراتها على التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة	المتغير المستقل - متطلبات الإفصاح المتغير التابع - التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة	الإحصاء الوصفية	النظرية المؤسسية النظرية الشرعية
٣	لتقييم مدى تأثير مشاركة أصحاب المصلحة على التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة للجهات العامة المدرجة في البورصة	المتغير المستقل - إشراك أصحاب المصلحة المتغير التابع - التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة	الإحصاءات الوصفية	النظرية المؤسسية نظرية أصحاب المصلحة

٧/٢ الإطار المفاهيمي

يوضح الإطار المفاهيمي العلاقة بين المتغيرين (المستقل والتابع) ذوي الصلة بالدراسة لتفسير المشكلة.

الشكل ١: الإطار المفاهيمي



المتغيرات المستقلة

المتغير التابع

٣. منهجية البحث

استخدم البحث منهج البحث المتعدد الأساليب (MMR)، الذي يجمع بين مناهج البحث الكمي والنوعي. وُجد أن هذا المنهج مناسب للدراسة نظرًا لطبيعته الاستكشافية. واختيرت بورصة نيروبي للأوراق المالية محورًا للدراسة نظرًا لوجود إرشادات إفصاحات لإعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) المعمول بها منذ عام ٢٠٢١. ولا توجد إرشادات محددة لإعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في القطاع العام في كينيا.

أجرى البحث دراسة تجريبية مع مراجعي حسابات من وحدة البيئة وتغير المناخ التابعة لإدارة مراجعة الأداء في مكتب المراجع العام. وقد اختيرت الوحدة للتجربة لأنها تُقيّم أداء الجهات العامة في مجال تغير المناخ، بما في ذلك العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة. واختبرت الدراسة التجريبية موثوقية الاستبيان وأهميته وفائدته في تحقيق أهداف الدراسة.

جُمعت بيانات مراجعي حسابات الجهات العامة المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية من خلال مراجعة الوثائق والمقابلات واستطلاعات الرأي.

وتضمن الاستبيان أسئلة مغلقة وأسئلة بمقياس ليكرت لجمع البيانات الكمية. وظهرت الأداة بناءً على الأدبيات المتوفرة، وُضمت لتتناسب مع سياق التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة. كما اعتمدت الدراسة تصميمًا بحثيًا وصفيًا، مناسبًا لوصف خصائص ظاهرة معينة ودراسة العلاقات بين المتغيرات (ساندرز وآخرون، ٢٠١٩). وقد سمح هذا التصميم بإجراء تحليل شامل.

لضمان التمثيل والتحليل الشامل، اعتمدت الدراسة أسلوب العينة العشوائية، حيث تم اختيار عينة من ٥٠ مراجعًا عامًا من ثلاث جهات عامة. الجهات العامة المختارة المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية هي: KENGEN، وKPLC، وPortland Cement Ltd. ومن بين العينة المختارة، تم اختيار ٢٦ مشاركًا للدراسة بعد فرز البيانات.

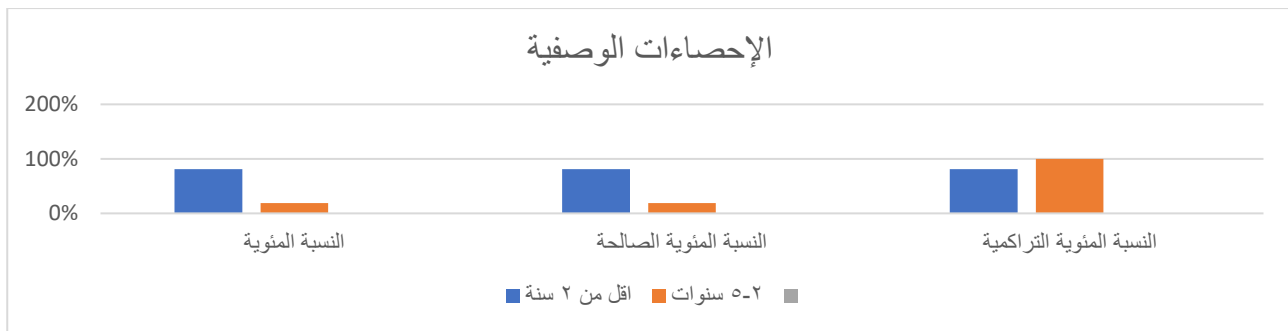
تم مراجعة الاستبيان من قبل ثلاثة مراجعين ممارسين لتقييم صلاحيته. وتم اختبار موثوقية الاستبيان باستخدام معامل ارتباط ألفا كرونباخ باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS 26).

١/٣ عرض البيانات وتحليلها ومناقشتها

١/١/٣ الإحصاءات الوصفية.

أظهرت الدراسة أن معظم المشاركين لديهم خبرة وظيفية تقل عن سنتين (٨٠,٩٥٪)، بينما كانت لدى ١٩,٢٥٪ منهم خبرة وظيفية تزيد عن سنتين، كما هو موضح في الرسم البياني أدناه. وقد قام جميع المشاركين بمراجعة حسابات ما بين ١ و ٣ جهات عامة مدرجة في بورصة الهند الوطنية للأوراق المالية العام الماضي.

كما أجريت مقابلات مع رؤساء القطاعات التي تراجع حسابات الجهات العامة المدرجة للحصول على آراء حول دور المكتب في إعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة. وُحِلَّت التقارير السنوية وتقارير الاستدامة للحصول على فهم متعمق لطبيعة الأطر التنظيمية ومتطلبات الإفصاح وتفاعل الجهات العامة مع أصحاب المصلحة. تم تحليل البيانات الوصفية باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية لعلماء الاجتماع 26 (SPSS).



الجدول ٢: إحصاءات وصفية توضح توزيع خبرات المستجيبين بالنسبة المئوية.

٢/٣ تحليل الانحدار الترتيبي

اعتمدت الدراسة تحليل الانحدار الترتيبي لتحديد العلاقة الإحصائية بين المتغيرات. ولكي يكون النموذج قابلاً للتطبيق، يجب استيفاء عدة افتراضات. تشمل هذه الافتراضات: أن يحتوي النموذج على متغير تابع واحد أو أكثر، سواء كان مستقلاً أو متصلاً أو فتوياً أو ترتيبياً، وأن لا تُظهر المتغيرات المستقلة في تحليل الانحدار الترتيبي علاقة خطية ذات دلالة إحصائية، وأخيراً، يجب أن يحتوي النموذج على أن تكون احتمالات النموذج متناسبة (ويليامز وأورديناز، ٢٠٢٠). بعد اختبار الافتراضات، استُخدم تحليل قائم على الانحدار الترتيبي.

١/٢/٣ اختبار افتراض التعدد الخطي

الجدول ٣ : معاملات اختبار التعدد الخطي

عامل تضخم التباين	المسموح	نموذج
١,٣٣	٠,٧٥	أطر تنظيمية
١,٤٧	٠,٦٨	متطلبات الافصاح التنظيمي
١,٧٩	٠,٥٦	مشاركة أصحاب المصلحة.

المتغير التابع: ممارسات إعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة

- تم قياس جميع المتغيرات الثلاثة على مقياس ليكرت. جميع المقاييس كانت متجاوبة، وتم أخذها في الاعتبار في الاختبار.

- تمثل متغيرات RF و RDR و SE : الأطر التنظيمية ومتطلبات الافصاح التنظيمي، ومتغيرات مشاركة أصحاب المصلحة.

تشير نتائج اختبار افتراض التعدد الخطي إلى أن جميع المتغيرات المستقلة، أي الأطر التنظيمية (RF) ومتطلبات الافصاح التنظيمي (RDF) ومشاركات أصحاب المصلحة، لها معامل تضخم تباين (VIF) أقل من ١، وقيمة تحمل مقابلة أعلى من ٠,١. تشير هذه النتائج إلى وجود تعدد خطي ضئيل بين المتغيرات المستقلة. وبالتالي، فإن البيانات تلبى افتراض اختبار التعدد الخطي.

٢/٢/٣ نتائج اختبار الخطوط المتوازية

الجدول ٤ : اختبار الخطوط المتوازية

نموذج	احتمالية - log	مربع كاي	درجات الحرية	Sig.(القيمة الاحتمالية P)
فرضية العدم	٣٢٠,٤٥٦			
النموذج العام (غير متوازي)	٣١٠,٧٨٩	٩,٦٦٧	٤	٠,٠٤٧

البالغة ٠,٠٤٧ إلى استيفاء افتراض الاحتمالات التناسبية.

بعد استيفاء افتراض التعدد الخطي، يُختبر النموذج لافتراض الاحتمالات التناسبية باختبار الخطوط المتوازية. يُقارن الاختبار بين النموذج اللوجستي الترتيبي الذي يفترض احتمالات متناسبة ونموذج لا يفترضها. تفترض الفرضية الصفرية صحة الاحتمالات التناسبية (الخطوط المتوازية)، بينما يفترض النموذج العام منحدرات مختلفة لكل مستوى من مستويات المتغير التابع. تشير قيمة مربع كاي (٩,٦٦٧) وقيمة الاحتمالية (p)

٣/٣ نتائج النموذج والتفسير

بعد اختبار وتلبية افتراض نموذج الانحدار الترتيبي، يسعى هذا القسم إلى تحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والأطر التنظيمية والإفصاح عن المتطلبات التنظيمية وإشراك أصحاب المصلحة في ممارسات إعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة للجهات العامة المدرجة في بورصة كينيا الوطنية.

١/٣/٣ ملاءمة النموذج بشكل عام

الجدول ٥: نتائج اختبار نسبة الاحتمالية

نموذج	احتمالية -log ²	مربع كاي	درجات الحرية	Sig.(القيمة الاحتمالية P)
فرضية العدم	٣٨٥,١٣٤			
النموذج النهائي	٣١٠,٤٥٦	٧٤,٦٧٨	٣	٠,٠٠٠

يُظهر نموذج الاعتراض فقط دون أي تنبؤات. تبلغ احتمالية لوغاريتم ٢- للنموذج ٣٨٥,١٣٤. يتضمن النموذج النهائي متغيرات التنبؤ: الإطار التنظيمي، ومتطلبات الإفصاح التنظيمي، ومشاركة أصحاب المصلحة. الفرق بين احتمالية لوغاريتم ٢- هو إحصائية مربع كاي (٣٨٥,١٣٤ - ٣١٠,٤٥٦ = ٧٤,٦٧٨). يشير هذا إلى أن النموذج أفضل، ويمكنه التنبؤ بالأهمية الإحصائية للتنبؤات على المتغير المستقل - ممارسات إعداد تقارير (ESG) في الجهات العامة المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية في كينيا، مقارنةً بالنموذج $X^2(3)=74.678$ ، قيمة الاحتمال >0.001 .

٢/٣/٣ اختبار نتائج تأثيرات النموذج

الجدول ٦: اختبارات تأثيرات النموذج

مصدر	مربع كاي	د ف	Sig.(القيمة الاحتمالية P)
اعتراض	٢,١١٢	١	٠٠٨.
الأطر التنظيمية (RF)	٦,٨٤٣	١	٠٠١.
متطلبات الإفصاح التنظيمي (RDR)	٤,٧٠٢	١	٠٠١.
إشراك أصحاب المصلحة	٣,٠٢١	١	٠٠٨.

المتغير التابع: ممارسات إعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة

٣/٣/٣ تفسير النتائج

الهدف الأول: طبيعة أطر إعداد التقارير

التي تطبقها الجهات العامة المدرجة في

بورصة نيروبي للأوراق المالية في كينيا

تشير نتائج الدراسة إلى أن الأطر التنظيمية تؤثر بشكل كبير على طبيعة إعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) بين الجهات العامة في بورصة نيروبي للأوراق المالية. وتُظهر قيمة مربع كاي البالغة ٦,٨٤٣ وقيمة الاحتمالية البالغة ٠,٠٠١ بوضوح أن البيانات التنظيمية تُشكل كيفية إعداد التقارير العامة حول القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة. واستنادًا إلى المشاركين، تُعتبر مبادرة إعداد التقارير العالمية (GRI) الإطار الأكثر شيوعًا بين مراجعي الحسابات العامة بكينيا في إعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

النموذج: الأطر التنظيمية، ومتطلبات الإفصاح

التنظيمي، ومشاركة أصحاب المصلحة

يوضح الجدول أعلاه أن للأطر التنظيمية دلالة إحصائية في ممارسات إعداد تقارير (ESG) على الجهات العامة المدرجة في سوق الأوراق المالية (NSE) بكينيا، حيث بلغ مربع كاي ٦,٨٤٣ وقيمة احتمالية ٠,٠٠١. كما أن لمتطلبات الإفصاح التنظيمي دلالة إحصائية في ممارسات إعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة على الجهات العامة المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية (NSE) بكينيا، حيث بلغ مربع كاي ٤,٧٠٢ وقيمة احتمالية ٠,٠٠١. وأخيرًا، فإن لمشاركة أصحاب المصلحة دلالة إحصائية متوسطة في ممارسات إعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة على الجهات العامة المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية بكينيا، حيث بلغ مربع كاي ٣,٠٢١ وقيمة احتمالية ٠,٠٠٨.

ومع ذلك، لوحظ استخدام أطر أخرى بشكل نادر. وتشمل هذه الأطر (SASB)، و(TCFD)، و(IFRS).

مجلس معايير المحاسبة للاستدامة (SASB) وفريق العمل المعنى بالإفصاح المالي المتعلق بالمناخ (TCFD) والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS).

تشير أهمية الأطر التنظيمية إلى أن إنفاذ الحكومة يشجع الجهات العامة على اعتماد أطر عمل معترف بها على نطاق واسع (موجوا، ٢٠٢٢). ويبدو أن الأطر التنظيمية الأكثر صرامة تُفضي إلى تقارير أكثر شمولاً بشأن التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة. وكما ذكر، فإن حوالي ٦٥,٣٢٪ من الجهات العامة المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية في كينيا متوافقة تماماً مع أطر إعداد التقارير، بينما ٣٤,٦٨٪ منها متوافقة جزئياً. وتشير تقييمات المشاركين للشمولية هذه الاطر، إلى أن الجهات العامة تواكب معاييرها البيئية والاجتماعية مع المعايير الدولية. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه أوباني (٢٠١٦)، الذي أكد أن اعتماد الأطر الدولية يُعزز إعداد التقارير في الجهات العامة لأغراض المساءلة.

تُبرز النتائج الدور الحاسم للأطر التنظيمية في تشكيل منظور التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة في كينيا، وبالتالي دور مكتب المراجع

العام في توفير الرقابة وضمان المراجعة. إن تشجيع الحكومة والهيئات التنظيمية على استخدام أطر إعداد التقارير الموحدة المتعلقة بالتقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة من شأنه أن يدفع الجهات العامة نحو مزيد من الشفافية والالتزام بأفضل الممارسات الدولية (أغوتو وجيثيرا، ٢٠٢٣). لذا، تؤكد هذه الدراسة الفرضية الصفرية (Ho1) التي تنص على أن الجهات العامة المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية تستخدم مبادرة إعداد التقارير العالمية (GRI) لإعداد التقارير المتعلقة بعوامل التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة (Ho1).

الهدف ٢: متطلبات الإفصاح التي يفرضها الإطار

التنظيمي وتأثيرها على التقارير البيئية

والاجتماعية والحوكمة للجهات العامة المدرجة

في بورصة نيروبي للأوراق المالية في كينيا

يُظهر التحليل أن متطلبات الإفصاح التنظيمي لها تأثير معتدل على ممارسات إعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة، وهو ما يتضح من قيمة مربع كاي البالغة ٤,٧٠٢ وقيمة احتمالية $p=0.001$ تشير نتائج الدراسة إلى أن الأطر التنظيمية تؤثر بشكل كبير على طبيعة الإبلاغ عن التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) بين الجهات العامة في بورصة نيروبي للأوراق المالية.

الهدف ٣: يؤثر إشراك أصحاب المصلحة على التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة للجهات العامة المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية في كينيا

وجدت الدراسة أن لمشاركة أصحاب المصلحة تأثيرًا إحصائيًا معتدلاً على التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة، كما يتضح من قيمة مربع كاي البالغة ٣,٢٠١ وقيمة الاحتمالية البالغة ٠,٠٠٨. وهذا يشير إلى أن مشاركة أصحاب المصلحة بحد ذاتها لا يمكن أن تؤثر على ممارسات التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة، بل تتطلب عوامل أخرى لدعم هذا التأثير.

تتفق النتائج مع نتائج دراسة رين وآخرون (٢٠٢٢)، التي تفيد بأن إشراك أصحاب المصلحة يلعب دورًا هامًا في كيفية تطبيق تقارير (ESG) في الجهات العامة المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية (NSE) بكينيا. وأشارت الدراسة إلى أن أكثر الطرق استخدامًا لإشراك أصحاب المصلحة من قبل الجهات العامة كانت من خلال الاستبيانات والمنتديات العامة ووسائل الإعلام. وقد أدمجت آراء أصحاب المصلحة في استراتيجيات الشركات. وعليه، ترفض الدراسة الفرضية الصفريّة (Ho3) التي تنص على أن مشاركة أصحاب المصلحة لا تؤثر على التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة من قبل الجهات العامة المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية في كينيا.

وتتفق النتائج مع كروغير وآخرون (٢٠٢١) بأن الإفصاح عن المتطلبات الإلزامية له تأثير إيجابي على ممارسات الإبلاغ عن التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة. وكما أشار المشاركون، فقد حدد المراجعون متطلبات إفصاح مختلفة لديهم بشأن الإبلاغ عن التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

تشمل أبرز متطلبات الإفصاح للجهات العامة إدارة النفايات، واستخدام الطاقة، وحقوق الإنسان، والصحة والسلامة المهنية، وتركيبية تكوين مجلس الإدارة. تتوافق هذه المتطلبات مع بحث داي وآخرون (٢٠٢١) الذي يشير إلى الحاجة إلى متطلبات إلزامية لمراجعة التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة للجهات العامة بهدف تحسين المساءلة. يتوافق التأثير الهامشي الملحوظ في هذه الدراسة مع الدراسات السابقة التي تشير إلى أن متطلبات الإفصاح وحدها لا تكفي دائمًا لضمان تقارير شاملة أو مفصلة عن التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة ما لم تُفرض أو تُصاحبها حوافز (بويسو وكومار، ٢٠٠٧؛ هان وكوهنن، ٢٠١٣). لذلك، ترفض هذه الدراسة الفرضية الصفريّة (Ho2) القائلة بأن متطلبات الإفصاح التي وضعتها الأطر التنظيمية لا تؤثر على التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة للجهات العامة المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية في كينيا.

٤. الخاتمة والتوصيات

١ / ٤ الخاتمة

تناولت الدراسة تأثير الأطر التنظيمية على التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة من قبل الكيانات العامة المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية بكونها. كما استعرضت دور الجهاز الأعلى للرقابة في كينيا في مراجعة الأطر التنظيمية والتقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة. وخلصت الدراسة إلى أن العوامل الثلاثة: طبيعة الأطر التنظيمية، ومتطلبات الإفصاح، والتواصل مع أصحاب المصلحة، لها تأثير إحصائي على التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة للكيانات العامة المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية بكونها. كما رشح البحث وجود أدلة إحصائية كافية على أن الأطر التنظيمية لها تأثير إيجابي على التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة للكيانات العامة المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية بكونها. خلاص البحث إلى أن الكيانات العامة المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية تستخدم إطار مبادرة إعداد التقارير العالمية، والذي يدعمه دليل التوصيات الإرشادي للتقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة الخاص ببورصة نيروبي للأوراق المالية. يلزم الدليل الكيانات المدرجة بالإفصاح عن العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في تقاريرها السنوية مما يعزز الامتثال. كما ثبت أن

التواصل مع أصحاب المصلحة من قبل الكيانات العامة المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية لها آثار إحصائية على الإفصاحات البيئية والاجتماعية والحوكمة وإعداد التقارير. وكان ذلك من خلال تعقيبات أصحاب المصلحة التي تم دمجها في استراتيجيات المؤسسات.

٢ / ٤ التوصيات

وفي ضوء نتائج الدراسة واستنتاجاتها فإن الدراسة توصي بما يلي:

- ١- تعزيز الامتثال إلى التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة، تحتاج بورصة نيروبي للأوراق المالية إلى الانتقال من متطلبات الإفصاح الطوعي إلى الإلزامي للكيانات المدرجة بالبورصة.
- ٢- تحتاج الحكومة والأجهزة التنظيمية إلى تطوير أطر تنظيمية محددة لإرشاد عمليات المراجعة وعوامل إعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة.
- ٣- ينبغي على مكتب المراجع العام في كينيا أن يعزز قدرته على المراجعة وتقديم الضمانات بشأن الأطر التنظيمية وإعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة.
- ٤- ينبغي للجهات العامة تعزيز التواصل مع أصحاب المصلحة لتعزيز الثقة والمصادقية في التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة.
- ٥- هناك حاجة إلى إجراء المزيد من البحوث والدراسات حول التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة في القطاع العام.

٥. المراجع

- African Export-Import Bank, (2022). *Committing to ESG Initiatives: how governments and businesses in Africa are improving their ESG performance AFRICA Insights Q1*.
<https://media.afreximbank.com/afrexim/Africa-Insights-2022-Q1.pdf>
- Agutu, O. J., & Guthrie, W. C. (2023). Sustainability reporting and financial performance of listed financial firms in Kenya. *Journal of Accounting, Business and Finance Research*, 17(1), 31-42.
- Baker, M. (2003) *Business and Management Research: How to Complete Your Research Project Successfully*. Westburn Publishers Ltd., Helens-burgh.
- Boesso, G., & Kumar, K. (2007). Drivers of corporate voluntary disclosure: A framework and empirical evidence from Italy and the United States. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 20(2), 269-296.
- Bose, S. (2020). Evolution of ESG reporting frameworks. *Values at work: Sustainable investing and ESG reporting*, 13-33.
- Bradford, M, Earp, J. Slow Walter, D.S & Williams, P.F (2017), Corporate Sustainability Reporting and Stakeholders Concerns; Is there a disconnect: *Accounting Horinzons*, 31(1), Pg 83-102.
- Deegan, C. (2002). Introduction: The legitimizing effect of social and environmental disclosures - a theoretical foundation. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 15(3), 282-311.
- Dye, J., McKinnon, M., & Van der Byl, C. (2021). Green gaps: Firm ESG disclosure and financial institutions' reporting Requirements. *Journal of Sustainability Research*, 3(1).
- Freeman, R. E. (1984). *Strategic Management: A Stakeholder Approach*. Cambridge University Press
- Githaiga, P. N., & Kosgei, J. K. (2023). Board characteristics and sustainability reporting: a case of listed firms in East Africa. *Corporate Governance: The international journal of business in society*, 23(1), 3-17.
- Group, G. L. (2024, January 17). *International Comparative Legal Guides*. International Comparative Legal Guides International Business Reports. <https://iclg.com/practice-areas/environmental-social-and-governance-law/kenya>
- Hahn, R., & Kühnen, M. (2013). Determinants of sustainability reporting: A review of results, trends, theory, and opportunities in an expanding field of research. *Journal of Cleaner Production*, 59, 5-21.
- Houston, C., Holland, E. B., & Malone, L. (2023, March 11). *ESG Battlegrounds: How the States Are Shaping the Regulatory Landscape in the U.S*. The Harvard Law School Forum on Corporate Governance. <https://corpgov.law.harvard.edu/2023/03/11/esg-battlegrounds-how-the-states-are-shaping-the-regulatory-landscape-in-the-u-s>
- ISSAI100 Fundamental Principles of Public Sector Auditing, <https://www.issai.org/pronouncements/issai-100-fundamental-principles-of-public-sector-auditing/>

- ISSAI 4000 Compliance Audit Standards; <https://www.issai.org/wp-content/uploads/2019/08/ISSAI-4000-Compliance-Audit-Standard.pdf>
- INTOSAI P- 12: The Value and Benefits of Supreme Audit Institutions- Making a Difference to the Lives of Citizens, https://intosai.org/fileadmin/downloads/documents/open_access/INT_P_11_to_P_99/INTOSAI_P_12/INTOSAI_P_12_en_2019.pdf
- INTOSAI Guide on ESG audit, 2024, <https://ach.gov.ru/upload/pdf/intosai-working-group-on-key-national-indicators-/Guidance%20on%20ESG%20Audit.pdf>
- ICAEW. (2024). *What ESG reporting frameworks (mandatory and voluntary) exist today?* [Www.icaew.com. https://www.icaew.com/technical/financial-services/esg-assurance/esg-reporting-frameworks](https://www.icaew.com/technical/financial-services/esg-assurance/esg-reporting-frameworks)
- Ioannou, I., & Serafeim, G. (2012). What drives corporate social performance? The role of nation-level institutions. *Journal of International Business Studies*, 43(9), 834-864.
- Joseph, M. (2023, April 13). *ESG Compliance: Everything You Need to Know in 2023*. IDEals Board. <https://idealsboard.com/esg-compliance/>
- Kimilu, C. N. (2021). *The Effect of environmental, social and governance disclosures on firm value of firms listed on the Nairobi Securities Exchange*. Su-Plus.strathmore.edu. <https://hdl.handle.net/11071/12701>
- Krueger, P., Sautner, Z., Tang, D. Y., & Zhong, R. (2021). The effects of mandatory ESG disclosure around the world. *Journal of Accounting Research*
- Lai Yee Choy. (2024). Hong Kong's changing regulatory approaches to corporate environmental, social, and governance ("ESG") disclosure: an evidence-based assessment. *the Journal of Corporate Law Studies/Journal of Corporate Law Studies*, 4, 1–31. <https://doi.org/10.1080/14735970.2024.2355678>
- Mayer, L., & Beaser, A. (2023). *Powered by Affinity ® Breaking Down the Basics: ESG Reporting Standards vs. Frameworks*. <https://www.syntaxdata.com/research/posts/298-breaking-down-the-basics-esg-reporting-standards-vs-frameworks>
- Michelon, G. (2011). Sustainability disclosure and reputation: A comparative study. *Corporate Reputation Review*, 14(2), 79-96.
- Muigua, P. D. (2022). Embracing Environmental, Social and Governance (ESG) Principles for Sustainable Development in Kenya. Social and Governance (ESG) Principles for Sustainable Development in Kenya (December 27, 2022).
- Nohra, Y. (2023, July 17). *ESG Strategies to Achieve the UN's Sustainable Development Goals!* [Www.blog-Qhse.com.https://www.blog-qhse.com/en/esg-strategies-to-achieve-the-uns-sustainable-development-goals](https://www.blog-qhse.com/en/esg-strategies-to-achieve-the-uns-sustainable-development-goals)
- Pellegrino, C., & Lodhia, S. (2012). Climate change accounting and the Australian mining industry: Exploring the links between corporate disclosure and the generation of legitimacy. *Journal of Cleaner Production*, 36, 68-82

- Ren, C., Ting, I. W. K., Lu, W. M., & Kweh, Q. L. (2022). Nonlinear effects of ESG on energy-adjusted firm efficiency: Evidence from the stakeholder engagement of Apple incorporated. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 29(5), 1231-1246.
- Roivainen, M. (2024). *Introduction to Popular ESG Reporting Frameworks Like GRI, SASB, and TCFD*. Esystems. Fi. <https://www.esystems.fi/en/blog/introduction-to-popular-esg-reporting-frameworks-like-gri-sasb-and-tcfd>
- Spitz, K., Trudinger, J., & Orr, M. (2022). *Environmental Social Governance*. CRC Press.
- Tang, K. H. D. (2023). A Review of Environmental, Social and Governance (ESG) Regulatory Frameworks: Their Implications on Malaysia. *Tr opical Aquatic and Soil Pollution*, 3(2), 168–183. <https://doi.org/10.53623/tasp.v3i2.282>
- Tanui, P. J. (2022). Ownership Structure and Corporate Sustainability Disclosure in Kenya: Interaction Effect of Board Gender Diversity. ,*International Journal of Finance Research*, 3(4) 334-312
- The Public Audit Act, 2015; <https://www.kenyalaw.org>
- The Constitution of Kenya, 2010; <https://www.kenyalaw.org>
- Wheeler, J., & Aiken, J. (2023, August 31). *ESG Regulations Guide: Decoding the US, UK, and EU Climate Rules*. Audit Board. <https://www.auditboard.com/blog/esg-regulations-guide/>
- Wikipedia Contributors. (2019, September 7). *Biophysical environment*. Wikipedia; Wikimedia Foundation. [https://en.wikipedia.org/wiki/ Environmental](https://en.wikipedia.org/wiki/Environmental)
- Zaitsev, D. (2024). *INTOSAI WGSDG KSDI Newsletter Eighth issue*. <https://pfmreporting-tool.com/wp-content/uploads/2024/07/WG-SDG-KSDI-Newsletter-Eighth-Issue.pdf>



٦. الملحق

الملحق الأول: استبيان البحث.

Muthuri, Paul Arithi

مكتب المراجع العام

أبراج الذكرى السنوية

٠٧٢٢٢٢٤٤٦٦

Paul.muthuri@india.go.ke

عزيزي السيد/السيدة،

طلب المشاركة في استبيان دراسة بحثية حول "تأثير الأطر التنظيمية على التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة في كينيا؛ دراسة حالة الجهات العامة المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية"

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير الأطر التنظيمية على التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في كينيا، وهي حالة الجهات العامة المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية. يُكلف مكتب المراجع العام بإجراء عمليات مراجعة امتثال للأطر القانونية والتنظيمية للجهات العامة، بما في ذلك التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة. بصفتكم مراجعين، نطلب منكم الاطلاع على آرائكم حول التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

إن مشاركتكم محل تقدير كبير وسوف تساهم بشكل كبير في تطوير ممارسات ESG في كينيا.

مع خالص التحيات،

موثوري، بول أريثي

Muthuri, Paul Arithi

ورقة معلومات للمشاركة في الاستبيان.

استبيان حول تأثير الأطر التنظيمية على التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة للجهات العامة المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية في كينيا

تعليمات:

١. يرجى وضع علامة {٧} حسب الحاجة أو ملء المساحات الفارغة.
٢. يجب استكمال مقياس ليكرت المعتمد في هذا الاستبيان على النحو التالي:

درجة ليكرت	١	٢	٣	٤	٥
التفسير	أختلف بشدة	لا أوافق	لا رأي	أوافق	أوافق بشدة

القسم الأول: معلومات المراجعين

أ- هل شاركت في المراجعة على أي من الجهات العامة المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية؟

.....

ب- ما هو دور المراجعة الذي تلعبه في الكيان المذكور؟

☐ مراجع عام ☐ مراجع خارجي ☐ آخر (حدد)

ج-

د- كم عدد سنوات الخبرة التي تمتلكها في مراجعة التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة؟

☐ أقل من سنتين ☐ ٢-٥ سنوات ☐ ٦-١٠ سنوات ☐ أكثر من ١٠ سنوات

هـ - كم عدد الكيانات العامة المدرجة في (بورصة نيروبي للأوراق المالية) التي قمت بمراجعتها فيما يتعلق بالتقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة في العام الماضي؟

☐ ٣-١ ☐ ٤-٦ ☐ ٧-١٠ ☐ أكثر من ١٠

القسم الثاني: الأطر التنظيمية

١. من خلال تجربتك، ما هي الأطر التنظيمية الأكثر شيوعاً في الاستخدام في التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة من قبل الجهات العامة المدرجة في (بورصة نيروبي للأوراق المالية)؟ (ضع علامة على كل ما ينطبق)

☐ مبادرة إعداد التقارير العالمية

☐ مجلس معايير المحاسبة للاستدامة

☐ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

☐ فريق المهام المعني بالإفصاح المالي المتعلق بالمناخ

☐ أطر عمل خاصة بالشركة

☐ أخرى (يرجى التحديد): _____

٢. إلى أي مدى تلتزم أطر إعداد التقارير التي تستخدمها الكيانات المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية مع المعايير الدولية؟

☐ التزام كامل

☐ التزام جزئي

☐ غير ملتزم

٣. على مقياس من ١ إلى ٥، مدى تقييمك لشمولية إطار إعداد التقارير الأكثر شيوعاً في الاستخدام؟

أطر إعداد التقارير الشاملة					
حجم	١	٢	٣	٤	٥
معدل الشمول					

القسم الثاني: متطلبات الإفصاح التنظيمي

٤. هل أنت على علم بمتطلبات الإفصاح التنظيمي المحددة التي وضعتها الجهات التنظيمية الكينية للكيانات المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية؟

☐ نعم

☐ لا

٥. في تجربتك في المراجعة، قم بإدراج متطلبات الإفصاح حسب الأطر التنظيمية للجهات العامة المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية (ضع علامة على كل ما ينطبق)

☐ تلوث الهواء والماء

☐ التخفيف من تغير المناخ

☐ إدارة النفايات

☐ التنوع وتكافؤ الفرص

☐ المهنة والصحة والسلامة

☐ استشارة أصحاب المصلحة

☐ فصل مهام رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

☐ التركيب والبنية _____

٦. على مقياس من ١ إلى ٥، إلى أي مدى أثرت هذه المتطلبات التنظيمية على ممارسات إعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة للجهات المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية؟

تأثير المتطلبات التنظيمية					
حجم	١	٢	٣	٤	٥
معدل التأثير					

القسم الثالث: إشراك أصحاب المصلحة

٧. استنادًا إلى خبرتك في المراجعة، ما مدى تكرار تفاعل الكيانات المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية مع أصحاب المصلحة فيما يتعلق بإعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة؟

- ☐ شهري
- ☐ ربع سنوي
- ☐ مرتين سنويًا
- ☐ سنويًا
- ☐ أقل من سنويًا

٨. ما هي أساليب إشراك أصحاب المصلحة التي لاحظت استخدامها من قبل الجهات المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية؟ (اختر كل ما ينطبق)

- ☐ الاستبيانات
- ☐ مجموعات التركيز
- ☐ اللقاءات الثنائية
- ☐ المنتديات العامة
- ☐ المشاركة على وسائل التواصل الاجتماعي
- ☐ أخرى (يرجى التحديد): _____

٩. على مقياس من ١ إلى ٥، ما مدى تأثير مشاركة أصحاب المصلحة على قرارات إعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة للجهات المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية؟

تأثير مشاركة أصحاب المصلحة					
حجم	١	٢	٣	٤	٥
معدل التأثير					

القسم الرابع: ممارسات إعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة

١٠. على مقياس من ١ إلى ٥، ما مدى شمولية تقييمك التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة للجهات المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية التي قمت بمراجعتها؟

ممارسات التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة					
حجم	١	٢	٣	٤	٥
سعر شامل					

١١. ما مدى تكرار قيام الجهات المدرجة في بورصة بورصة نيروبي للأوراق المالية التي قمت بمراجعتها بنشر التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة عادةً؟

☐ سنويًا

☐ مرتين سنويًا

☐ ربع سنوي

☐ أخرى (يرجى التحديد): _____

١٢. ما هي عوامل التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة الأكثر شيوعًا التي تُبلغ عنها الشركات المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية التي راجعتها؟ (ضع علامة على كل ما ينطبق)

☐ انبعاثات الغازات الدفيئة

☐ استخدام الطاقة

☐ استهلاك المياه

☐ إدارة النفايات

☐ تأثير التنوع البيولوجي

☐ التنوع والشمول في الموظفين

☐ الصحة والسلامة المهنية

☐ حقوق الإنسان في سلسلة التوريد

□ تنوع مجلس الإدارة

□ تعويضات التنفيذيين

□ مكافحة الفساد والرشوة

□ خصوصية البيانات والأمان

□ أخرى (يرجى التحديد): _____

شكرًا لك!

الملحق الثاني: قائمة الجهات العامة المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية المستخدمة في الدراسة

١. شرق أفريقيا بورتلاند المحدودة

٢. كينيا للطاقة والإضاءة المحدودة

٣. كينجن

الملحق الثالث: عوامل التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة المستخدمة

١. انبعاثات غازات الاحتباس الحراري

٢. استهلاك المياه

٣. إدارة النفايات

٤. تأثير التنوع البيولوجي

٥. التنوع والشمول في الموظفين

٦. الصحة والسلامة المهنية

٧. حقوق الإنسان في سلسلة التوريد

٨. تنوع مجلس الإدارة

٩. تعويضات التنفيذيين

١٠. مكافحة الفساد والرشوة

١١. خصوصية البيانات والأمان

دور ديوان المحاسبة الليبي في تقييم التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة

أحمد الهادي أ. دوزان
مستشار المراجعة - ديوان المحاسبي الليبي

المخلص

تتناول هذه الدراسة دور ديوان المحاسبة الليبي في تقييم تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة. وتهدف إلى سد الفجوة الحالية من خلال تقديم تحليل مفصل لدور ديوان المحاسبة الليبي في تقييم تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة. يسعى هذا البحث إلى دراسة الممارسة الحالية لإعداد تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة في الشركات العامة الليبية ودور ديوان المحاسبة الليبي في تقييم تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة، بالإضافة إلى المنهجيات التي يستخدمها ديوان المحاسبة الليبي في الرقابة على الشركات العامة. ويستند إلى تصميم دراسة مسحية مع مجتمع مستهدف من (٧٦) مراجعًا داخل ديوان المحاسبة الليبي. تم جمع البيانات باستخدام الاستبيان وتحليلها باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). أثبتت نتائج الدراسة أنه وفقًا لآراء عينة الدراسة، فإن الشركات العامة الليبية لا تعد تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) بشكل دوري. علاوة على ذلك، لا يقوم ديوان المحاسبة الليبي بتقييم التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة ولا يعتمد في عمله الرقابي على المنهجيات والآليات والأدلة لتقييم هذه التقارير.

الكلمات المفتاحية: التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة، ديوان المحاسبة الليبي.

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

١. المقدمة

١/١ خلفية الدراسة

٢/١ بيان المشكلة

٣/١ أهداف البحث

٤/١ أسئلة البحث

٥/١ أهمية الدراسة

٦/١ حدود الدراسة

٢. مراجعة الأدبيات

١/٢ التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة: نظرة عامة

٢/٢ التعاريف والمكونات

٣/٢ التأثير التنظيمي على التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة: نظرة عامة

٤/٢ التداعيات على السياق الليبي

٥/٢ ديوان المحاسبة الليبي: نظرة عامة

٦/٢ دور مكاتب المراجعة في تقييم تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة

٣. منهجية البحث

٤. تمثيل البيانات وتحليلها ومناقشتها

٥. العبات

٦. التحليل الإحصائي

٧. الخاتمة

٨. التوصيات

٩. المراجع

قائمة الجداول

الرقم	العنوان
جدول (١)	مدى المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة.
جدول (٢)	معامل الارتباط بين كل بند من بنود القسم الأول والدرجة الكلية للقسم.
جدول (٣)	معامل الارتباط بين كل بند من بنود القسم الثاني والدرجة الكلية للقسم.
جدول (٤)	قيم معامل الثبات لكل محور من محاور الدراسة.
جدول (٥)	معامل الارتباط بين كل بند من بنود القسم الأول والدرجة الكلية للقسم.
جدول (٦)	معامل الارتباط بين كل بند من بنود القسم الثاني والدرجة الكلية للقسم.
جدول (٧)	المتوسط المرجح، والانحراف المعياري، والاتجاه السائد لعبارات القسم الأول.
جدول (٨)	المتوسط المرجح والانحراف المعياري والاتجاه السائد لبيانات القسم الثاني.
جدول (٩)	المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ونتائج اختبار الفرضيات.
جدول (١٠)	المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ونتائج اختبار الفرضيات.

١. المقدمة

١/١ خلفية الدراسة

اكتسبت تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) زخمًا كبيرًا عالميًا، مع تزايد مطالبة أصحاب المصلحة بمزيد من الشفافية والمساءلة من الشركات (راغافان، ٢٠٢٢). أنشئ ديوان المحاسبة الليبي للإشراف على الممارسات المالية للقطاعين العام والخاص وضمان نزاهة هذه الممارسات، وهو مكلف بتقييم التزام الشركات لمختلف المعايير، بما في ذلك معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. ويُعد دور الديوان محوريًا في تعزيز الشفافية والمساءلة وممارسات الأعمال المستدامة في ليبيا. ومع ذلك، لم تُدرس فعاليته في تطبيق معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وتعزيز ثقافة الاستدامة بين الشركات الليبية على نطاق واسع.

ينبغي أن تُشرف الشركات الليبية الحكومية الكبيرة والمؤثرة على إعداد تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، ومن هنا نشأ سؤال البحث: "هل يُمكن لديوان المحاسبة الليبي، بصفته جهة مراجعة حكومية خارجية، تعزيز استدامة الشركات الليبية الحكومية من خلال تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات؟". تهدف هذه الدراسة إلى تبرير أسئلة

البحث من خلال تقديم لمحة عامة عن الوضع الحالي لتقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في الشركات العامة الليبية، بالإضافة إلى استكشاف منهجيات الديوان في تقييم تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات التي تُطبقها هذه الشركات. سيتم مناقشة النقاط التالية: بيان هذه الدراسة، وأهدافها، وأسئلة البحث، وأهمية الدراسة، وأخيرًا حدودها.

٢/١ بيان المشكلة

يلعب ديوان المحاسبة الليبي، بصفته السلطة التنظيمية المركزية، دورًا حاسمًا في الإشراف على التزام الشركات لمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. ومع ذلك، فإن مدى فعالية الديوان في تقييم هذه المعايير وتطبيقها ليس مفهومًا جيدًا. إن عدم وجود دراسات شاملة حول فعالية دور ديوان المحاسبة الليبي في تعزيز معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات يُسلط الضوء على فجوة كبيرة في الفهم الأكاديمي والعملي. تسعى هذه الدراسة إلى معالجة هذه الفجوة من خلال دراسة دور ديوان المحاسبة الليبي في تقييم تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بين الشركات الليبية. وتهدف إلى استكشاف منهجيات الديوان وتصورات أصحاب

المصلحة الرئيسيين بشأن فعاليته. وبالتالي، فإن فهم هذه الديناميكيات أمر ضروري لتحسين الأطر التنظيمية، وتعزيز شفافية الشركات، وتعزيز التنمية المستدامة في ليبيا.

٣/١ أهداف البحث

١. تحديد الممارسات الحالية التي تتبعها الشركات الليبية في إعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة.
٢. دراسة الإجراءات الحالية التي يتبعها ديوان المحاسبة الليبي في تقييم التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة داخل الشركات العامة الليبية.
٣. استكشاف الأهمية والجدوى الملموسة للتقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة في سياق دور ديوان المحاسبة الليبي في ضمان الشفافية والمساءلة في حوكمة الشركات.

٤/١ أسئلة البحث

١. ما هي الممارسات الحالية التي تتبعها الشركات الليبية في إعداد تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات؟
٢. ما هي الإجراءات الحالية التي يتبعها ديوان المحاسبة الليبي في تقييم تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في الشركات العامة الليبية؟

٣. كيف يرى المراجعون أهمية وضرورة إعداد التقارير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في سياق دور ديوان المحاسبة الليبي في ضمان الشفافية والمساءلة في حوكمة الشركات؟

٥/١ أهمية الدراسة

هذا البحث هو أول دراسة تتناول تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة في ديوان المحاسبة الليبي. هناك عدد قليل جدًا من التكاليف المتعلقة بتقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة نظرًا لندرة هذه الممارسة. يُعد فهم العوائق التي تعترض إعداد تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة في اقتصاد نامٍ ما بعد الصراع أمرًا بالغ الأهمية في توفير إرشادات مستقبلية لواضعي المعايير الدولية، وخاصةً مبادرة إعداد التقارير العالمية (GRI). سيوفر هذا فهمًا أساسيًا لمدى الوعي والفهم بمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة في المؤسسات العامة الليبية، بالإضافة إلى دور ديوان المحاسبة الليبي في هذا السياق.

٦/١ حدود الدراسة

في حين أن هذه الدراسة تقدم رؤى قيمة حول دور ديوان المحاسبة الليبي في تقييم التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة بين الشركات الليبية، إلا أنه يجب الاعتراف بالعديد من القيود.

١. حجم العينة والتمثيل: قد لا يكون حجم عينة المستجيبين كبيرًا بما يكفي لتمثيل آراء جميع أصحاب المصلحة في المشهدين المؤسسي والتنظيمي الليبي.

٢. تحيز الاستجابة: قد يبالغ المشاركون في فهمهم لممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة أو آرائهم حول فعالية ديوان المحاسبة الليبي بسبب الرغبة الاجتماعية أو الخوف من العواقب ..

٣. مراجعة الأدبيات

١ / ٢ التقارير البيئية والاجتماعية

والحوكمة (ESG): نظرة عامة

يشهد إعداد تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، وهي أداة رئيسية لتعزيز الدائرية في العمليات التجارية، تزايدًا ملحوظًا، مع تأثير كبير على اتجاهات الاستثمار (Patil 2020). وينعكس هذا التوجه في تنامي الدراسات والأبحاث حول تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة والاستدامة، والتي تركز بشكل متزايد على الجوانب الاجتماعية والحوكمة، بالإضافة إلى تكلفة الأسهم ورأس المال (Bosi 2022). وتتجلى أهمية تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة في دورها في تلبية احتياجات أصحاب المصلحة من المعلومات وتعزيز قيمهم (Raghavan 2022).

ومع ذلك، ثمة حاجة إلى مزيد من البحث لفهم المحتوى المتطور لتقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة والاستدامة (Bosi 2022).

٢ / ٢ التعاريف والمكونات

يُعدّ إعداد تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) عنصرًا أساسيًا في إعداد تقارير الاستدامة، ويشمل مجموعةً من المواضيع، بما في ذلك القضايا البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (Mattiasich-Szokoli 2022)، ويشمل هذا الإعداد مناقشات نوعية ومقاييس كمية، وتستخدمه الشركات لتلبية احتياجات أصحاب المصلحة من المعلومات وإثبات التزامها بإدارة مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (Raghavan 2022) وتُساعد مراجعة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وهو جزء أساسي من إعداد تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، المؤسسات على معالجة المخاوف البيئية والاجتماعية وإدارة المخاطر (Prodanova 2023) ويؤكد تطوير نظام معلومات الإجهاد البيئي (ESIS) على أهمية معالجة البيانات وتحليلها في إعداد تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة (Jamil 1992).

تتزايد أهمية تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في مختلف

القطاعات، بما في ذلك شركات الطيران، نظرًا لتأثيرها الإيجابي على التمويل، والالتزام للوائح التنظيمية، وولاء العملاء، وإنتاجية الموظفين، وقيمة الشركة (Prodonova 2023). يُعد هذا التقرير، الذي يشمل العوامل البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، بالغ الأهمية لتلبية احتياجات أصحاب المصلحة من المعلومات وإظهار الالتزام بإدارة مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (Raghavan 2022). ويُعد حرف "S" في ESG، الذي يُمثل العوامل الاجتماعية، ذا أهمية خاصة، إذ يتوافق مع معايير العمل الدولية ويساهم في الاستدامة الشاملة للشركة (Al-Drogi 2016).

٣/٢ التأثير التنظيمي على تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة

يُعد التأثير التنظيمي على تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات عاملاً هاماً في تشكيل سلوك الشركات وممارسات إعداد التقارير. وقد وجد أنتونيني (٢٠٢١) وعارف (٢٠٢١) أن قرار الاتحاد الأوروبي ٩٥/٢٠١٤/٩٥ كان له أثر إيجابي على تبني وجودة أنظمة إدارة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والافصاحات المتعلقة بها، على التوالي. كما شدد أوليري (٢٠٢٠) على دور متطلبات إعداد التقارير في

تعزيز الشفافية والامتثال في سوق الاستثمار في الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. وسعت بلاسكوف (٢٠٢٢) نطاق هذا النقاش ليشمل السياق الروسي، مُشددةً على أهمية المنهجيات واللوائح التنظيمية في إعداد تقارير الشركات لتعزيز جاذبية الاستثمار والقضاء على عدم تناسق الإفصاح. وتؤكد هذه الدراسات مجتمعةً على الدور الحاسم للوائح التنظيمية في توجيه تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وتأثيرها على سلوك الشركات وديناميكيات السوق.

٤/٢ التداعيات على السياق الليبي

يؤثر السياق الليبي، الذي يتميز بالعوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، بشكل كبير على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات (بيود، ٢٠١٣). يقدم السياق الليبي تحديات وفرصاً فريدة في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. يسلط المنتصر (٢٠١٩) الضوء على الحاجة إلى سياسات سياسية واجتماعية واقتصادية متكاملة لتعزيز الاستدامة، لا سيما في صناعة النفط. وقد أكد شيباني (٢٠١٢) على ذلك، حيث أكد على إمكانية مساهمة سياسات تداول الانبعاثات في صناعتي النفط والأسمدة في النمو المستدام. ويؤكد غوندوز (٢٠١٩) وإرهوما (٢٠١٧) على أهمية بناء

القدرات الحوكمة وتطوير نظام إدارة الاستدامة، على التوالي، لمعالجة القضايا البيئية وتعزيز استدامة البلاد. وتؤكد هذه الدراسات مجتمعة على ضرورة اتباع نهج شامل ومنسق تجاه الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في السياق الليبي.

٥/٢ ديوان المحاسبة الليبي: نظرة عامة

يلعب ديوان المحاسبة الليبي دورًا حيويًا في الإصلاحات التشريعية، لا سيما في الكشف عن النواقص في القوانين واقتراح التعديلات اللازمة (الجماتي، ٢٠٢٢). ومع ذلك، يواجه الديوان تحديات في القضاء على الفساد المالي، منها عدم حصوله على شهادات معايير الرقابة الدولية وقلة التدريب الكافي للمراجعين (شريحة، ٢٠١٤).

وفقًا للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، تتمثل وظيفة ديوان المحاسبة في ممارسة الرقابة الفعالة على الموارد العامة من خلال: مراجعة إيرادات الحكومة؛ مراجعة نفقات الحكومة؛ مراجعة التزامات الحكومة؛ إعداد تقارير بنتائج المراجعة. بعد صدور القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٣، تم إنشاء هيئة المراجعة المالية (FAA) كجهة مستقلة تابعة للمؤتمر الشعبي العام (GPC).

وتتمثل مسؤولية هيئة المراجعة المالية في وضع ضوابط صارمة لضمان الثقة في مخرجات هذا النظام، مما يساهم في إعداد تقارير دقيقة

تعكس المهنية والموضوعية، بالإضافة إلى الكشف عن المخاطر التي تظهر في الأنظمة المالية ومعالجتها لمنع تكرارها. كما تشمل مهام الهيئة إجراء عمليات المراجعة المالية ومراجعة الأداء بهدف تعزيز القيمة الاقتصادية والمالية والاجتماعية للمنظمات، وحماية الأموال العامة.

٦/٢ دور ديوان المحاسبة الليبي في تقييم تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)

يلعب ديوان المحاسبة الليبي دورًا حيويًا في الإصلاحات التشريعية، من خلال تحديد أوجه القصور في القوانين واقتراح التعديلات اللازمة (Algmatty، ٢٠٢٢). كما يقوم الديوان بتقييم أداء وظيفة المراجعة الداخلية في المصارف الليبية ويركز على تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) (Ikryim، ٢٠٢٣). هناك قبول متزايد بضرورة المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) والمساءلة في منظمات الأعمال الليبية، مع المطالبة بتوفير مزيد من المعلومات الاجتماعية والبيئية في تقاريرها السنوية (المقلة وآخرون، ٢٠١٥).

يوفر دليل الإنتوساي الخاص بمراجعة الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) (دليل وإنتوساي على ESG، 2024) إطارًا شاملاً للأجهزة العليا للرقابة (SAIs) لإجراء عمليات مراجعة دقيقة وعالية الجودة في مجال ESG. ومن خلال دمج

هذه التوصيات، يمكن للأجهزة العليا للرقابة تعزيز فهمها للتحديات والفرص ضمن أطر ESG والمساهمة في حوكمة شفافة ومسؤولة.

يستفيد ديوان المحاسبة الليبي بشكل خاص من هذا الدليل لتعزيز منهجياته في مراجعة الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG). من خلال موازنة ممارساته مع معايير الإنتوساي، يضمن الديوان تقييمًا قويًا لعوامل ESG في السياق الليبي. ومع ذلك، فإن هذا الدليل يعتمد على مبادئ المراجعة المالي ومراجعة الالتزام كما وردت في المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (ISSAI 200 و ISSAI 400)، وكذلك الممارسات الجيدة الحالية في مجال المراجعة. يغطي الدليل القضايا البيئية في سياق المراجعة المالي ومراجعة الالتزام، وقد تم صياغته لتلبية احتياجات هذا المجال بشكل كامل (دليل الإنتوساي ٥٢٠١).

٣. المنهجية البحثية

تم جمع البيانات من ديوان المحاسبة الليبي عبر استبيان مسحي. استمدت عناصر الاستبيان بشكل رئيسي وتم تعديلها من أدوات مسحية موجودة في الأدبيات السابقة. تم استخدام مقياس Likert مكون من خمس نقاط، يتراوح من "أعارض بشدة" (نقطة ١) إلى "أوافق بشدة" (نقطة ٥)، لقياس دور ديوان المحاسبة الليبي في تقييم تقارير الحوكمة

البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG). وفقًا لـ Mugenda and Mugenda (٢٠٠٣)، تتيح الاستبيانات للباحثين الحصول على بيانات حول الممارسات أو الحالات أو الآراء في لحظة زمنية معينة من خلال الاستبيانات والمقابلات. يضم ديوان المحاسبة الليبي ثلاثة إدارات تقنية عامة مسؤولة عن أنشطة المراجعة المالي، ومراجعة الأداء، ومراجعة الالتزام. ولأغراض هذه الدراسة، اعتُبر ديوان المحاسبة الليبي المجتمع الدراسي الأساسي، وكانت عينة الدراسة من المراجعين داخل الديوان. وفي هذا السياق، تم اختيار عينة مكونة من (٧٦) مراجعًا موزعين على الإدارات التقنية العامة الثلاث كما يلي:

١. الإدارة العامة لمراجعة البنوك والاستثمار.

٢. الإدارة العامة لمراجعة قطاع الطاقة.

٣. المكتب العام لمراجعة الأداء.

تم اختيار الإدارات العامة المذكورة أعلاه نظرًا لتحملها مسؤولية مراجعة الشركات العامة الليبية. تم مراجعة الاستبيان من قبل خمسة مراجعين ممارسين لتقييم صلاحيته. تشير الموثوقية إلى أنه إذا قام الباحث بقياس نفس المتغير عدة مرات، تكون النتائج متقاربة تقريبًا (Rabianski ٢٠٠٣). تم اختبار موثوقية الاستبيان باستخدام معامل ارتباط ألفا كرونباخ بمساعدة برنامج الحزمة

الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). كما تم إدخال البيانات وتحليلها وصفيًا باستخدام برنامج SPSS. كما استخدمت الدراسة التكرارات والتحليل الوصفي في تحليل البيانات.

٤. عرض البيانات، التحليل والمناقشة

تم جمع البيانات من ديوان المحاسبة الليبي عبر استبيان مسحي. استُمدت عناصر الاستبيان بشكل رئيسي وتم تعديلها من أدوات مسحية موجودة في الأدبيات السابقة. تم استخدام مقياس Likert المكون من خمس نقاط، يتراوح من "لا أوافق

بشدة" (نقطة ١) إلى "أوافق بشدة" (نقطة ٥). قبل عرض نتائج تحليل استجابات المشاركين، تم حساب نطاق الاستجابات، وتم تحديد فواصل الدرجات لكل نقطة من نقاط مقياس Likert الخمسة على النحو التالي:

- النطاق هو الفرق بين أصغر قيمة وأكبر قيمة (أكبر قيمة - أصغر قيمة).
- النطاق = $5 - 1 = 4$
- فترة الفئة = النطاق (٤) ÷ عدد الفئات (٥)
- فترة الفئة = 0.80

يساعد تحديد نطاق المتوسط الحسابي لاستجابات المشاركين في تجنب الاعتماد على القيم المطلقة، ويُتيح تحديد مستوى لمعرفة الاتجاه السائد لكل بند. تعرض الجدول (١) نتائج قياس نطاق المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة.

الجدول (١): نطاق المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة

الاتجاه السائد	النطاق
لا أوافق بشدة	من (١,٠٠) إلى أقل من (١,٨٠)
لا أوافق	من (١,٨٠) إلى أقل من (٢,٦٠)
محايد	من (٢,٦٠) إلى أقل من (٣,٤٠)
أوافق	من (٣,٤٠) إلى أقل من (٤,٢٠)
أوافق بشدة	من (٤,٢٠) إلى أقل من (٥,٠٠)

تم اختبار فرضيات الدراسة عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ باستخدام حزمة البرامج الإحصائية SPSS.

١/٤ قياس صدق وثبات أداة القياس (الاستبيان)

تم التأكد من صحة الاستبيان باستخدام هذه الطريقة:

١/١/٤ صدق المحتوى (الصدق الظاهري)

لضمان صدق محتوى أداة جمع البيانات في هذه الدراسة، تم إجراء مراجعة شاملة لأبرز الدراسات والبحوث ذات الصلة، مما أسهم في إعداد المسودة الأولى من أداة جمع البيانات (الاستبيان). وقد تم التحقق من صدق المضمون من خلال عرض الاستبيان، بعد تصميمه، على مجموعة من المتخصصين والخبراء في مجال الدراسة، بالإضافة إلى المهتمين بمنهجيات البحث. كما تمت استشارة أحد المتخصصين في الإحصاء التطبيقي لتقييم مدى ملاءمة المقاييس المستخدمة لقياس المتغيرات، ومدى مناسبة الاستبيان بشكل عام لتحليل الإحصائي.

٢/١/٤ صدق الاتساق الداخلي لبنود الاستبيان

تم حساب الاتساق الداخلي للاستبيان من خلال تحديد معاملات الارتباط (معامل ارتباط بيرسون) بين كل بند من بنود مجالات الاستبيان والمجموع الكلي للنطاق المقابل.

- وفقًا لـ Mugenda and Mugenda (٢٠٠٣)، تتيح الاستبانات للباحثين جمع بيانات حول الممارسات أو الحالات أو الآراء في لحظة زمنية معينة من خلال الاستبانات والمقابلات. بعد جمع بيانات الدراسة، تم مراجعتها تمهيدًا لإدخالها في الحاسوب. ثم تم تحويل البيانات إلى أرقام من خلال تعيين رموز رقمية لكل استجابة لفظية. وأجري المعالجة الإحصائية اللازمة باستخدام الطرق الإحصائية المناسبة، والتي تشمل ما يلي: -
- الإحصاءات الوصفية: تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لوصف عينة الدراسة.
 - المتوسطات الحسابية: لتحديد متوسط معدل استجابات المشاركين في عينة الدراسة.
 - الانحرافات المعيارية: لقياس درجة تشتت المطلق لقيم الاستجابات عن متوسطها الحسابي.
 - اختبار T لعينة واحدة: لاختبار دلالة المتوسطات الحسابية.
 - معامل الارتباط لبيرسون (Pearson Correlation): لاختبار العلاقة بين المتغيرات.
 - معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha): لقياس مدى ثبات وموثوقية استجابات عينة الدراسة على فقرات الاستبيان.

٢/٤ الآليات والمنهجيات والمعايير لإصدار تقارير

الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)

يوضح الجدول (٢) معاملات الارتباط بين كل بند من بنود القسم الأول والمجموع الكلي لهذا القسم، مما يشير إلى أن معاملات الارتباط المعروضة في الجدول ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠,٠٥.

الجدول (٢): معاملات الارتباط بين كل بند من بنود القسم الأول والمجموع الكلي للقسم

الرقم	البيان	معامل الارتباط (بيرسون)	القيمة الاحتمالية (P-Value)
١	تقوم الجهات الخاضعة لديوان المحاسبة الليبي بإعداد وإصدار تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG).	٠,٨٤١	٠,٠٠٠
٢	تعتمد الجهات الخاضعة لإشراف الديوان المعايير الدولية في إعداد وإصدار تقارير ESG.	٠,٨٣٦	٠,٠٠٠
٣	توجد منهجية شاملة داخل الجهات الخاضعة لإشراف الديوان لتقييم تقارير ESG.	٠,٨٢٦	٠,٠٠٠
٤	تقوم الجهات بإعداد تقارير دورية عن الآثار البيئية لأنشطتها.	٠,٨٠٥	٠,٠٠٠
٥	تقوم الجهات بإعداد تقارير دورية عن المسؤولية الاجتماعية.	٠,٨٣٣	٠,٠٠٠
٦	تقوم الجهات بإعداد تقارير دورية عن ممارسات الحوكمة.	٠,٧٩٠	٠,٠٠٠

ملاحظة: تشير علامة النجمة (*) إلى أن الارتباط دال إحصائيًا عند مستوى ٠,٠٥*.

٣/٤ دور ديوان المحاسبة الليبي في تقييم تقارير ESG

يوضح الجدول (٣) معاملات الارتباط بين كل بند من بنود هذا القسم والمجموع الكلي له، مما يشير إلى أن معاملات الارتباط المعروضة في الجدول دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة ٠,٠٥، وعليه يُعتبر هذا القسم صالحًا لقياس ما صُمم لقياسه.

الجدول رقم (٣): معامل الارتباط بين كل بند من بنود القسم الثاني والمجموع الكلي للقسم

الرقم	البيان	معامل الارتباط (بيرسون)	القيمة الاحتمالية (P-Value)
١	يلعب ديوان المحاسبة الليبي دورًا مهمًا في تقييم تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) للجهات الخاضعة لرقابته.	٠,٨٤٥	٠,٠٠٠
٢	يهدف الديوان، ضمن خطته الاستراتيجية والتشغيلية، إلى تقييم تقارير ESG للجهات الخاضعة لإشرافه.	٠,٨٢٥	٠,٠٠٠
٣	تتضمن الخطط الرقابية برنامجًا شاملاً لتقييم تقارير ESG داخل الجهات الخاضعة لإشراف الديوان.	٠,٨٣١	٠,٠٠٠
٤	توجد معايير مهنية وإرشادات عمل داخل الديوان توضح كيفية تقييم تقارير ESG.	٠,٧٧٩	٠,٠٠٠
٥	يملك الديوان موارد بشرية مؤهلة وقادرة على تقييم تقارير ESG.	٠,٧٣٥	٠,٠٠٠
٦	يعقد الديوان دورات تدريبية وورش عمل للمراجعين حول تقييم تقارير ESG.	٠,٧٥٢	٠,٠٠٠
٧	يتحقق الديوان من مدى التزام الجهات بالمعايير الدولية المتعلقة بإصدار تقارير ESG.	٠,٨٠٩	٠,٠٠٠
٨	توجد آثار رقابية لتوصيات الديوان على تقييم تقارير ESG في الجهات الخاضعة لرقابته.	٠,٨١٠	٠,٠٠٠
٩	تستجيب الجهات لتوصيات الديوان المتعلقة بتقييم تقارير ESG.	٠,٧٧٩	٠,٠٠٠

ملاحظة: تشير النتائج إلى دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥.

٥. الثبات

يُعد الاستبيان منخفض الثبات إذا كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ أقل من ٦٠٪، ويُعتبر مقبولاً إذا تراوحت القيمة بين ٦٠٪ وأقل من ٧٠٪، وجيداً إذا كانت بين ٧٠٪ وأقل من ٨٠٪، وممتازاً إذا بلغت ٨٠٪ أو أكثر. وكلما اقتربت القيمة من ١٠٠٪، كانت نتائج الاختبار أكثر موثوقية. وفيما يتعلق بثبات أداة الدراسة الحالية (الاستبيان)، فقد تم حساب معامل ألفا كرونباخ لكل من متغيرات الدراسة، ويعرض الجدول التالي قيم معامل ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الدراسة.

يشير الثبات إلى مدى اتساق الاستبيان، أي إلى قدرته على إعطاء نفس النتائج إذا تم توزيعه عدة مرات تحت نفس الظروف. وقد تم استخدام أسلوب إحصائي لتحديد ثبات أداة القياس (الاستبيان) من خلال معامل ألفا كرونباخ، وذلك كما يلي:

١/٥ معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)

للتحقق من ثبات أداة القياس (الاستبيان)، تم استخدام معامل ألفا كرونباخ كأداة إحصائية.

الجدول (٤): قيم معامل الثبات لكل محور من محاور الدراسة

الرقم	المتغيرات	الرمز	عدد العبارات	معامل الثبات (%)
١	الآليات والمنهجيات والمعايير لإصدار تقارير ESG	X01	٩	٩٠,٣
٢	دور ديوان المحاسبة الليبي في تقييم تقارير ESG	X02	٦	٩٢,٨
	الإجمالي		١٥	٩٣,٧

تشير النتائج الموضحة في الجدول السابق إلى أن معامل ألفا كرونباخ كان مرتفعاً لجميع محاور الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، يبلغ معامل الثبات الإجمالي ٩٣,٧٪، وهو مرتفع جداً ومقبول إحصائياً مما يشير إلى أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات

١/١/٥ الآليات والمنهجيات والمعايير لإصدار تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)

يوضح الجدول (٥) معاملات الارتباط بين كل بند من بنود القسم الأول والمجموع الكلي لهذا القسم، مما يشير إلى أن معاملات الارتباط المعروضة في الجدول دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠٥.

الجدول (٥): معامل الارتباط بين كل بند من بنود القسم الأول والمجموع الكلي للقسم

الرقم	البيان	معامل الارتباط (بيرسون)	القيمة الاحتمالية (P-Value)
١	تقوم الجهات الخاضعة لديوان المحاسبة الليبي بإعداد وإصدار تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة. (ESG)	٠,٨٤١	٠,٠٠٠
٢	تعتمد الجهات الخاضعة لإشراف الديوان المعايير الدولية في إعداد وإصدار تقارير ESG	٠,٨٣٦	٠,٠٠٠
٣	توجد منهجية شاملة داخل الجهات الخاضعة لإشراف الديوان لتقييم تقارير ESG	٠,٨٢٦	٠,٠٠٠
٤	تقوم الجهات بإعداد تقارير دورية عن الآثار البيئية لأنشطتها.	٠,٨٠٥	٠,٠٠٠
٥	تقوم الجهات بإعداد تقارير دورية عن المسؤولية الاجتماعية.	٠,٨٣٣	٠,٠٠٠
٦	تقوم الجهات بإعداد تقارير دورية عن ممارسات الحوكمة.	٠,٧٩٠	٠,٠٠٠

ملاحظة: تشير علامة النجمة (*) إلى أن الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠٥.

٢/١/٥ دور ديوان المحاسبة الليبي في تقييم تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)

يوضح الجدول (٦) معاملات الارتباط بين كل بند من بنود هذا القسم والمجموع الكلي له، مما يشير إلى أن معاملات الارتباط المعروضة في الجدول دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة ٠,٠٥، وبناءً عليه يُعتبر هذا القسم صالحًا لقياس ما صُمم لقياسه.

الجدول (٦): معامل الارتباط بين كل بند من بنود القسم الثاني والمجموع الكلي للقسم

الرقم	البيان	معامل الارتباط (بيرسون)	القيمة الاحتمالية (P-Value)
١	يلعب ديوان المحاسبة الليبي دورًا مهمًا في تقييم تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) للجهات الخاضعة لرقابته.	٠,٨٤٥	٠,٠٠٠
٢	يهدف الديوان، ضمن خطته الاستراتيجية والتشغيلية، إلى تقييم تقارير ESG للجهات الخاضعة لإشرافه.	٠,٨٢٥	٠,٠٠٠
٣	تتضمن الخطط الرقابية برنامجًا شاملاً لتقييم تقارير ESG داخل الجهات الخاضعة لإشراف الديوان.	٠,٨٣١	٠,٠٠٠
٤	توجد معايير مهنية وإرشادات عمل داخل الديوان توضح كيفية تقييم تقارير ESG.	٠,٧٧٩	٠,٠٠٠
٥	يملك الديوان موارد بشرية مؤهلة وقادرة على تقييم تقارير ESG.	٠,٧٣٥	٠,٠٠٠
٦	يعقد الديوان دورات تدريبية وورش عمل للمراجعين حول تقييم تقارير ESG.	٠,٧٥٢	٠,٠٠٠
٧	يتحقق الديوان من مدى التزام الجهات بالمعايير الدولية المتعلقة بإصدار تقارير ESG.	٠,٨٠٩	٠,٠٠٠
٨	توجد آثار رقابية لتوصيات الديوان على تقييم تقارير ESG في الجهات الخاضعة لرقابته.	٠,٨١٠	٠,٠٠٠
٩	تستجيب الجهات لتوصيات الديوان المتعلقة بتقييم تقارير ESG.	٠,٧٧٩	٠,٠٠٠

ملاحظة: تشير معاملات الارتباط إلى دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥.

٦. التحليل الإحصائي

بعد إتمام توزيع الاستبيانات على عينة الدراسة والحصول على البيانات المطلوبة، تم معالجتها باستخدام الحاسب الآلي، وذلك للتعامل معها وفقاً للأساليب الإحصائية المناسبة لأهداف الدراسة بهدف الوصول إلى النتائج والإجابة على الأسئلة التي تم صياغتها.

١/٦ الآليات والمنهجيات والمعايير لإصدار

تقارير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG):

في هذا الجزء، تم دراسة بيانات (الآليات، المنهجيات، والمعايير لإصدار تقارير ESG) بشكل منفصل، كما هو موضح في البيانات المقدمة في الجدول رقم (٧) والذي يظهر التحليل الإحصائي لإجابات عينة الدراسة حول هذا القسم.

الجدول (٧): المتوسط المرجح، الانحراف المعياري والاتجاه السائد لبيانات القسم الأول.

رقم	البيان	المتوسط	الانحراف المعياري	الاتجاه السائد	الأهمية النسبية (%)
١	الجهات الخاضعة لديوان المحاسبة الليبي تعد وتصدر تقارير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG).	٢,٥١	٠,٨٥٦	غير موافق	٣٧,٨
٢	الجهات تحت إشراف الديوان تعتمد المعايير الدولية في إعداد وإصدار تقارير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG).	٢,٥٤	٠,٨٧١	غير موافق	٣٨,٥
٣	هناك منهجية شاملة داخل الجهات تحت إشراف الديوان لتقييم تقارير ESG.	٢,٤٣	٠,٨٣٨	غير موافق	٣٥,٩
٤	الجهات تعد تقارير دورية حول الآثار البيئية لأنشطتها.	٢,٤٩	٠,٧٩٢	غير موافق	٣٧,٢
٥	الجهات تعد تقارير دورية عن المسؤولية الاجتماعية.	٢,٥٤	٠,٩١٦	غير موافق	٣٨,٥
٦	الجهات تعد تقارير دورية عن ممارسات الحوكمة.	٢,٦٨	٠,٩٤١	محايد	٤٢,١

• هناك ٥ بيانات تميل إلى "عدم الموافقة":

الجهات الخاضعة لديوان المحاسبة الليبي تعد وتصدر تقارير ESG، الجهات تحت إشراف الديوان تعتمد المعايير الدولية في إعداد وإصدار تقارير ESG، هناك منهجية شاملة داخل الجهات تحت إشراف الديوان لتقييم تقارير ESG، الجهات تعد تقارير دورية حول الآثار البيئية لأنشطتها الجهات تعد تقارير دورية عن المسؤولية الاجتماعية.

• هناك بيان واحد يميل إلى "محايد":

الجهات تعد تقارير دورية عن ممارسات الحوكمة.

٢/٦ دور ديوان المحاسبة الليبي في تقييم

تقارير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG)

في هذا الجزء، تم دراسة بيانات (دور ديوان المحاسبة الليبي في تقييم تقارير ESG) بشكل منفصل، كما هو موضح في البيانات المقدمة في الجدول رقم (٨) والذي يظهر التحليل الإحصائي لإجابات عينة الدراسة حول هذا القسم.

الجدول (٨): المتوسط المرجح، الانحراف المعياري، والاتجاه السائد لبيانات القسم الثاني.

رقم	البيان	المتوسط	الانحراف المعياري	الاتجاه السائد	الأهمية النسبية (%)
١	يلعب ديوان المحاسبة الليبي دورًا مهمًا في تقييم تقارير ESG للجهات الخاضعة لإشرافه.	٣,٠٨	٠,٩٦٣	محايد	٥٢
٢	يسعى الديوان، ضمن خطته الاستراتيجية والتشغيلية، إلى تقييم تقارير ESG للجهات تحت إشرافه.	٣,١٢	١,٠٣٢	محايد	٥٣
٣	تتضمن خطط المراجعة برنامجًا شاملاً لتقييم تقارير ESG داخل الجهات الخاضعة لإشراف الديوان.	٢,٧٩	٠,٩١٤	محايد	٤٤,٧
٤	هناك معايير مهنية وإرشادات عمل داخل الديوان توضح كيفية تقييم تقارير ESG.	٢,٦٦	٠,٩١٧	محايد	٤١,٤

٥	يملك الديوان موارد بشرية مؤهلة قادرة على تقييم تقارير ESG.	٢,٨٢	٠,٩٠٥	محايد	٤٥,٤
٦	يقوم الديوان بإجراء دورات تدريبية وورش عمل للمراجعين حول كيفية تقييم تقارير ESG.	٢,٤٩	٠,٨٥٦	غير موافق	٣٧,٢
٧	يتحقق الديوان من التزام الجهات بالمعايير الدولية المتعلقة بتقارير ESG.	٢,٥٣	٠,٨٥٦	غير موافق	٣٨,٢
٨	هناك تأثير تنظيمي لتوصيات الديوان في تقييم تقارير ESG للجهات تحت إشرافه.	٢,٥٧	٠,٨٨٤	غير موافق	٣٩,١
٩	تستجيب الجهات لتوصيات الديوان بشأن تقييم تقارير ESG.	٢,٦٦	٠,٩١٧	محايد	٤١,٤

• هناك ٣ بيانات تميل إلى "عدم الموافقة":

يقوم الديوان بتنظيم دورات تدريبية وورش عمل للمراجعين حول كيفية تقييم تقارير ESG، ويتحقق من التزام الجهات بالمعايير الدولية المتعلقة بتقارير ESG، كما أن هناك تأثير تنظيمي لتوصيات الديوان في تقييم تقارير ESG للجهات الخاضعة لإشرافه.

• هناك ٣ بيانات تميل إلى "محايد":

يلعب ديوان المحاسبة الليبي دورًا مهمًا في تقييم تقارير ESG للجهات الخاضعة لإشرافه.

يهدف الديوان، ضمن خطته الاستراتيجية والتشغيلية، إلى تقييم تقارير ESG للجهات تحت إشرافه. تتضمن خطط المراجعة برنامجًا شاملاً لتقييم تقارير ESG داخل الجهات تحت إشراف الديوان. هناك معايير مهنية وإرشادات عمل داخل الديوان توضح كيفية تقييم تقارير ESG. يملك الديوان موارد بشرية مؤهلة قادرة على تقييم تقارير ESG. تستجيب الجهات لتوصيات الديوان بشأن تقييم تقارير ESG.

٣/٦ اختبار فرضيات الدراسة

يتمحور هذا الجزء حول اختبار صحة فرضيات الدراسة الرئيسية، وهي:

- **الفرضية الأولى:** "آليات ومنهجيات ومعايير إصدار تقارير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) متوفرة."
- **الفرضية الثانية:** "يلعب ديوان المحاسبة الليبي دورًا في تقييم تقارير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) في الجهات التي يشرف عليها."

١/٣/٦ اختبار الفرضية الأولى:

لاختبار الفرضية الأولى، التي تنص على أن آليات ومنهجيات ومعايير إصدار تقارير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) متوفرة، تم استخدام اختبار T العيني الواحد. تم استخدام هذا الاختبار للتحقق من صحة هذه الفرضية وتحديد دلالة آراء المشاركين حول هذه الفرضية. تُظهر الجدول التالي المتوسط الحسابي المرجح للفرضية والانحراف المعياري ونتائج اختبار T (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية).

الجدول (٩): المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري ونتائج اختبار الفرضية

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار t	درجات الحرية (df)	القيمة الاحتمالية (p_value)	الأهمية النسبية (%)
الآليات، المنهجيات والمعايير لإصدار تقارير ESG	٢,٥٣	٠,٧١٤	-٥,٧٠٤	٧٥	* ٠,٠٠٠	٣٨,٣٪

تشير البيانات المعروضة أعلاه إلى أن المتوسط الحسابي هو ٢,٥٣، مع انحراف معياري مقداره ٠,٧١٤. قيمة الاختبار الإحصائي هي ٥,٧٠٤ مع دلالة إحصائية مقدارها ٠,٠٠٠ وأهمية نسبية تبلغ ٥٠,٧٪. نظرًا لأن القيمة الاحتمالية (p-value) أصغر من مستوى الدلالة البالغ ٥٪، وأن المتوسط الحسابي أقل من ٣، فهذا يشير إلى أنه لا يتم قبول الفرضية. بمعنى آخر، يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص

على أن "آليات ومنهجيات ومعايير إصدار تقارير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) غير متوفرة". تم ترتيب الآليات والمنهجيات والمعايير لإصدار تقارير ESG باستخدام طريقة الأهمية النسبية، استنادًا إلى مستوى توافرها بدءًا من الأقل توافراً. ١. يوجد منهج شامل ضمن الجهات التي تشرف عليها الدائرة لتقييم تقارير ESG، (٣٥,٩٪)

٢. تقوم الجهات بإعداد تقارير دورية عن التأثيرات البيئية لأنشطتها، (٣٧,٢٪).

٣. تقوم الجهات الخاضعة لديوان المحاسبة الليبي بإعداد وإصدار تقارير ESG، (٣٧,٢٪).

٤. تقوم الجهات بإعداد تقارير دورية عن المسؤولية الاجتماعية، (٣٨,٥٪).

٥. تعتمد الجهات تحت إشراف الديوان المعايير الدولية في إعداد وإصدار تقارير ESG (٣٨,٥٪)

٦. تقوم الجهات بإعداد تقارير دورية عن ممارسات الحوكمة، (٤٨,٧٪).

٢/٣/٦ اختبار الفرضية الثانية:

لاختبار الفرضية الثانية، التي تنص على أن "ديوان المحاسبة الليبي يلعب دورًا في تقييم تقارير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) في الجهات تحت إشرافه"، تم استخدام اختبار T العيني الواحد. وكان الهدف من هذا الاختبار التحقق من صحة هذه الفرضية وتقييم دلالة آراء المشاركين بشأن هذه الفرضية. يُظهر الجدول التالي المتوسط الحسابي المرجح للفرضية والانحراف المعياري ونتائج اختبار T (بما في ذلك قيمة اختبار الإحصاء والدلالة الإحصائية).

الجدول (١٠): المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، ونتائج اختبار الفرضية

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار t	درجات الحرية (df)	القيمة الاحتمالية (p_value)	الأهمية النسبية (%)
دور ديوان المحاسبة الليبي في تقييم تقارير ESG	٢,٧٤	٠,٧٣٠	٣,٠٥٥-	٧٥	٠,٠٠٣*	٤٣,٦٪
* دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥						

تشير البيانات المعروضة أعلاه إلى أن المتوسط الحسابي هو ٢,٧٤، مع انحراف معياري مقداره ٠,٧٣٠. قيمة الاختبار الإحصائي هي -٣,٠٥٥ مع دلالة إحصائية مقدارها ٠,٠٠٣ وأهمية نسبية تبلغ ٤٣,٦٪. نظرًا لأن القيمة الاحتمالية (p-value) أصغر من مستوى الدلالة البالغ ٥٪، وأن المتوسط

الحسابي أقل من ٣، فهذا يشير إلى أنه لا يتم قبول الفرضية. بمعنى آخر، يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على أن "ديوان المحاسبة الليبي لا يلعب دورًا في تقييم تقارير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) في الجهات التي يشرف عليها".

٧. الخاتمة

من خلال تحليل إجابات المشاركين في الدراسة على بيانات القسم الأول واختبار الفرضية المرتبطة بالقسم، تم قبول الفرضية التي تنص على أنه "يوجد نقص في الآليات والمنهجيات والمعايير لإصدار تقارير ESG"، مع الأهمية النسبية (٣٨.٣٪).

ويؤكد المشاركون في الدراسة النقاط التالية:

١. هناك منهجية شاملة ضمن الجهات تحت إشراف الديوان لتقييم تقارير ESG، (٣٥.٩٪).
 ٢. تقوم الجهات بإعداد تقارير دورية عن التأثيرات البيئية لأنشطتها، (٣٧.٢٪).
 ٣. تقوم الجهات الخاضعة لديوان المحاسبة الليبي بإعداد وإصدار تقارير ESG، (٣٧.٨٪).
 ٤. تقوم الجهات بإعداد تقارير دورية عن المسؤولية الاجتماعية، (٣٨.٥٪).
 ٥. تعتمد الجهات تحت إشراف الديوان المعايير الدولية في إعداد وإصدار تقارير ESG، (٣٨.٥٪).
 ٦. تقوم الجهات بإعداد تقارير دورية عن ممارسات الحوكمة، (٤٨.٧٪).
- من خلال تحليل إجابات المشاركين في الدراسة على بيانات القسم الثاني واختبار الفرضية المرتبطة بالقسم، تم قبول الفرضية التي تنص على

- تم ترتيب دور ديوان المحاسبة الليبي في تقييم تقارير ESG في الجهات تحت إشرافه باستخدام طريقة الأهمية النسبية، بدءًا من الأقل أهمية.
١. يقوم الديوان بإجراء دورات تدريبية وورش عمل للمراجعين حول تقييم تقارير ESG، (٣٧.٢٪).
 ٢. يتحقق الديوان من التزام الجهات بالمعايير الدولية المتعلقة بتقارير ESG، (٣٨.٢٪).
 ٣. هناك تأثير تنظيمي لتوصيات الديوان بشأن تقييم تقارير ESG للجهات تحت إشرافه، (٣٩.١٪).
 ٤. توجد معايير مهنية وإرشادات عمل داخل الديوان تحدد كيفية تقييم تقارير ESG، (٤١.٤٪).
 ٥. تستجيب الجهات لتوصيات الديوان المتعلقة بتقييم تقارير ESG، (٤١.٤٪).
 ٦. تشمل خطط المراجعة برنامجًا شاملاً لتقييم تقارير ESG داخل الجهات تحت إشراف الديوان، (٤٤.٧٪).
 ٧. يمتلك الديوان موارد بشرية مؤهلة قادرة على تقييم تقارير ESG، (٤٥.٤٪).
 ٨. يلعب ديوان المحاسبة الليبي دورًا مهمًا في تقييم تقارير ESG للجهات تحت إشرافه، (٥٢.٠٪).
 ٩. يهدف الديوان، ضمن خطته الاستراتيجية والتشغيلية، إلى تقييم تقارير ESG للجهات تحت إشرافه، (٥٣.٠٪).

٨. التوصيات

١. يجب على ديوان المحاسبة الليبي الاستثمار في برامج تدريبية للمراجعين مع التركيز على المعايير الدولية للمراجعة، تقارير ESG، والمراجعة البيئية.
٢. ينبغي على الشركات العامة الليبية السعي إلى توحيد ممارساتها في تقارير ومراجعة ESG بالتعاون مع هيئات مثل INTOSAI.
٣. تشجيع الشركات الليبية على المقارنة مع نظيراتها الدولية، من خلال اعتماد أفضل الممارسات في تقارير ESG، مثل الشفافية في تقارير انبعاثات الغازات الدفيئة والامتثال للمعايير العمالية.
٤. يجب على ديوان المحاسبة الليبي تعزيز ممارسات التقييم من خلال اعتماد أدوات لتحليل بيانات ESG تلقائياً، وبالتالي معالجة تحدي إدارة كميات كبيرة من المعلومات غير المنظمة.
٥. التركيز على أبعاد تقارير ESG ذات التأثير المجتمعي الواسع، مثل الاستدامة البيئية والممارسات العمالية، لتحسين صلة وتأثير الإفصاحات الشركات.

- أن "ديوان المحاسبة الليبي لا يلعب دوراً في تقييم تقارير البيئة والمجتمع والحوكمة للجهات الخاضعة لإشرافه"، مع الأهمية النسبية (٤٣.٦٪).
- يؤكد المشاركون في الدراسة النقاط التالية:
١. يقوم الديوان بإجراء دورات تدريبية وورش عمل للمراجعين حول تقييم تقارير ESG، (٣٧.٢٪).
٢. يتحقق الديوان من التزام الجهات بالمعايير الدولية المتعلقة بتقارير ESG، (٣٨.٢٪).
٣. يوجد تأثير تنظيمي لتوصيات الديوان بشأن تقييم تقارير ESG للجهات تحت إشرافه، (٣٩.١٪).
٤. توجد معايير مهنية وإرشادات عمل داخل الديوان تحدد كيفية تقييم تقارير ESG، (٤١.٤٪).
٥. تستجيب الجهات لتوصيات الديوان المتعلقة بتقييم تقارير ESG، (٤١.٤٪).
٦. تشمل خطط المراجعة برنامجاً شاملاً لتقييم تقارير ESG داخل الجهات تحت إشراف الديوان، (٤٤.٧٪).
٧. يمتلك الديوان موارد بشرية مؤهلة قادرة على تقييم تقارير ESG، (٤٥.٤٪).
٨. يلعب ديوان المحاسبة الليبي دوراً مهماً في تقييم تقارير ESG للجهات تحت إشرافه، (٥٢.٠٪).
٩. يهدف ديوان المحاسبة الليبي، ضمن خطته الاستراتيجية والتشغيلية، إلى تقييم تقارير ESG للجهات، (٥٢.٠٪).

٩. المراجع

- Al-Drugi, N. (2016). CSR and environmental disclosure in Libyan oil and gas sector. *Journal of Petroleum Accounting*, 25(3), 210-225 .
- Al-Drugi, N. (2016). Social and environmental information disclosure in Libyan companies. *Libyan Journal of Business Studies*, 6(3), 110-125 .
- Algmatty, M. (2022). Legislative reforms and the role of the Libyan Audit Bureau. *Libyan Governance Review*, 9(1), 33-48 .
- Almontaser, M. (2019). Enhancing sustainability in the Libyan oil industry. *Libyan Journal of Environmental Science*, 15(2), 80-95 .
- Almogla et al (2015) Corporate social reporting in Libya: a research note, *Social Responsibility Journal*, 11(4) 923-932 •
- Antonini, C. (2021). EU Directive 2014/95/EU: Impact on ESG management systems. *European Journal of Environmental Law*, 11(2), 105-120 .
- Arif, M. (2021). Quality of ESG disclosures post-EU Directive 2014/95/EU. *Corporate Governance: An International Review*, 29(1), 80-94 .
- Bayoud, N. (2013). CSR disclosure in Libya: Sociocultural and economic factors. *Libyan Business Review*, 7(1), 58-75 .
- Bosi, M. (2022). ESG and sustainability reporting: Trends, challenges, and impact on equity cost. *Journal of Accounting and Finance*, 25(1), 42-57 .
- Gündüz, S. (2019). Institutional capacity building for sustainability in Libya . *Development Studies Review*, 12(4), 202-217 .
- GUID-5201-Environmental-Auditing-in-The-Context-of-Financial-and Compliance-Audits.pdf (issai.org)
- Guidance on ESG Audit.pdf (ach.gov.ru)
- Ikryam, A, (2023) Evaluation of the performance of the internal audit function in Libyan banks: A study on Libyan commercial banks. *Economics and Management*, 11(12), 5516-5526 .
- Irhoma, M. (2017). Developing a sustainability management system in Libya's petroleum sector. *Environmental Management Journal*, 14(1), 50-65 .
- Jamil, M. (1992). Development of the Environmental Stress Information System (ESIS). *Environmental Management Review*, 14(2), 85-100 .

- Libyan Government. (1975). Law No. 79 of 1975: Establishment of the SAB's responsibility to RCC. Official Gazette, 8(4), 112-120 .
- Libyan Government. (1996). Law No. 19 of 1996: Strengthening the SAB's role. Official Gazette, 12(2), 35-40 .
- Mattiasich-Szokoli, M. (2022). Defining ESG reporting: Concepts and components. International Journal of Corporate Social Responsibility, 7(1), 12-29-
- Mugenda, O.M. & Mugenda, A.G. (2003). Research Methods: Quantitative and Qualitative Approaches. Nairobi: Acts Press
- O'Leary, T. (2020). Data reporting requirements and transparency in ESG investments. Journal of Sustainable Finance & Investment, 10(2), 124-139 .
- Patil, S. (2020). ESG reporting: A critical tool for sustainable business operations. Journal of Sustainable Finance & Investment, 10(4), 319-335 .
- Plaskova, E. (2022). Regulatory approaches to enhancing ESG disclosures in Russia. Russian Journal of Corporate Law, 12(3), 200-215 .
- Prodanova, A. (2023) The role of ESG auditing in risk management . Accounting & Business Research, 53(4), 370-389 .
- Rabianski, J.S. (2003) Primary and Secondary Data: Concepts, Concerns ,Errors, and Issues, The Appraisal Journal, 71(1), 43-55 .
- Raghavan, S. (2022) ESG reporting: Qualitative and quantitative metrics . Global Finance Journal, 34(3), 200-218 .
- Shariha, M. (2014). Challenges in combating financial corruption in Libya . Libyan Journal of Financial Studies, 18(2), 100-115 .
- Shibani, A. (2012) Emissions trading and sustainable growth in Libya .Environmental Policy Journal, 22 (3), 135-148



اتفاقية طرابلس

اتفاقية طرابلس



إن منظمة الأفرو ساي باعتبارها منظمة دولية مهنية تدرك أن التعاون المتبادل والتضامن النشط يمكنان الأجهزة العليا للرقابة من مواجهة التحديات والاحتياجات المرتبطة بالممارسة المثلى للرقابة المالية العامة الخارجية بهدف تحسين الحوكمة الرشيدة والشفافية وثقافة المساءلة في إدارة الأموال العامة.

ولهذا السبب توفر الجمعية العامة منصة للمساهمة في التطورات المعاصرة في مراجعة القطاع العام والاستفادة من مبادرات أصحاب المصلحة الرئيسيين في الأجهزة العليا للرقابة وتلك الخاصة بالمنظمة ككل.

وبناءً على هذا المنطق، ركزت الجمعية العامة السادسة عشرة لمنظمة الأفرو ساي مناقشاتها الفنية على التحديات المتعلقة بالدين العام الخارجي للدول الأفريقية ودور الأجهزة العليا للرقابة ومراجعة المنح والمساعدات المالية، وتنسيق جهود جميع الأطراف المعنية لتحسين الحوكمة المالية والمساءلة.

وبفضل تنوعها الملحوظ سواء على المستويين اللغوي أو الاقتصادي أو أنواع الأجهزة العليا للرقابة التي تتحد معها، إن منظمة الأفرو ساي لديها كيانات مختصة ومبادرات ذات صلة مما يمكنها من معالجة القضايا التي تم تحديدها بشكل مستمر والاستفادة من الفرص التي تم انشائها لصالح الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء فيها بشكل عام.

مع وضع هذا في الاعتبار، فإن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأعضاء في الأفرو ساي فخورة بتنوعها اللغوي والثقافي والتنظيمي؛

وإذ تدرك أن هذا التنوع يمثل ثروة لا غنى عنها لزيادة قيمة المراجعة الخارجية للمالية العامة في القارة الأفريقية؛ واقتناعاً منها بالحاجة إلى تعزيز الدور الأساسي للأجهزة العليا للرقابة المالية

والمحاسبة في تنفيذ السياسات العامة لدولها المعنية فضلاً عن تحسين أدائها وزيادة المساءلة والحفاظ على مصداقيتها؛

وإدراكاً منها لحقيقة مفادها أن التعاون المهني هو السبيل إلى الأمام في ضوء الصعوبات المستمرة التي تواجهها عملية مراجعة الأموال العامة والقضايا الناشئة في بيئة متغيرة باستمرار؛

وعازمون على معالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك وخاصة تلك المتعلقة بالحوكمة المالية والنهج الحديث للمراجعة الخارجية للقطاع العام، والذي يبني الآن نماذج تكنولوجية جديدة ونهجاً تشاركياً؛

وقد اجتمعوا في طرابلس ليبيا يومي ٥ و ٦ ديسمبر ٢٠٢٤ لعقد الجمعية العامة السادسة عشرة؛



- بالنظر إلى أن عمل الأجهزة العليا للرقابة يجب أن يكون له قيمة مضافة لجميع أصحاب المصلحة وأن تساهم من خلال تأثيرها في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين؛

وقد اتفقوا على العمل من أجل؛

- تعزيز أفضل الاستراتيجيات والممارسات لإدارة الدين العام والمخاطر الكامنة؛
- إنشاء آليات رقابة فعالة لتعزيز الفائدة من المنح والمساعدات المالية؛
- الاستفادة القصوى من مساهمات منظمات المجتمع المدني والمواطنين لتحسين تأثير عمليات المراجعة وبناء ثقة أصحاب المصلحة الرئيسيين.
- إن الإجراءات التي يتعين تنفيذها للوفاء بالالتزام الثلاثي المذكور أعلاه ببيانها كالاتي:

أولاً: تعزيز أفضل الاستراتيجيات والممارسات الأفضل لإدارة الدين العام والمخاطر الكامنة.

- يتعين على الإدارة الفعالة للدين العام تحقيق توازن عادل بين تلبية احتياجات الحكومات التمويلية والاستدامة الطويلة الأجل للديون التي تتعاقد عليها مع السيطرة المناسبة على المخاطر المالية المرتبطة بذلك.

- بالنظر إلى الدور النشط الذي يتعين على الأجهزة العليا للرقابة القيام به كمساعدة للحكومات في جعل الدين الخارجي مستداماً والحد من نقاط الضعف المالية للدول.

- بالنظر إلى الحاجة إلى تحسين أنظمة إدارة الدين العام والمخاطر الكامنة؛

- بالنظر إلى التحديات المتزايدة المتمثلة في إدارة المنح والمساعدات المالية المخصصة لدول القارة فضلاً عن تأثيرها الكبير على النمو الاقتصادي والتنمية؛

- بالنظر إلى أنه من الضروري التحكم في المخاطر المرتبطة بإدارة هذه المصادر الإضافية للتمويل؛

- بالنظر إلى أن تعزيز الحوكمة الرشيدة يتطلب مشاركة جميع أصحاب المصلحة وخاصة تعاون منظمات المجتمع المدني ومشاركة المواطنين؛

- بالنظر إلى التحديات المرتبطة بالنهج التشاركي في المراجعة الخارجية للمالية العامة والتعديلات التنظيمية التي ينبغي إجراؤها داخل الأجهزة العليا للرقابة؛



٣- **ترشيد تكلفة الدين:** تتضمن هذه العملية، من بين أمور أخرى، التفاوض على شروط إعادة هيكلة الدين العام التي يمكن أن تعمل على تحسين شروط السداد وخفض تكلفتها بشكل كبير على المالية العامة؛

٤- **تنوع مصادر التمويل:** إن تبني السياسات التحفيزية من شأنه أن يجعل من الممكن تعزيز التمويل المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛

٥- **زيادة قدرة الحكومات على الوفاء بالتزاماتها:** اعتماد سياسات اقتصادية تشجع على زيادة الموارد الذاتية مع إعطاء الأولوية للقطاعات الاقتصادية المولدة للنمو على أساس أهداف اقتصادية ملموسة؛

إن الأجهزة العليا للرقابة في إطار دورها كمساعدة للحكومات في مسائل المالية العامة مدعوة إلى دعم الحكومات في تنفيذ التدابير التي تساعد على الإدارة المثلى للقروض الحكومية وتشمل هذه التدابير:

١ - **تعزيز الشفافية والمساءلة لدى القائمين على إدارة الدين العام:** إن نشر التقارير الدورية وتطوير قاعدة بيانات شاملة للدين العام من شأنه أن يساعد في تشجيع الإدارة الأكثر مسؤولية وصرامة للأموال الناتجة عن الدين؛

٢- **توثيق عمليات إدارة الدين:** ينبغي وضع سياسة شاملة لإدارة الدين العام، بأهداف واضحة ومواعيد نهائية دقيقة؛



ثانياً: آليات الرقابة الفعالة لتعزيز فوائدها

المنح والمساعدات المالية

تشكل المساعدات المالية، سواء في شكل منح أو قروض، آلية واسعة الانتشار في سياسات التنمية في العديد من الدول الأفريقية.

إن هذا الدعم المالي من الشركاء الفنيين والماليين والذي هدف إلى حل التحديات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة لا يقع خارج نطاق اختصاص الأجهزة العليا للرقابة المسؤولين عن ضمان الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العامة.

ومن خلال الفحص الدقيق للاتفاقيات التي تعلي الشروط التي يتم بموجبها صرف هذه الأموال واستخدامية الكتف عمليات التدقيق التي تقوم بها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من أوجه قصور رئيسية في إدارتها

٦- إدارة المخاطر المالية للدين العام: إن المخاطر

المالية والمرتبطة بالدين وإدارتها بشكل فعال للتحليل والإدارة الفعالة للمخاطر المالية المرتبطة بالديون، ووضع خطط الطوارئ، يساعد على تحسين إدارة الدين ومنع الأزمات المالية المستقبلية، وخاصة أدوات التمويل الجديدة؛

٧- تكثيف الرقابة الداخلية على إدارة الدين العام:

تقييم نقاط قوة المخاطر وتطبيق المراجعة الداخلية للمساعدة في تعزيز المستمر للرقابة؛

٨- تطوير دور الأجهزة العليا للرقابة: إن تعزيز

التعاون بين القائمين على إدارة الدين العام والأجهزة العليا للرقابة بعد رافعة لتحسين جودة عملية مراجعة الدين العام.

وتؤكد هذه النتائج على الحاجة الملحة إلى قيام الأجهزة العليا للرقابة الأفريقية المستوحاة من الممارسات التي أرستها منظمة الإنتوساي وإطار عمل الإنتوساي للإصدارات المهنية، بوضع آليات رقابة أكثر فعالية لتحسين جودة المراجعات على المساعدات المالية والمنح وهذا يشمل:

١- **بناء قدرات المراجعين:** إن الاستثمار في التدريب وبناء قدرات المراجعين داخل الأجهزة العليا للرقابة سيزودهم بالأدوات المناسبة لإجراء مراجعات شاملة وفعالة. ويشمل ذلك تعريف المراجعين بأفضل الممارسات والمعايير الدولية، مثل تلك التي وضعتها الإنتوساي؛

٢ - **تعزيز التعاون مع الشركاء الفنيين والماليين (TFPs) (لضمان الموارد الكافية لتعزيز الرقابة):** يعد بناء شراكات أقوى مع الشركاء الفنيين والماليين (TFPs) أمرًا ضروريًا لضمان التمويل الكافي لأنشطة المراجعة. يمكن أن تشمل الجهود التعاونية مبادرات تمويل مشتركة، حيث تساهم برامج التمويل التعاوني في موازنة المراجعة وتتوقع في المقابل الشفافية في استخدام الأموال؛

٣ - **تطبيق الحلول الرقمية:** إن اعتماد المنصات الرقمية لإدارة طلبات المنح وإعداد التقارير بشأنها يمكن أن يؤدي إلى تبسيط عملية المراجعة.

يمكن للأدوات الرقمية تسهيل مراقبة استخدام الأموال في الوقت الفعلي وتحسين دقة البيانات بالإضافة إلى التواصل بين أصحاب المصلحة؛

٤- **تطوير نهج المراجعة القائمة على المخاطر:** يمكن لنهج المراجعة القائمة على المخاطر، الذي يركز على المجالات والمشروعات عالية المخاطر، أن يحسن استخدام الموارد المحدودة. يمكن هذا النهج المراجعين من تركيز جهودهم على تلك المشروعات التي من المرجح أن تؤدي إلى حالات سوء الإدارة أو عدم الامتثال؛

٥- **رفع مستوى الوعي العام والمشاركة:** إن رفع مستوى الوعي العام بأهمية الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العامة يمكن أن يعزز ظهور ثقافة المساءلة. كما أن إشراك منظمات المجتمع المدني في عملية التدقيق يمكن أن يعزز الرقابة ويعزز مشاركة المواطنين في الحكم؛

٦- **زيادة وعي السلطات العامة بضرورة وضع إطار قانوني يمكن منظمات المجتمع المدني من المشاركة في تصميم وتنفيذ ومراقبة وتقييم المشاريع والبرامج العامة؛**

٧- **وضع إطار عمل مناسب لإدارة مخاطر الاحتيال وتضارب المصالح لمنظمات المجتمع المدني هذه.**

المصلحة المعنيين، ولا سيما منظمات المجتمع المدني والمواطنين.

ولكي تتمكن الأجهزة العليا للرقابة من تحقيق الاستفادة القصوى من هذه الأصول، فإنها تحتاج إلى وضع إطار استراتيجي مناسب، والذي يجب أن يكون قادراً على:

١- دمج أوجه التأزر الناشئة في العمل ضمن الهيكل التنظيمي للأجهزة العليا للرقابة: إنشاء هيكل مخصصة لتعزيز التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة ومنظمات المجتمع المدني وإضفاء الطابع الرسمي على الإجراءات التي تدعم الشراكات؛

٢- تعزيز قنوات الاتصال: تحسين إمكانية الوصول إلى منصات الاتصال وفعاليتها، وضمان حصول السكان اللذين يعيشون في مواقع محفوفة بالمخاطر على فرص متساوية للمشاركة في المناقشات الخاصة بقضايا التدقيق والمالية العامة؛

ثالثاً: الاستفادة من مساهمات منظمات

المجتمع المدني والمواطنين لتعزيز تأثير

التدقيق وبناء ثقة أصحاب المصلحة

إن إشراك اصحاب المصلحة في تعزيز الحوكمة الرشيدة بشكل عاملاً مكماً يضفي مصداقية على توصيات التدقيق.

وبالتالي، أصبحت مشاركة أصحاب المصلحة الآن وظيفة رئيسية شاملة في الإدارة الاستراتيجية للأجهزة العليا للرقابة، لتحقيق القيمة والفوائد، تحتاج إلى أن تكون قادرة على التعاون مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، وبالإضافة إلى تعزيز سيادة القانون، فإن التأزر الناتج عن ذلك يزيد من فعالية مختلف الجهات الفاعلة ويحسن عمل الأجهزة العليا للرقابة.

ومع ذلك لا يمكن ضمان هذه الوظيفة إلا إذا كان الأمر نفسه ينطبق على استقلال الأجهزة العليا للرقابة التي يحد افتقارها إلى الاستقلال من قدرتها على الانخراط في حوار صريح مع اصحاب



والمنظمات الشبه إقليمية والمجلة الأفريقية للمراجعة الشاملة والإدارة التنفيذية.

مع هذه الأجندة الجديدة، تدرك الأجهزة العليا للرقابة في الأفرو ساي الحاجة إلى الحفاظ على مستوى ثابت من الأهمية والمصداقية في مواجهة التحديات الناشئة الخاصة بسياقها.

تؤكد من جديد تمسكها بقيم التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف وتصميمها على إحداث تأثير كبير على حياة شعوب أفريقيا.

بالتالي، فإنها تلزم الرئيس الحالي للأفرو ساي وفقاً للمادة ١٨ الفقرة ٣ من النظام الأساسي للأفرو ساي، بضمان التنفيذ الفعال لهذه الاتفاقيات بالتنسيق مع الأجهزة المختصة في المنظمة وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية لعامة القادمة المقرر عقدها في عام ٢٠٢٧ في كينيا.

٣- زيادة الوعي بأليات الإبلاغ عن المخالفات: إنشاء آلية للإبلاغ عن المخالفات تضمن التسليم السليم والسري للمعلومات وحماية المبلغين عن المخالفات؛

٤- تعزيز التعاون مع وسائل الإعلام: العمل بشكل وثيق مع وسائل الإعلام لنشر نتائج التدقيق على نطاق واسع، وزيادة الوعي العام وتشجيع مناقشة المسألة العامة؛

٥- تعزيز تأثير التعاون مع أصحاب المصلحة: تطوير نظام منظم وتقييم منظم لتقييم فعالية جهود إشراك المواطنين ومنظمات المجتمع المدني؛

٦- إن تحقيق هذه الأهداف النبيلة يتطلب التزام كل جهاز أعلى للرقابة، فضلاً عن الدعم التعاوني من كيانات الأفرو ساي، بما في ذلك اللجان الفنية



